دورا بنظاره نگارم صف زده رضوان تتبع كف خود بركف زده
ان خيال سيه بران رخان مطرف زده ابدال زبيم جنگ در مصحف زده

شرح كافيه حلبي

والكتب التي جمعت بعض الفوائد منها من جملة صحاح منهاج محصل اقليد مظهر ابن يعيش ايضاح شرح الهادي رضي حديثي غجدواني شرح المص شرح الكبير للشارح شرح اللب للسيد عبد الله خان غاية الباب امالي وشرح ايضا للكافية وهو المراد ببعض الزوج شرح ابن المفصل شرح الحاجبية للامام الزوزني

٢٩٦

١٩

من مسودات العبد الضعيف محمد
بن عمر الطبي اصلح الله شانه نجا الوارث

قال النابغة

لا تحسبون الخير لا شر بعده
ولا تحسبون الشر ضربة لازب

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه
ولكن من يبصر جفونك يعشق

تقبل الارض دو شوق وذو حرق
فؤاده بلهيب النار محترق
رق لو ان من مسوده ناظره
لون المداد ومن مبيضها الورق

[illegible]

296

[illegible]

كتاب كشف الوافية في شرح الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان · ونصبت في نفوسنا بدايع العلوم التي
رفع اهل العلم ونصب اياته · وجزم بخفض مذنبيه ورواته · ولك الشكر يا من خلصتنا عن محن
الكفر والطغيان · وخصصتنا بمنح الهداية والايمان · والصلوة على من بعث للاسود والاحمر · و
اشتمل جناح العطف للاكبر والاصغر · محمد المقصود من خلق الموجودات · المبعوث بالحجج والبينات
وعلى آله الاطهار · واصحابه الاخيار · وبعد فيقول الحقير الفقير الى رحمة ربه الغني · محمد بن عمر
الحلبي · لما كان علم النحو علما به تكشف القناع عن وجوه فوائد العلوم ومكتوماته · وتعرض خبايا
من خفايا كنوزه ومكنوناته · وتستخرج مزاياه من زوايا نكاته ورموزاته · وهو الكافل للاطلاع
الى علمي المعاني والبيان · الضامن لاثارة معادن الحديث والقران · وكان كتاب الوافية
في شرح الكافية للسيد العلامة قدوة العلماء والمتبحرين · زبدة المتقدمين والمتأخرين · ركن الملة
والدين · اسكنه الله تعالى بحابيح جنانه · وافاض عليه من شآبيب غفرانه · دستورا في هذا الفن
اذ به عرف اكثر مسائله ومشهورا اذ كل احد يستضيء بنور معالمه · مع ما للطلبة من الحرص
على قراءته · والشغف في مواظبته · انتهزت فرصتها من اوان التحصيل واوقاته · والتقطت
فوايد من الشروح لتزيل عويصاته · وضممت اليها زوايد سنحت لي في حل مشكلاته وافية
وسميتها بكشف الوافية في شرح الكافية · ولم يكن ذلك لاني اعد من سلك المصنفين · ولا لان
انخرط في عقد المؤلفين · لاني لقصور الباع في الصناعة من المعترفين · ولقلة البضاعة
في البراعة من المنصفين · بل لان يذكرني الاصحاب بالدعاء الصالح في الخلوات · ويترحمني
الاحباب على ما قاسيت من توديع اللذات والآفات · ومنع كرمتي في الليالي من الكرى ·
وعند الصباح يحمد القوم السرى · مع اني كنت في زمان صار الفضول فيه فضلا · والفضل

فضولا

فضولا · والعلم انتكست اعلامه · والجهل انتصبت اقوامه · والاذكياء انطمست معالمهم وعفت
اطلالهم · والاغبياء ارتفعت منازلهم واخضرت ديارها · قربت شموس الفضل للغروب بل غربت
وبعدت نجوم الجهل عن الغروب بل بهرت · والعذر القابل الى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اساءته · وان احسن ندم من ساعته · شعر · من اشتكي والى ما انتهي ارزئي · ولم الظاهرات
السبعة الشهب · يا دهر حسبي لا اشكو الى احد · ما طال منتهبا شكواي من النوب
فكم تجرعت عن غيظ تعوذ به · جراحة اطم بها على لهب · والله احمد على يسرنا الى الاتمام
ووفقنا الى الاختتام · انه ولي الارشاد الى طريق التوفيق · وما لك الاهداء الى التحقيق
المحقق · اعلم ان لكل علم موضوعا وماهية وغاية لا بد للخائض فيه ان يطلع عليها ليتميز ذلك العلم
عنده عن غيره ويكون على بصيرة ولا يكون سعيه عبثا وله شرفا ومرتبة وواضعا فموضوع كل علم هو
ما يبحث فيه عن عوارضه اي احواله التي تلحقه لما هو هو وهذا الموضوع على الاطلاق اي بدون
قيد الحيثية كالعدد للحساب او موضوع له مع قيد الحيثية كبدن الانسان فانه موضوع لعلم الطب لان
الطبيب يبحث عنه فيه من حيث المرض والصحة واذا عرفت مطلق الموضوع فموضوع النحو الكلمة والكلام
العربيان لان النحوي يبحث عنهما فيه من حيث الاعراب والبناء اي من حيث انه يلحق بعض الكلمات بالتركيب
حالة مخصوصة فانه يلحق الكلمة بالتركيب ما يقتضي اعرابا مخصوصا كالفاعلية وقد يلحقها قبل التركيب ما
يقتضي بعض حركات الاعراب كاجتماع علتي منع الصرف في اسم فانه يوجب ان يجره بالفتح اذا ركب وعند
عدمه يجب ان يكون جره بالكسر فالبحث عن الفاعلية ونحوها وعن المنوين وغيره من حيث اقتضاؤها المذكورات
في التركيب من النحو وحد الاسم ليعرف فيعلم ان فيه معربا اذا لم يمنع مانع وان اعرابه رفع ونصب وجر
وحد الفعل ليعرف ان الماضي منه مبني مفتوح وان المضارع منه معرب واعرابه رفع ونصب وجزم
من النحو نعم اذا بحثنا عن الاسم والفعل من حيث انهما مما لا يكون من النحو فاذا عرفت موضوع علم

النحو امتاز عندك عن علم المنطق وعلم الصرف وغيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز موضوعاتها فان المنطقي يبحث
عن الكلم من حيث انها توصل الى المعنى والنحوي يبحث عنها من حيث انها تتغير بالتركيب وايضا النحوي يبحث عنها نظرا
الى اصلها والمنطقي يبحث عنها نظرا الى الحال الا ترى ان عبد الله علما ولم يضرب كلمة وماض عند المنطقي
كلمتان ومضارع عند النحوي وكذا يبحث المنطقي عن الكلام من حيث استلزامه كلاما آخر والنحوي من حيث
انه متى تقع في موضع المفرد لتكون له موضع من الاعراب متى تجزم الشرط او جوابه لفظا او محلا والصرفي يبحث
عنها من حيث الصيغة دون التاليف كالماضي والمضارع والمصدر والنسبة والحذف والادغام وغيرها فضرب
وضارب من الصرف باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء والعمل وتغير الآخر حالة التركيب فموضوعهما
واحد لكن من جهات وله معنيان لغوي وصناعي فاللغوي سبعة اشياء القصد يقال نحوت نحوك اى
قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك اى مثلك والجهة كقولك ذهبت نحو البيت اى الى جهته والنوع
كقولك هذا على انحاء اى على انواع والمقدار كقولهم عندي نحو الف اى مقداره واسم موضع واسم قبيلة وهم
بنو نحو قوم من العرب والصناعي على ما ذكره السكاكي في قسم النحو من المفتاح هو ان تنحو معرفة كيفية التركيب
فيما بين الكلم لتادية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز ‏ لالتادية لوازمه فقط
بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقدم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون
من الهيئات وبالكلم نوعها المفردة وما هي في حكمها كالمنسوب والمضاف الى ياء المتكلم وبلفظ التركيب
تخرج علم الصرف واللغة وبلفظ مطلقا يخرج علم المعاني لانه لتادية لوازم اصل المعنى والمقاييس جمع مقياس
وهو الامر التي يحصل بها القياس وحقيقتها ههنا ما حصل من صور كلام العرب وتتبع لغاته والمستنبطة المستخرجة
والاستقراء التتبع ويجوز ان يكون عن كل واحد من المعاني اللغوية غير اسم الموضع والقبيلة لانه تقصد به ‏ منقول لاجرا
صواب الكلام وهو ناحية من العلوم ونوع منها ومقدار في نفسه واذا عرفه المتكلم ماثل كلامه بكلام العرب
وغايته العصمة عن الخطأ في التركيب والاستعانة على فهم كلام الله عز وجل وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم.

٢

ثم نقول شرف العلم اما بشرف المعلوم منه كعلم الالهي واما بحجب براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما بالفوائد الآجلة
والعاجلة كعلم الفقه واما بجمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو يجمع اكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
الدالين على ذاته وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين وعلى غيرهما لا يعلمان حق علمهما الا به وقال صلى الله عليه وسلم
اعربوا في الكلام تعربوا في القران وان الله تعالى يحب ان تعرب اياته وقال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها
تزيد في العقل والمروءة ولما كتب الى عمر كاتب ابي موسى من ابو موسى كتب اليه عمر اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك
سوطا واعزله عن عملك وروي عن الحسن انه كان اذا عثر لسانه يقول استغفر الله فقيل له لم تستغفر فقال
من اخطأ فيه فقد كذب على العرب ومن كذب على العرب فقد عمل سوءا وقال الله تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله
يجد الله غفورا رحيما وعن عبد الله بن المبارك انه قال ما تلى بي وظف لي ستين الف درهم فانفقت منها الفين
الفا في تعلم الفقه وعشرين الفا في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب
فان النصارى كفروا بتحريف حرف من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى من عذراء
بتول اي منقطعة عن الازواج عند باللام فغيروه وخففوه فكفروا فاذا كان به يحصل الاقتدار في البيان وبه
يقوى على التفسير والحديث والفقه ولانه كان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانا مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة
بلغة العرب ولا سبيل الى معرفة دقائقها من الكتاب والسنة الا به وما لا يتم الواجب الا به كان مقدورا للمكلف
فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا كان جائز الترك وتجويز ترك الشرط يجوز لترك المشروط ومرتبة النحو بعد اللغة
والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها واول من وضع النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
وهو لا يحتاج الى شيء الا وهو تقرب الى الله تعالى روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين انه قال دخلت
على امير المؤمنين فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اضع
كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل
وحرف جاء لمعنى فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل

واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان ...

وحلاً من باب التعجب قال الخ هذا او نقبه وزد فيه ما وقع واعلم ان اما الاسود ان الاسماء ثلثة ظاهر ومضمر وشي
ليس بظاهر ولا مضمر قال فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب فلم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم
احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله عنه وقالت
ان ابوي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع اولا
باب ان وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فصنف باب العطف والنعت
ثم قالت له ابنته يوما يا ابتا ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال ابا نجومها فقالت انما التعجب من حسنها فقال
لها قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف باب التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق
الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد من عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة
الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صارا اهل الادب كوفيا وبصريا فاخذ من الكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو
العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر المازني
ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي الفسوي
وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني
كلهم بصري ثم مسلم ما تعدد من شعبه ثم نقول لما لم يحصل الكمالات الا بالتركيب وهو لا يحصل الا من كلمتين او اكثر
قدم الامام الحاجبي الكلمة فقال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد الخ قوله والمعنى المفرد اعلم ان القيود المأخوذة
في تعريف الكلمة فيما بينهم اربعة اللفظ والوضع والمعنى والمفرد ولاستقرة به فالاولى ان يقول والمعنى والمفرد
ونذكر لكل واحد منها تعريفا كما ذكر اللفظ والوضع لكنه اجمله فلا علينا ان نذكره ونقول المعنى لغة اما مخفف
معنى بالتشديد اسم مفعول من عنى يعني اذا قصد اي الكلمة لفظ وضع لمقصود مفرد واما اسم مكان
على مفعل اي المقصد فانه اذا وضع لفظ لمعنى كان ذلك المعنى محل القصد واما مصدر وضع موضع المفعول كما
وضع لفظ موضع الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وهذا الثوب نسج اليمن اي منسوجه

والمجد وان

٤

والمجد وان نحن كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد وهو ليس بتعدي واصطلاحا ما يقصد من اللفظ والفرق
بينه وبين المفهوم ان الصورة التي تحصل في العقل من حيث انها تقصد من اللفظ تسمى معنى ومن حيث انها
تحصل منه تسمى مفهوما والمفرد لغة الواحد الا انه اصل الجمع والمفرد اصل للتركيب كما يجي وبعضهم جعل اصلهما الفرد
واصطلاحا ما لا يراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه والافراد والتركيب تتصف بهما اللفظ اصالة والمعنى
تبعا وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يراد من جزئه دلالة على جزء معناه ومن المعنى ما يستفاد من اللفظ المفرد
لا ما يكون بسيطا لا جزء له فاللفظ المفرد ما عرفت وفي اللفظ المركب يدل جزؤه على جزء معناه والمعنى المفرد ما
ذكر والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب فافراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ وافراد اللفظ
يستقل بدون اعتبار افراد المعنى واذا عرفت هذا فاللفظ ومعناه اما مفردان او مركبان او اللفظ مركب و
معناه مفرد نحو عبد الله علما او بالعكس ولم يوجد فان قلت ما تصنع بلفظ الخبر والكلام قلت سيأتيك علة الكلام
فان قلت انما اعتبر قوله لمعنى مفرد جزءا واحدا لان الصفة والموصوف في حكم الشيء الواحد قلت وكذلك لفظ
وضع قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان الظاهر ان يقرأ يتلفظ على صيغة المبني للمفعول ويهمل ذكر الانسان
كما فعله ابن الحاجب في غيره لان الصوت المسموع من غيره من الحيوانات وغيرها يسمى لفظا وان لم يسم نطقا ويمكن
ان يجاب بانه ليس بقيد احترازي بل معناه ما يمكن ان يتلفظ به ويشمل اصوات الحيوانات والملك والجن
كلمات الله عز وجل لانها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان وانما لا يقال الفاظ الله رعاية للادب ولقائل ان يقول
لا نسلم انها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان وذلك لانها اصوات وعرض والعرض الواحد لا يقوم بمحلين بل يمكن
ان يتلفظ الانسان بمثله لا بعينه قوله او في حكمه الضمير عائد الى ما اي اللفظ هو ما يتلفظ به الانسان او
في حكم ما يتلفظ به كالضمائر المستكنة في الافعال والصفات فانها في حكم الالفاظ من حيث الحكم عليها والعطف والتاكيد
قوله والمراد من الوضع هنا وانما قال هنا لان الوضع بالاشتراك اللفظي يطلق على معان ثلثة احدها كون
الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه هنا او هناك وثانيها على هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه بعضها

الى بعض و ثالثها ما ذكره الشارح والاولان يبحث عنهما في العلوم الحكمية فلذا احال ههنا قوله والمراد من المعنى
المفرد هو ان لا يدل الخ وانما سمي عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه مفردا مع ان المفرد هو اللفظ لا عدم الدلالة
تسمية للصفة باسم موصوفها وهذا اولى من تقدير المضاف حتى يكون تقديره والمراد من افراد المعنى قوله
فعدل اللفظ بمنزلة الجنس انما كان بمنزلة الجنس الباقي كالفصل لان الجنس والفصل انما يستعملان في الحقايق
الموجودة كالانسان واما الاعتبارية اي التي اعتبروها واصطلحوا عليها فلا قوله فلفظ احتراز به الخ قيل
عليه ينبغي ان لا يحترز بالجنس عن شيء لان اصل وضعه لان يشمل المحدود وغيره واصل وضع الفصل ان يخرج
الغير الداخل في الجنس واجيب بانه لا نسلم ان لا يحترز بالجنس عن شيء وانما لا احتراز اذا كان الجنس اعم من الفصل
كالحيوان والناطق في تعريف الانسان اما اذا كان اعم من وجه دون وجه فيجوز الاحتراز به وههنا كذلك
وما ذكره الشارح في شرحه الكبير من انه احترز بالحيوان عن الملائكة فسهو لانهم لم يقصدوا بالجنس الماهية الاحتراز
عن شيء قطعا والا لخصص الملائكة بالاحتراز بحكم قوله مفرد احتراز عن المركبات قد يطلق المفرد ويراد
به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد فيقال هذا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذلك في بحث النعت وقد يطلق
ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في بحث النداء والمنصوب بلا التي لنفي الجنس
وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وذلك في بحث المبتدأ والخبر وقد يطلق ويراد به
ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي غير مراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه وهو المأخوذ في تعريف الكلمة والمفرد
بالمعنى الاخير فان قلت المثنى والمجموع وغيره على هذا التقدير يلزم ان لا يكون كلمة لان جزء لفظ الواحد
منهما يدل على جزء معناه مع انهم اتفقوا على انه كلمة قلت انما دل المثنى وغيره على ذكر من الانسان بجوهره
ومادته وعلى الاخر باعتبار حاله اي بواسطة الحاق الالف في اللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى اخر بحاله مفرد
وان شئت كشف الحال لديك فاستمع لما نتلو عليك فنقول تحقيق البحث ان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار
مادته وجوهره كالمصادر والاسماء المفردة المكبرة غير المنسوبة وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى مفرد وهي

الدلالة

الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والفعل واسم الفاعل والاعراب
ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال كضويرب فانه بجوهره يدل على الايلام وبالواو
المبدلة من الالف وبضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء بعده وبالياء المشددة على اسم الفاعل والتصغير
والنسبة فذلك اللفظ انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره ومن حروف مصدره لا باعتبار احواله والا لزم ان
يكون نحو ضويربي كلمات لتعدد معانيه وهو وهم فان قلت لم لا يجوز ان يراد بالمفرد في الحد ما يقابل الكلام
كما صرح به المص في الامالي حيث قال قد يراد بالمفرد ضد المثنى والمجموع وضد المضاف وضد المركب وضد
الكلام وهو المراد في حد الكلمة وبهذا يشعر كلام شراح المفصل وشراح الكافية قلت لانه يلزم الدور
لتوقف معرفة الكلمة على معرفة الكلام وبالعكس وهو ظاهر وايضا يلزم كون سائر المركبات غير الجملية كلمة وليس كذلك
اذ لو كانت كلمة لبطل الحصر في الاسم واخويه فان قلت لا يجوز ان يحترز بالمفرد عن المركبات اسنادية كانت
او اضافية بل عن المثنى والمجموع والمعرف وغيره لان الفصل يخرج ما شمل الجنس لا ما هو واللفظ ليس شاملا لها لما
ان صاحب الهادي قد صرح بغلط من قال ان ضرب او الرجل لفظ واحد وصرح بكونهما لفظين فيكون المركب
الاسنادي والاضافي لفظين اظهر قلت المغلط غلط لما عرفت من ان دلالة المثنى والمعرف على معنى
آخر بحسب الحال ومثل هذه الدلالة غير معتبرة فسقط الاعتراض بهما والمركب الاسنادي قد يكون لفظا كما صرح
او نقول ليس المراد باللفظ لفظا واحدا بل ما يتلفظ به مطلقا اعم من ان يكون لفظا او لفظين فيدخل
الكل في الجنس فان قلت سلمنا انه داخل في اللفظ لكنه خرج بقوله وضع لان المركب مثل قام زيد مثلا لم يضعه
الواضع ليفهم منه قيام زيد قلت لا نسلم خروجه بالوضع لانه وان لم يوضع قام زيد للشيء لكن وضع كل
من جزئيه لمعنى والوضع يصدق على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيكون المركبات داخلة في الجنس فيصح
الاحتراز عنها بالمفرد قوله ولا يشكل الحد بالكلمات التي الخ هذا جواب اعتراض ورد على قوله وضع لمعنى
وتقريره ان يقال انتم قلتم الكلمة لفظ وضع لمعنى فيشكل بالالفاظ التي وضعت للالفاظ كالاسم

والفعل والحرف فانها الفاظ وضعت لمثل زيد وضرب وقد فاجاب بقوله لان الالفاظ اى زيدًا وضرب
وقد التى وضع الالفاظ اى الاسم والفعل والحرف لها هى معان فيكون زيد وضرب وقد معانيا للاسم
والفعل والحرف لان المراد بالمعنى فى قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فان المستفاد من اللفظ
اعم من ان يكون لفظا كزيد المستفاد من لفظ الاسم او معنى كالمستفاد من سائر الالفاظ بل التعبير عنها بالفاظ
دون عبارته نظر لان المراد من الغرض فى قوله اعم من ان يكون لفظا او غيره هو المعنى فيكون تقديره المعنى
اعم من اللفظ والمعنى فيلزم ان يكون الشئ اعم من نفسه فالاولى ان يقول لان المراد بالمعنى شئ يستفاد
من اللفظ سواء كان لفظا او معنى واعلم ان اللفظ اعم مطلقا من المعنى لان كل معنى يمكن ان يتلفظ به دون
العكس كالمهملات مثلا **قوله** ولقائل ان يقول ح اى حين اذ سلم ان المراد بالمعنى اعم من ان يكون لفظا
وغيره يشكل التعريف اى يرد عليه اعتراض آخر تقريره ان يقال انتم سلمتم ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فح
يلزم ان يكون الالفاظ التى وضعت لمعنى مركب غير كلمة وليس كذلك بل هى كلمة فيصدق المحدود على شئ لا يصدق
عليه الحد فلا يكون الحد جامعا كلفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر موضوع لمثل زيد قائم فيكون زيد قائم وامثاله
معنى لفظ الخبر وليس بمفرد فيلزم ان لا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة مفردًا لان معناه مركب وسبب ورود
هذا السوال هو قوله مفرد **قوله** ويمكن ان يجاب عنه وجواب الشارح قسمان احدهما منع والآخر تسليمى فالمنع
ان يقال لا نم ان لفظ الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قائم بل هو موضوع لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو
مركب من نعته الخ اى ذلك المفهوم هو معنى قولنا مركب الخ وتحقيقه انا لا نم ان معنى لفظ الخبر زيد قائم بل هو
معنى قولنا مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم ما يصدق عليه هذا المعنى فيكون زيد
قائم ما يصدق عليه معنى الخبر لا معنى الخبر والفرق بين المعنى وما صدق عليه المعنى ظاهر فان الانسان مثلا
معناه الحيوان الناطق وما صدق عليه هذا المعنى زيد وعمرو وغيرهما فاندفع القول بان لفظ الخبر
موضوع لمثل قولنا زيد قائم **قوله** وهذا المفهوم ليس بمركب اى معنى قولنا مركب من نعته الخ ليس بمركب

بالنظر

بالنظر الى لفظ الخبر لان جزءه لا يدل على جزء هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا
مركب من نعته ان يحتمل الصدق والكذب ويكون الشئ بالقياس الى لفظ آخر مركبا ليس ببعيد كمعنى الكلام فانه
بالقياس الى لفظ الكلام مفرد وبالقياس الى قولنا ما تضمن كلمتين بالاسناد مركب لان جزء لفظ قولنا
ما تضمن يدل على جزء معناه واعتبر هذا فى امثاله كالانسان مثلا فان معناه بالقياس الى لفظ الانسان
مفرد لانه لم يدل جزءه على جزء معناه وبالقياس الى الحيوان الناطق مركب لان جزءه يدل على جزء معناه
فان قلت لو كان معنى الخبر والكلام مفردًا لكان نحو قام زيد مفردًا اوح يكون معناه كذلك لانه معنى لفظ مفرد فيدخل
الكلام فى حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان **قلت** هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ مفرد وهو مركب من حيث
ذاته كما عرفت **فان قلت** ما يدل عليه الكلام يدل عليه قام زيد فيتحد مدلولاهما فكيف يكون احدهما مفردا دون
الآخر **قلت** لم يدل شئ منهما على ما يدل عليه الآخر لان الكلام دال على نحو قام زيد لا على ما دل عليه قام زيد لان
ما دل عليه قام زيد لم يتضمن كلمتين بالاسناد وكذا لا يدل قام زيد على ما دل عليه الكلام لان الكلام يدل
على قام زيد وقعد عمرو ولا يدل قام زيد على شئ منهما اما على الثانى فظ واما على الاول فلانه لم يوضع لفظ
ليدل على نفسه **قوله** وهذا الجواب بعينه جواب عن الاعتراض الاول وتقريره ان يقال لا نم ان لفظ الاسم
والفعل والحرف موضوع لمثل زيد وضرب وقد حتى يكون معناها بل هى موضوعة لمفهومات صادقة على مثل
زيد وضرب وقد مثلا الاسم موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يكون
معنى الاسم زيد بل هو هذا المفهوم وهذا المفهوم معنى لا لفظ وقس عليه الفعل والحرف وهذا جواب بالمنع فكان
السابق بل الجواب فى الحقيقة هو هذا لما عرفت فى الاول من الاسولة الواردة **فان قلت** هب ان هذا
المفهوم معنى لا لفظ لكن يلزم ان يكون لفظ الاسم مركبا لان ذلك المفهوم مركب **قلت** ذلك المفهوم مفرد
بالنسبة الى لفظ الاسم لان جزءه لا يدل على جزء ذلك المفهوم وهو مركب بالنظر الى ذاته كما مر فى الكلام **قوله**
سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل قولنا زيد قايم هذا الجواب تسليمى وتوضيحه ان يقال سلمنا ان مثل الخبر

مفرد او ان اريد اللفظ

موضوع لمثل زيد قائم لكن لا نم انه يلزم منه ان يكون لفظ الخبر مركبا لان المراد باللفظ المركب ما دل جزء
لفظه على جزء معناه كرامي الحجارة مثلا فان معناه ذات صدر عنه رمي الحجارة وجزء اللفظ دال على جزء
هذا المعنى وجزء لفظ الخبر لا يدل على جزء معناه وان كان مثل زيد قائم لفظا مركبا بالقياس الى معناه
اعني نسبة القيام الى زيد وهو معنى مفرد بالقياس الى لفظ الخبر فيكون الشيء مفردا او معناه مركبا وهو غير ممتنع
قوله والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه لزم اجتماع المذكر والتانيث وهو محال اجيب بانا لا نم
انه لو دل على معنى لزم الاجتماع وانما يلزم ان لو كان ذلك المعنى مذكرا وليس كذلك بل انما يدل قائم في قائمة
على ذات موصوفة بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على التذكير ولم يتجرد ههنا فلم يدل على التذكير
فلا يلزم اجتماع التذكير والتانيث والذي يحسم مادة الاشكال ما ذكره الامام ركن الدين الحديثي ان اللفظ
الدال على معنى بجوهره وعلى آخر بحاله مفرد كدلالة على التثنية بواسطة الالف والنسبة بواسطة الياء والزمان
بواسطة الصيغة والفاعل وغيره بواسطة الاعراب والتانيث بواسطة التاء والتنوين بواسطة حرفه وقد مر
تحقيق هذا فافهم فانه يحسم عادة اعتراضات كثيرة تورد في هذا المقام قوله وهي اسم وفعل وحرف
الكناية للكلمة فالواو بمعنى او او للانواع فالواو على بابها والضمير في نفسه عائد الى معنى وفي نفسه متعلق بمحذوف
في محل على انه صفة معنى اي على معنى حاصل باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار تعلقه بالغير وكذا الضمير
في غيره وفي نسخة وفي بعض النسخ في نفسها وهي الكناية للكلمة فان قلت كيف صح انقسام الكلام الى الاسم
والفعل والحرف وهي اسم قلت جهة كونها اسما باعتبار لفظها وهي بهذا الاعتبار غير منقسمة بل باعتبار مدلولها
وهو العدد المذكر من الثلثة المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد وهو اعم من كل الثلثة قال الاندلسي والاشكال
الصعب على الحصر الحركة الاعرابية فانها تدل على معنى مفرد دلالة وضعية لفظية وليست باسم ولا بفعل ولا بحرف واجيب
بان اللفظ ما يمكن النطق به مستقلا ويكون ذا اجزاء مسموعة ولا يمكن ذلك في الحركة فلا تكون من اللفظ شاملا
لها او بان يلتزم كونها حرفا وقد عرفت جوابا آخر عن امثال هذه الاشكالات قوله وهو موضوع لمثل

ذو كالاسماء اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت وقدام وظرف وغيره تقرير النقض ان يقال ان ذو بمعنى
وهو الصاحب في ذلك المعنى متعلق وهو المال في جاءني رجل ذو مال لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر ذو
قوله لا لاجل دلالته على معناه اي ذكر المتعلق في ذو لتحصيل الغاية وهي جعله صفة للشيء لا لاجل ان دلالته
على معناه مربوطة بذكر متعلقه وذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة فيكون ذكر المتعلق شرطا في دلالة
الحرف على معناه قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وهو عبارة عن اللفظ فان قلت المتضمن
يطلق ويراد به المستلزم لامر هو جزء لذلك المستلزم كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن
للحيوان الناطق لان الشيء لا يتضمن نفسه وفي الحد كذلك قلت المراد بالمتضمن المشتمل لا الاصطلاحي كما
يقال فهمت ما تضمنه كتابك اي ما اشتمل عليه ولو اريد الاصطلاحي فهو صحيح ايضا لان الكلام في مثل زيد قائم هو
مجموع الكلمتين والربط بينهما بالاسناد فدلالته على المجموع مطابقة وعلى الكلمتين تضمن فالمتضمن على صيغة
اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالاسناد والمتضمن على صيغة المفعول هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن
والمتضمن قوله لتفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي سكوت المتكلم على تلك الفائدة اي لا تعد المتلفظ به
لاغيا عند الاقتصار عليه فانك اذا قلت زيد قام مثلا افدت المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب
لفظا آخر اما اذا قلت غلام زيد مثلا من الالفاظ المحتملة لان يكون احد جزئي الكلام يبقى منتظرا المسند
اليه او مسندا حتى يستفيد قوله ولذا قال تضمن ولم يقل تركب واجيب عنه بان المستتر في حكم الملفوظ
حقيقة والكلام يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من العوارض
وما ذكره المحدوان في وجه العدول من ان تضمن يتعدى بدون صلة من دون تركب ليس بتعين لان
ذكر تركب مع صلتها ليس بمعلق حتى يعدل عنه فالاولى ان يقال عدوله ليس لاجل شموله لكون تركب
مثل يضمن في الشمول بل لاجل ان التركب لتالف ما يطلق على الاجسام حقيقة واما على غيرها كالكلام
ونحوه فبالمجاز من حيث التشبيه والاحتراز عن الالفاظ المجازية في التعريفات واجب اعلم ان بين الكلام

الكلام عموماً من وجه لانهما يتصادقان في كلام تركب من اكثر من كلمتين ويصدق الكلم بدونه فيما من
كلمات ليس بينها اسناد والكلام بدونه فيما تركب من كلمتين تحقيقاً او تقديراً الا ان الكلم جمع واقل ما يطلق على الجمع
ثلث **قوله** لان المركب العقلي من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع قلت تمكن للعقل ان يعتبرها
تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة اسم اسم، اسم فعل، اسم حرف، فعل فعل، فعل اسم، فعل حرف،
حرف حرف، حرف اسم، حرف فعل، الا انهم لما لم يفرقوا بين الاسم والفعل والفعل والاسم وبين الاسم والحرف
والحرف والاسم وبين الفعل والحرف والحرف والفعل صارت الاقسام ستة قال الامام عبد القاهر الجرجاني في
بعض مصنفاته اعلم ان الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة واذا ائتلف منها اثنان وافادا نحو خرج زيد
سمي كلاماً وجملة والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين كقولك زيد منطلق وبين الحرف
والاسم في النداء نحو يا زيد فهذه الكلمة فيتخرج حصره بقوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم واجاب
عنه الاندلسي في المحصل بان الحرف هناك نائب عن الفعل واسم فعل على ما قيل فلذلك انتظم منه ومن الاسم كلام
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه الخ ذكر الفاضل التفتازاني رحمه الله ان الكافية في نفسه ان عادت الى الدال على ان
يكون الجار والمجرور صفة معنى اي على معنى حاصل في نفسه يعني نفس الدال فذلك مما لا فائدة فيه لان حصول المدلول
في الدال هو كون المدلول مدلولا لا لذلك الدال فيكون المعنى الاسم شيء دل على معنى هو مدلوله وهذا بديهي الفساد
مع انه منتقض بالحرف فانه يدل على معنى هو مدلوله فيجب ان يكون اسماً وان عادت الى المدلول وهو المعبر عنه
بالمعنى ويكون ايضاً صفة معنى فذلك مع امتناع حصول الشيء في نفسه وقد اجاب عنه بعض الائمة باختيار الثاني
وقال فذلك مع ظهر لا نسلم انه بل معناه ما دل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها
في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد وغير ذلك وقيل ان الضمير يرجع الى الدال
وفي نفسه متعلق بدل ويصح كون في بمعنى الباء اي دل على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها وفيه نظر لان في
لا تستعمل بهذا المعنى وفي مقابله وهو الحرف لا يصح هذا المعنى لان المراد النص على ان الحرف يدل على معنى

في الامكن

ثابت في لفظ يكون غيره لا انه دل بغيره اي بلفظ آخر معه على معنى فيصح العطف بل وتروى في غير الاعراب الثلث
الجر على انه صفة للمعنى والنصب على انه حال منه والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وانما قدم الاسم على اخويه والفعل
على الحرف لان الاسم يصلح جزئي الكلام بخلافهما فتقدم عليهما والفعل يصلح لاحدهما فتقدم على الحرف لانه لا يصلح
لهما وفي الاسم خمس لغات اسم واُسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود لان الاصل في همزات الوصل الكسر وسِم وسُم
بكسر السين وضمها وسُمى كهُدى وقد نظمها بعضهم فقال **شعر** في الاسم خمس لغات ليس يعرفها الا ذوو العلم
والآداب فاستمعوا، اِسم واُسم هما اصلان وزنهما اِفع واُفع وهذا القول متبع، وبعد ذاك سِم يا قوم ثم
سُم من بعد ثم سُمى هذا الذي وضعوا، وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه سما على الفعل والحرف
الحرف لكونه مسنداً ومسنداً اليه واصله عندهم سمو بكسر السين او ضمها كعضو وعضو فحذف الواو اعتباطاً
ونقل سكون الميم الى السين فجيء بالهمزة فوزنه افع وعند الكوفيين هو مشتق من الوسم وهو العلامة لانه علامة
يعرف بها واصله وسم فحذفت الواو اعتباطاً وجيء مكانها بالهمزة فوزنه اعل ودلائل الطرفين ذات ذيل فلا
علينا ان نعرض عنها **قوله** لكن يدخل فيه ما ليس مدلوله الزمان الخ يعني قولنا غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
يخرج الفعل لكنه يشمل الاسماء التي لا تدل على الزمان اصلاً كرجل وزيد وغيرهما وذلك والاسماء التي معانيها
الزمان فقط كاليوم وامس وغداً والآن وغيرها لانه يصدق على هذه الاسماء انها دالة على معنى غير مقترن
باحد الازمنة لان ذلك المعنى الدالة هي عليه هو الزمان والزمان يصدق عليه انه غير مقترن باحد الازمنة
لان الزمان لا يقترن بالزمان وايضاً يشمل ما دل على معنى مقترن بزمان غير الثلثة كالاصطباح والاغتباق
والقيل والجاشرية فان الاول دال على معنى وهو الشرب المقترن بزمان غير الثلثة وهو الصباح والثاني دال
على معنى وهو الشرب المقترن بالمساء وذلك المشروب يسمى صبوحاً وغبوقاً وانما ذكر قوله لكن يدخل الخ لان
القسمين الاخيرين لما خالط مفهومهما الزمان كان مظنة ان يتوهم في بادي الراي انهما افعال فاحتاج
الى دفع هذا التوهم **قوله** لانه اول لا اعل لا اعل الا على اسكت اعلم ان هذه الاسماء موضوعة بازاء لفظ الامر او

لفظ الماضي فرو بدمثلا موضوع للفظ اهمل وهيهات موضوع للفظ بعد فلا ترد هذه الاسماء نقضا على
الافعال لانها تدل اولا على اللفظ ولا شئ من مفهوم الفعل بلفظ وثانيا على المعنى المقترن بالزمان بواسطة
ذلك اللفظ وسيجي تحقيقه قوله لانه يصدق على مجموع الحد انه دال الخ اي يصدق على مجموع هذا الحد معنى مجموع
هذا الحد فان قلت لانم صدقه لان دل يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الماضي قلت سلمنا
ان دل يدل على ما ذكرت لكن سائر اجزاء الحد لا يدل على معنى مقترن فيصدق ان يقال ان الحد يصدق على مجموع
الحد فان قلت احد الازمنة الثلثة يصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت يدمر الجواب قوله
لكنها لفت باسم لانها لفت بكلمة الاولى ان تقتصر على قوله لكنها لفت باسم لان الجواب كونها لفت بكلمة كما سيجي فلو اخذ
في السوال لم يبق للسائل مجال سوال وهو ظ قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ اعلم ان منشاء النقضين هو لفظ
ما لانها تعم كل دال من لفظ وغيره فلو قلنا ان لفظ ما عبارة عن الكلمة سقط كل واحد من النقضين ولو قلنا
انه عبارة عن اللفظ سقط الثاني ولو قلنا انه عبارة عن الشي لم يسقطا معا قوله وللقائل ان يقول لا نخ
من ان يراد الخ وتحقيق السوال انه ان اريد بقولك الاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة ان الاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين كالماضي مثلا يلزم منه ان يكون
الذي اقترن بزمان غير معين كالمستقبل مثلا اسما مع انه فعل لان حده صادق عليه فلا يكون حد الاسم مانعا
لدخول الفعل فيه ولا حد الفعل جامعا لان بعض افراده خرج منه ودخل في حد الاسم فهذا اي باطل وان اريد
انه هو الذي دل على معنى غير مقترن بزمان غير معين يلزم منه ان يكون الذي اقترن بزمان معين كالماضي
مثلا اسما لانه يصدق عليه انه غير مقترن بزمان غير معين لان المفروض انه معين بل يلزم منه خروج جميع
الافعال عن حد الفعل ودخولها في حد الاسم لانه ما من فعل الا وهو مقترن بزمان معين في الاصل وضعه وعدم
اقترانه انما هو بحسب العارض فينتقض حد الاسم والفعل كذلك وفي قوله لانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن
بغير ذلك المعين اسما وامثاله جزء العبارة الآتية تسامح لانه جعل الزمان مقترنا بالمعنى والامر بالعكس

والاولى

والاولى ان يقال لانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بغير ذلك المعين هذا وتحقيق الجواب ان يقال انا لانم الاعراض
انما يرد اذا اخذ الواحد مقيدا بالتعيين او بعدم التعيين اما اذا اخذ مطلقا اي غير مقيد بشي منهما فلا لان
المقيد يصدق على المطلق فلما اقترن بالواحد المقيد بالتعيين صدق انه مقترن بالواحد المطلق وهو واحد
الازمنة الثلثة من غير تقييد بالتعيين او بعدمه قوله لانا نقول لانم لزوم ذلك اي لانم عدم كون المقترن
بالزمان المعين فعلا على تقدير ان يراد واحد مطلق لان الذي اقترن به الزمان المعين الخ وهذا الشرح
لانه وان كان دافعا لعدم صدق الفعل على الذي اقترن بالزمان المعين لكنه ليس بدافع لصدق
الاسم على الذي اقترن بذلك الزمان قوله اعلم ان الخواص جمع خاصة الخ الخواص جمع خاصة مانث
خاص ثم صارت سما للشي الذي يختص بالشي ويلازمه وانما في قولك تلاذ بروسكي خاصة او اذكر خاصة في
مصدر كبانه ومنه قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وكذلك خاصة الا ان مجي المصدر على وزن اسم
الفاعل المونث في غاية القلة بحفظ ولا يقاس عليه يقال خصصت الشي اخصه خاصة وخصيصي وخصوصية
بفتح الخاء وضمها لكن الفتح افصح قوله وهي ما يختص بالشي سواء وجدت في جميع افراده ان كانت لازمة كالكاتب
بالقوة اي بالامكان او في بعضها ان كانت مفارقة كالكاتب بالفعل قوله والفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد الخ اعلم ان الاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والانعكاس
التلازم في الانتفاء اي كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود والجامعية كون الحد متناولا لكل واحد
من افراد المحدود وهو لازم للانعكاس لان الحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود
والمانعية كون الحد بحيث لا يدخل فيه شي من اغيار المحدود وهو لازم للاطراد لان الحد اذا كان مطردا
كان مانعا من دخول غير المحدود فيه قوله وانما لم ينعكس الخاصة اي لم يجب انعكاسها لجواز كونها غير شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له فان الخاصة الشاملة اي الموجودة في جميع الافراد كالكاتب بالقوة منعكسة وغير
الشاملة اي الموجودة في بعضها غير منعكسة كالكاتب بالفعل قوله ثم مثل لقوله ومن خواصه اشارة الى

كثيره خواص الاسم لان من للتبعيض ولفظ الخواص للكثرة فعلم ان المذكور بعض الخواص وان خواصه كثيرة

ومنها التثنية والجمع والتصغير والنسبة والفاعلية والمفعولية والمبتدائية والنداء والوصف والتاكيد المعنوي

وعود الضمير اليه وكونه ضميرا ولحوق تاء التانيث المتحركة ودليل اختصاص هذه الاشياء مذكور في المطولات

فليطالع ثمة **قوله** فاللفظ دخول لام التعريف في المفصل حرف التعريف وهذه العبارة اولى من عبارة

الكافية لان عبارته تشمل اللام والميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر وعبارتها

تشمل اللام فقط ولعل عدم اعتبار الشيخ الحاجبي الميم لانها مبدلة من اللام في الحديث المذكور واللام

اشهر واكثر استعمالا **قوله** وانما لم يدخل لام التعريف بناء على مذهب سيبويه واما عند الخليل فعلامة التعريف

هي الهمزة مع اللام وانما لم يتعرض لعدم دخولها الحرف لان الحرف لا استعمل لها فهو منه فهو كالجزء مما

يدخل عليه وجزء الكلمة لا يستحق تعريفا على حياله واما قول الشاعر ومن حمره بالشيخة اليتقصع فشاذ والذي

جراه على ادخالها على يتقصع وهو فعل مضارع انه رائها في الصفات بمعنى الذي فادخلها في الفعل دخول

الذي وقول ابي الدقيش شذا الهرمين والد الخليل بل كن في ثريدة كان ودكها عيون الضياون محمول

على انه اسم بدليل تشديده لا ان الاسم المتمكن لم يوجد اقل من ثلاثة احرف **قوله** وانما قال دخول الجر ولم يقل

دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية اذا اريد به لفظه وكذلك يدخل الحرف كقولك زيد

مرفوع بعامل في ما زيد قائما وفيه نظر لانه ح يراد به اللفظ وهو اسم ولهذا قال صاحب اللباب ومنها دخول حرف

الجر وقال صاحب الاقليد فان قلت لم جعل حرف الجر خصيصة الاسم لا الجر نفسه قلت لان الجر قد يدخل في غير الاسم

كقولك يوم يقوم زيد فيقوم مجرور وليس باسم وفيه ايضا نظر لان يقوم زيد في تقدير الاسم فالاولى ان يقال

ان كل واحدة من عبارة الكافية واللباب ليست للاحتراز لانه لما دل الدليل على اختصاص الجر علم ان الجار

ايضا مخصوص ولما دل على اختصاص الجار علم ان الجر ايضا مخصوص لما انه لما اختص الاثر بالشيء

اختص المؤثر بالعكس واما قول الشاعر والله ما ليلي بنام صاحبه فمتاول وتاويله ما ليلي بليل نام صاحبه

واما عبارة صاحب الكشاف
فمحلها الكلم لانه قال دخول حرف
التعريف والجر فانه يجوز ان يعطف
على الحرف والى ذهب صاحب المفصل
وعلى التعريف واليه ذهب صاحب
الاقليد

فحذف الموصوف وادخل الجار الصفة وقيل نام صاحبه علم شخص كتابط شرا **قوله** ولا المكنة للفعل

في الاسمية **فان قلت** لم لا يجوز ان يدخل الفعل دليلا على المكنة الفعل في الفعلية وكذا في الحرف **قلت** لان

معنى الامكنة كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف وهما عاريان عن هذا المعنى **قوله** فانه مقابل

وعوض عن النون الذي في مسلمين اشارة الى ان تنوين المقابلة داخل في تنوين العوض ولهذا

لم يذكره كما فعل النحويون **قوله** واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم كقوله اقلي اللوم

عاذل والعتابن والفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن والحرف قال الرضي ولم يسمع دخولها الحرف لا

يمتنع ذلك في القياس نحو نعمن واما قول الشاعر الان على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوائله فعلى جعلها

اسما ولذا اسند اليه **قوله** يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وفيه نظر لانه

يشكل بمثل اعجبني ضرب زيد فان الضرب مسند الى زيد مع انه مسند اليه لاعجبني ويمكن ان يجاب عنه بان عدم

اجتماع الاسناد والاسناد اليه انما هو في الفعل واما في الاسم فيجوز اجتماعهما كما رات ولو قال وانما اختص

الاسناد اليه بالاسم لانه بالاسناد اليه يصير محكوما عليه وانه خلاف وضع الافعال لانه مع الشذوذ واما قولهم تسمع

بالمعيدي خير من ان تراه فمحمول على حذف ان **قوله** والاضافة اي كونه مضافا فان الاضافة بكونه مضافا

وبكونه مضافا اليه من خواصه في شرحه الكبير وفيه نظر لانه كما ان كونه مضافا من خواصه كذلك كونه مضافا

اليه من خواصه اما اختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشارح واما اختصاص كونه مضافا اليه فلانه محكوم عليه

في المعنى بما نسب اليه والافعال لا يحكم عليها صرح به الامام ركن الدين الحديثي وغيره والشارح ايضا صرح

به كما سياتي في بحث الاضافة **فان قلت** قد يقع الفعل مضافا اليه كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين **قلت**

المضاف اليه في الحقيقة هو الاسم المخرج من الجملة **قوله** فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر

قلنا لا نسلم ان مررت مضاف الى زيد باحدى الاضافتين اللتين بحث عنهما وهي المعنوية واللفظية

والا لكان انجرار زيد به لان العامل في المضاف اليه هو المضاف على الاصح وكانت اضافة مررت الى زيد

اما معنوية او لفظية وكلاهما م وان اريد بالاضافة المعنى اللغوى وهو الاسناد من هو لم اضعف طارى الى
الحا بطا اذا اسندته اليه فهو خارج عن المبحث لان الاضافة التى قيدها بقوله سعد بحرف الجر هى الاضافة
الاصطلاحية فكيف يصح الاحتراز عن الغير المبحوث عنها قوله وهو معرب ومبنى اعلم انه لا واسطة بين الاعراب
والبناء وقال قوم المضاف الى ياء المتكلم ليس بمبنى اذ لا علة لبنائه ولا معرب اذ لا ظهور للاعراب فيه وسموه
خصيا وقال ابو البقاء كان الائق بمذهبهم ان سموه خنثى وسيجئ البحث عنه قوله المعرب المركب الذى لم
يشبه مبنى الاصل اى لم يناسبه بدليل قوله فى تسمية المبنى ما ناسب مبنى الاصل وح يندفع الاشكال الذى
اورده العجردوانى وجعل النقض عن عمدة جوابه مشكلا والحق بعضهم الجملة بمبنى الاصل لان الجملة من حيث
انها جملة اى من حيث انها لم تقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب اصلا قوله لئلا يتوجه عليه النقض
بمثل غلام زيد اى بمثل المضاف فانه ليس بمعرب فلو لم نرد بالتركيب التركيب الاسنادى لا ينتقض به لانه يصدق
عليه انه مركب مع غيره لم يشبه مبنى الاصل مع انه ليس بمعرب فان قلت لا فائدة فى هذه الارادة لان زيد فى غلام
زيد معرب بلا ريب مع ان غلام زيد ليس بمركب اسنادى قلت لا مخلص عن هذا الاشكال اذا لم يقع فى التركيب
الاسنادى اما اذا وقع فيه فلا فيه ظ مع ان استعمال المضاف والمضاف اليه بدون التركيب الاسنادى ثم
على ما صرح فى شرحه الكبير وفيه نظر لانه اذا استعمل فى التركيب الاسنادى لم يتوجه عليه النقض بمثل الغلام ايضا
فان قلت اذا ثبت ان الغلام فى غلام زيد مبنى فبناؤه لازم ام عارض قلت بناؤه عارض وعلة بنائه
عدم وقوعه مركبا تركيب اسنادى فان قلت اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادى لم يدخل فى حد المعرب الا المسند
والمسند اليه وح يخرج عنه المضاف اليه والمفاعيل وملحقاتها قلت المراد بالتركيب التركيب الاسنادى ..
مقيده فيدخل ما ذكر ومحل احد طرفيه كالصفة ونحوها قوله لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه
مشابها للفعل الماضى وامر المخاطب قلنا لا نم انه مشابه لها بل مشابه لمطلق الفعل ومشابهة العام لا يوجب
مشابهة الخاص ومطلق الفعل ليس بمبنى الاصل قوله فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد

المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل قلنا لا نم صدق هذا عليه لانك قلت المراد بالتركيب الاسنادى
ولا يصدق على انه مركب بالتركيب المذكور قوله فانه مشابه للكاف الذى فى ادعوك قيل عليه كيف يكون المنادى
كالكاف فى الصورتين وقد تقرر عندهم ان الاسم الظاهر فى حكم الغيبة قلت كما تقرر هذا تقرر ان المنادى
مخاطب لهذا الانفعال باعلام كما لا يستلزمه اجتماع المتنافيين فالمراد بقولهم ان الاسم الظاهر فى حكم الغيبة هو غير المنادى
قوله فلو عرف به لزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه وانه غير جائز لان اختلاف الاخر باختلاف العوامل متوقف على
فهم كونه معربا واذا عرف المعرب بالاختلاف المذكور يكون فهمه موقوفا على فهم الاختلاف وتعريف الشئ بالموقوف
عليه دور قوله لجواز ان يعرف اه هذا الكلام باستعمال المعرب وح لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب
بل على معرفة استعمال المعرب فلا دور قوله بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع
الاسماء يطلق قيل عليه من لم يعلم ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء يطلق لا يفيده التعريف قلت هم
لان العالم باحكام الاسماء مستغن عن التعريف بل عن النحو ولا فائدة له فى معرفة اصطلاحاتهم بل المقصود
من تعريف المعرب ان يعلم من لم يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع الاسماء أن المعرب يطلق على المختلف
آخره قوله واما العقد بعض النام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر يعنى اذا قلت
جاءنى زيد لا يوجد الاختلاف ما لم تأت بصورة النصب او الجر وفيه نظر لانا لا نم ان تعدد السبب يقتضى النام
لاجل عدم وجود الاختلاف مع كل واحد منها وقوله ولو حمل السبب على السبب التام لكان اوجه لان الاختلاف
يوجد مع كل واحد منها انضمام لان وجود الاختلاف مع كل واحد منها لا يدل على انها اسباب تامة والحاصل
ان السبب التام هو الذى يوجد الشئ به لا معه بل السبب التام للاختلاف اخر المعرب هو العامل واحد المعانى
المقتضية واحد الحركات فثبت ان الاعراب سبب غير تام لانه جزء من السبب التام وعدم وجاهة حمله على
التام واما قربه فظ لان المقتضى بعيد بواسطة واحدة والعامل بواسطتين قوله متعلق باختلف فقوله
ما اختلف وفاعل يدل هو الضمير الراجع الى ما كان به لا الى الاختلاف الدال عليه اختلف لان الاختلاف ليس باعراب

عند المص قوله بل علم للفاعل والاشياء منسوبة الى الفاعل يغني عن ان الاشياء في الفاعل علة والمفعول له للنسبة ومفهوم
لم لا يجوز ان يكون للمصدر ويكون معنى الكلام فالرفع علم كون الفاعل فاعلا والنصب علم كون المفعول مفعولا اى
الرفع علم صفة الفاعل وهو كونه فاعلا لا علم الفاعل وكذا النصب وانما لم يقل علم الاضافة لان الاضافة مصدر
بدون التاء فلا يحتاج الى الهاء اى الجر علم كونه مضافا اليه وعند اسم كان من الاشياء المنسوبة الى الفاعل وليس كذلك
بل هو فاعل عند المص ولهذا لم يذكره في المرفوعات قوله لان عامله ليس بسبب لمقتضى اعرابه وقال الامام ركن الدين
الحديثي اعلم ان اعراب الفعل غير داخل في قوله الاعراب ما اختلف آخره به لان الفعل لم يعتور عليه معان حتى يدل
عليها الاعراب فالاعراب فيه دخيل لمشابهته الاسم وغير اصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب في الفعل وان اشتركا
اسما ظاهرا فالكوفيون والمالكي فانه عندهم يعتور على الفعل معان من العلة والاستيناف والعطف كما على الاسم ثم
قال وجعل هذا وجها لكون المضارع معربا اولى من جعل مشابهته للاسم من حيث الابهام والتخصيص بالحرف
وجها قوله كل قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب ظاهره فاسد لان كل قسم من الاقسام يختص بنوع
واحد من الاعراب لا انه يشترك فيه اللهم الا ان يراد كل قسم تشترك افراده في نوع واحد من الاعراب وليس
لعبارته دلالة عليه قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف مدح اما بعد علمك بالاعراب وانواعه فالمفرد
المنصرف وانما حذفت لدلالة الفاء عليها قوله ولقائل ان يقول في العبارة نظر الظاهر ان وجه النظر هو
المغايرة بين الاعراب والضمة لانك اذا قلت اعراب المفرد المنصرف متلبس بالضمة رفعا يوهم ان الاعراب
الذي يكون بالضمة حال الرفع غير الضمة وليس كذلك لان الاعراب هو الضمة واختار وقيل وجه النظر انه عطف
شيئان على معمولي عاملين مختلفين لانه عطف الفتحة على بالضمة والعامل فيه الباء وفصبا على رفعا والعامل
هو الظرف وهو ضعيف لان المص لم يجوز مثل هذا العطف اذا كان المجرور مقدما وههنا كذلك قوله فان قيل
المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد اقول خروج الاسماء الستة لا لكون احكامها
مذكورة بل لان قولنا المفرد المنصرف قضية مهملة كقولنا الانسان كاتب اى متروكة السور لانه لا يعلم ان

كل المفرد المنصرف حكمه كذا او بعضه وقد تقرر في موضعه ان المهملة في قوة الجزئية فيكون معنى قوله فالمفرد المنصرف
بعض المفرد المنصرف فلا يبالى بخروج اسماء الستة لان الحكم لا يشمل جميع المفردات فان قلت فينبغي ان لا
يذكر قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف لانه كما لا يبالى بخروج اسماء الستة لا يبالى بخروج غير المنصرف لان الحكم
لا يشمل جميع المفردات قلت مسلم الا ان غير المنصرف اكثر من الاسماء الستة وهو ظ فلهذا احتيج الى اخراجه
هذا وان فيه نظر لانهم صرحوا ان كل ما فهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على الكل او على البعض فهو مسور كلام
الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلثة ونحو ذلك مما فهم منه الكلية
او البعضية فح يكون قوله فالمفرد المنصرف موجبة كلية لان اللام للاستغراق لانه في حكم قولنا كل مفرد منصرف
اعرابه بالضمة الخ ولهذا لم يلتفت اليه الشارح حيث لم يجب القايل به بل دفعه بالعناية حيث قال فالمراد بالمفرد غير
المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة والا فهو ممن لم يخف على امثال هذا قوله لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل فان
قلت المزية باقية لانه قد علم مما تقدم منك ان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف وقد اعطى الاصل
للفرع مع ان الاصل الذي هو جمع المذكر السالم معرب بالفرع قلت قد ارتكب هذه المزية لعذر وهو ان آخر
جمع المذكر السالم حروف تصلح للاعراب مع كونها علامة الجمعية مع انه لو جعل بالحركات يلزم تحمل الضعيف
ولما كان آخر جمع المؤنث حروفا صحيحة غير صالحة للاعراب جعل اعرابه بالحركات ولذا قدم على جمع المذكر
قيل كان حق العبارة ان يقول لئلا يكون الفرع على وتيرة الاصل وينبغي ان يذكر الالف كما ذكر التاء بعد
جمع المذكر بمعنى صاحبات فان اعرابها كاعراب هندات وليس الالف والتاء في آخرها للجمع اذ لا مفرد لها
من لفظها قوله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف الخ ويمكن ان يجاب عنه بان جر غير المنصرف
انما يكون بالفتح اذا كان مخصوصا بالجر وهذا مم في مسلمات فعلم امتناع الكسر لانه علامة للنصب ايضا
والتنوين لانه للمقابلة والشارح ايضا معترف به كما سيجي اعلم ان في هذا الجمع اذا سمي به وجعل غير منصرف
ثلثة اقوال اصحها ان يكون رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة مع التنوين كما كان قبل العلمية والله اعلم

الشيخ ابن الحاجب التنوين عندهم للمقابلة لا للتمكن وانما دخلت الكسرة اما لانه لو لم يدخل بل كان في موضع الجر مفتوحا لكان الجر تابعا للنصب مع خلاف ما على جمع المذكر السالم واما لان المقصود بالمنع هو تنوين التمكن عند الاكثر والجر انما يمنع بالتبعية ولم يوجد تنوين التمكن بخلاف صيغة الجر واما على حكاية اعراب الجمع والقول الثاني حذف التنوين وفتح آخره في موضع الجر والنصب نظرا الى ان التنوين عنده للتمكن والقول الثالث وهو مذهب المبرد انه يكسر بلا تنوين واما عند الزمخشري فهو منصرف فقال **فان قلت** هلا منعت عرفات الصرف وفيها سببان التعريف والتانيث **قلت** لا يخ اما ان يكون تانيثه بالتاء والتي في لفظها واما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتانيث وانما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها فبان ان لا تانيث فيها فانصرف والذي يختلج في ذهن هذا الفقير انه لا مانع من ان يكون هذه التاء علامة للتانيث ايضا كما انها مع ما قبلها علامة للجمعية الا ترى ان الواو في مسلمون علامة للاعراب كما انها علامة لكونه جمعا مذكرا فبان التانيث فيها فيمنع من الصرف **قوله** والا لكان مفتوحا لخفة الفتح قلنا لا نم ان الفتح خفيفة مطلقا بل الخفيفة هي التي حملت علامة للنصب والفتح التي في رب بجوار قائمة مقام الكسرة التي هي علامة المضاف اليه فتكون ثقيلة وعدم الظهور بها لاجل هذا الثقل فاذا اقيمت مقام الكسرة فكان الكسرة تعذر في مثل هذه المواضع تقديرها ايضا وقيل انه خارج من هذا الحكم لانه يذكر بعد **قوله** وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة اجيب عنه بان عدم ذكره لاكتفائه بالمثل وقيل عليه ما ذكرتم يقتضي الاستغناء عن ذكر قوله مضافا الى غير ياء المتكلم اكتفاء بالمثل واجيب عنه بانه لا سبيل الى ترك قوله مضافا ومتوقف الى ترك قوله الى غير ياء المتكلم لانه لو اقتصر على المثل ابوك لتوهم انه اذا كان مضافا الى اسم آخر نحو اخي زيد لا يكون اعرابه بالحروف بل يتوهم ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى ضمير المخاطب وكفى الجواب عن قولهم وكان ينبغي ان يذكر مفرده بتي شي وهو ان قوله مضافة يردد بان هذه الاسماء قد يستعمل غير مضافة وهو باطلاقه هم

مع النون صح

[illegible]

لان

١٢

لان منها ما لا ينفك عن الاضافة وهو ذو **قوله** وانما جعل اعرابها بالحروف الخ اعلم ان كون اعرابها بالحروف من حيث الصورة واما ماهي هذه الحروف ففيه خلاف فذهب سيبويه واصحابه الى انها حروف اعراب لحصول العلامة فيها مقدرة كعصا كما في التثنية والجمع وستسمع فيهما كلاما شافيا ثم اختلف اصحاب سيبويه في الحركات التي قبل هذه الحروف فقال الربعي الضمة والكسرة هما المنقولتان من الواو والياء والفتح اصلية اذ لا حاجة الى النقل وهو ضعيف لما يلزم منه ان يكون حركة الاعراب في وسط الكلمة ولانه يبطل التقدير اذ المقدر ملفوظ به فلا تقدير وقال آخرون هي اتباعات ثم ذهب الاخفش الى ان هذه الحروف دوال على الاعراب كالحركات فان الاعراب عنده هو الاختلاف وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب المازني الى ان هذه الحروف نشات من اشباع الحركات والاعراب قبلها كما في الافراد وذهب الفراء الى انها معربة من مكانين فالضمة والواو اعرابان وذهب قطرب ابو اسحاق الزيادي الى انها اعراب كالحركة وذهب ابو علي الى انها حروف اعراب تجمع بين قول سيبويه والاخفش ثم انما سمى النحويون هذه الحروف اعرابا لانها تنقلب وتتغير كالحركات وبعضهم يجعلها بالالف في الاحوال الثلث وعليه قول ان حنيفة رضي الله عنه حين سئل عن شخص قتل رجلا بالحجر هل يجب عليه القود قال لا ولو رماه بابا قبيس والدلايل من كل طرف مذكورة في المطولات ثم كنا تخافه المطولات والحم قريب الزوج فيكون كاف حموك والختن قريب المراة والصهر يجمعهما هذا ما يسر الله تعالى لنا الاطلاع عليه من الاختلاف في هذه الحروف انه هو المسئول لتيسير كل صعب ذلول **قوله** اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر الخ كلا عند الافراد يثنونه من يعتقد انه مفرد والفه منقلبة عن الواو لقولهم في المؤنث كلتا فالالف في كلتا للتانيث والتاء بدل من الواو مثل تراث وتجاه وقيل من الياء وقال المازني وزن كلتا فعتل فجعل التاء زائدة قال ولو كان الالف للتانيث لم تقلب في النصب والجر والصحيح ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى والدليل على افراده لفظا انه لا ينطق بواحده فلا يقال كل وانه يضاف الى المثنى ولو كان مثنى لكان فيه اضافة الشيء الى نفسه خلافا للكوفيين فانه عندهم مثنى وانما جعل اعرابها كالمثنى مضافة الى المضمر وبالحركات

كانتقريره

[illegible]

تقديرًا مضافًا الى مظهر لان الحركات اصل والاظهار اصل والحروف فرع والاضمار فرع فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وعند بعضهم اعرابه بالحركات تقديرًا عند الاضافة الى المضمر ايضًا **قوله** اعلم ان جمع المذكر اختلفوا في حروف التثنية والجمع فذهب سيبويه الى انها حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم فيها اعراب مقدر كما سمعت في الاسماء الستة وقال آخرون ليس فيها اعراب مقدر بل هي بانفسها حروف اعراب وعلامات اعراب وذهب الاخفش والمازني والمبرد الى انها ليست حروف اعراب بل دالة على الاعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب قطرب والفراء الى انها نفس الاعراب وبعض العرب يجريه بالالف في الاحوال الثلث وهي لغة بلحارث بن كعب وهي لغة كنانة وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران وفيه اربعة اقوال احدها انه على هذه اللغة وثانيها ان ان بمعنى نعم ودخول اللام نظرا الى لفظ ان او الى ان اللام زائدة وثالثها ان اسمها محذوف اي انه ورابعها انها صيغة موضوعة للتثنية وليست صيغة صناعية كمسلمان فمن قال انها صناعية ذهب الى ان النون عوض عن الحركة والتنوين وان كان الواحد منها لا حركة فيه ولا تنوين وروي عن بعضهم ان النون فيه عوض من الالف الاصلية حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين ومن قال انها موضوعة للتثنية وهو الشيخ عبد القاهر قال ان اسماء الاشارة لا يصح تثنيتها شيء منها لان التثنية انما تاتي في الاسماء النكرة واسماء الاشارة لا يصح تنكيرها ولو التزم ملتزم تنكيرها لزمه ان يعرف المثنى بالالف واللام كالعلم اذا ثني او جمع لزم ان يعرف بالالف واللام **قوله** تعليق بعضها الى بعض قال الرضي جعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها فعلت الف المثنى وواو في الجر بالياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع انتهى كلامه وكأن ما ذكره الشارح اشارة الى هذا وان لم يكن في بعض النسخ موجودًا **قوله** لا تلتبس المثنى والمجموع اي في حال الاضافة وانما مثل بحال النصب لانه لا التباس في الرفع والجر لان ما قبل الواو والياء مضموم ومكسور في الجمع ومفتوح في التثنية فلا يكون قوله لا تلتبس المثنى والمجموع كليًا **قوله** وفرقوا بينهما

بان

١٤

بان فتحوا ما قبل الياء **فان قلت** لم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع **قلت** لانه قد يفتح ما قبل الياء فيهما نحو مصطفين فلو لم يفرق بالنون لالتبس في هذه الصورة **قوله** ونون عوضًا للعلامة فقط اي العلامة المثنى والمجموع مع الالف والواو وليست للاعراب **قوله** وليس النون عوضًا من الحركة هذا عند المازني لان الحروف عنده نفس الاعراب اما عند غيره فلها حالتان هي في احدهما عوض عن الحركة والتنوين وفي الثانية عوض عن الحركة وحدها دون التنوين فالحالة الاولى في نحو رجلان ومسلمان ومسلمون والحالة الثانية في نحو الرجلان وكذا يا رجلان ولا رجلين واذا اضفت الى اعرابان واحيدان فالنون عوض عن الحركة والتنوين معًا عند الاخفش لان التثنية تزيل التعريف وعن الحركة عند سيبويه لاعتبار الوصف الاصلي وذكر بعضهم ان النون في عصوان ورحيان بدل من التنوين فقط اذ ليس فيهما حركة والصواب انها عوض عنهما لانهما وان لم يظهر فيهما الحركة صورة الا انها مقدرة **قوله** وهي اسماء في آخرها الف مفردة احتراز عن الممدودة فان اعرابها بالحركات لفظًا **قوله** فصار مسلمي فيكون اعرابه بالواو تقديرًا في الرفع لان الياء تدل على الجمعية دون الرفع لان الدال عليه هي الواو وقد عدمت فيكون الرفع تقديرًا مع ثبوت علامة الجمع **قوله** فما سواه لفظ ضابطة الاعراب اما ان يكون بالحركات وهو الاصل او بالحروف والاعراب بالحركات اما ان يكون بتمامها لفظًا في الاحوال الثلث وهو الاصل كزيد او بتمامها تقديرًا فيها كعصا او تمامها بعضها لفظ وبعضها تقدير كقاض او بعضها لفظًا في الاحوال الثلث كاحمد ومسلمات او بعضها تقديرا في الاحوال الثلث كحبلى او بعضها بعضها لفظ وبعضها تقدير كجواري والاعراب بالحروف اما ان يكون بتمامها لفظًا في الاحوال الثلث كالاسماء الستة او بتمامها تقديرًا فيها كالاسماء الستة اذا اضيف ولاقاها ساكن بعدها يحذف عنها حروف الاعراب لالتقاء الساكنين نحو هذا ابو البشر ورأيت ابا البشر ومررت بابي البشر او تمامها بعضها لفظ وبعضها تقدير اذا اضيف بعضها الى المعرف باللام وبعضها الى غيره وهو ضعيف نحو هذا ابو البشر ورأيت اباه ومررت بابيه او بعضها لفظًا في الاحوال الثلث كالتثنية والجمع

او بعضها تقديرًا في الاحوال الثلث كالجمع اذا اضيف ولاقاه ساكن بعده نحو جاءني صالحو القوم ورايت
صالحي القوم ومررت بصالحي القوم او بعضها بعضها لفظًا وبعضها تقديرًا كالجمع الصحيح المضاف الى ياء
المتكلم نحو جاءني مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فافهمه فانه جيد ومما اعرب بالحركة تقديرًا في الاحوال الثلث
ما فيه اعراب محكي حال منقولًا كان او مفردًا نحو تابط شرًا او قول اهل الحجاز من زيدًا في استعلام من قولك
رايت زيدًا او الممنوع بقولك زيد بالرفع قوله غير المنصرف سمي المنصرف به لان التنوين تشبه الحرف وهو
الصوت الضعيف كصوت البكرة فسمي ما فات به منصرفًا وما لم تقم به غير منصرف قال الاندلسي ظاهر كلام النحويين
ان هذه القسمة منحصرة في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف ويتم كل واحد من القسمين ما ليس الحصر
وذلك انهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف
بانه الذي يحذف منه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا اسماء كثيرة لا تدخل
تحت واحد منهما نحو جمع المذكر لانه لا يدخله الحركات فلا يكون منصرفًا ولا يحذف عنه الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون
غير منصرف وهكذا جميع ما اعرب بالحروف وجمع المونث لا يدخل فيهما فيحمل كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما
ارادوا ان من الاسماء ما هو كذلك ومنها ما ليس كذلك غير متعرضين للحصر هذا كلامه وقال ابو البقاء ينبغي
ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظًا او تقديرًا او هو
بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف الذي لا يوصف باحدهما قوله ما فيه علتان فيه نظر لانه قد
يجتمع علتان وينصرف كالتانيث مع الصفة ووزن الفعل مع العجمة والجواب ان ليس كل اثنين منها يمنع
الصرف كيف ما كان قال في المحصل ان هذه التسعة ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيف كان بل لذلك
ترتيب خاص وشرط الا ترى ان قائمة فيها التانيث والصفة ومع ذلك لا يمنع الصرف ظنا بيان خصوصية
ذلك الترتيب فنقول العدل يوثر مع العلمية ومع الوصف والوصف يوثر مع وزن الفعل ومع العدل والتانيث
يوثر مع العلمية فقط والمونث يوثر مع سبعة اشياء وهي التانيث والتركيب ووزن الفعل والعدل والعجمة

ومع التانيث والزيادتان المضارعتان والعجمة يوثر مع العلمية فقط والجمع يوثر مع كونه على صيغة منتهى
الجموع والتركيب يوثر مع العلمية فقط والزيادتان ان كانتا شرطًا مع الصفة والعلمية والوزن يوثر مع العلمية ومع
الوصف مع مراعاة الاصل هذا امر الترتيب المعتبر في التاثير عرفناه باستقراء كلام العرب وما سوى هذا
الترتيب ما امكن اجتماعه فلا يوثر اصلا واما الشروط فسنذكر عند ذكر كل سبب قوله والعلل التسع ما ذكره في
البيتين واول البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل
ووصف الجمع قوله وقال بعضهم انه اثنان قال الخوارزمي شارح المفصل مدار الامر في علل لا ينصرف على
وزن الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي موضعين الاول وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واحمر الثاني
وزن الفعل مع العلمية نحو يزيد ويشكر فامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق حكاية الفعلية بيان
ذلك ان هذه الالفاظ في هذين الموضعين في الاصل افعال ثم استعملت مفارقة للفعلية اما الى الوصفية
واما الى العلمية فما فيهما من امتناع الصرف حكاية فعلية يعني ان هذه الاسماء حين كانت افعالا كان
يمتنع دخول الكسر والتنوين فيها فلما صارت اسماء بقيت على ما كانت عليه من امتناع دخول الكسر والتنوين لان
معنى الحكاية ان اللفظ هو ان ياتي به على نحو ما لفظ به اولا من غير تغيير واما التركيب ففي البواقي ووجه التركيب في
العدل في نحو عمر انه عمر اعلمين تقديرًا وذلك لان الواضع قصد التسمية بعامر اولا الا ان عامرًا لما كان من
الاجناس خاف اللبس فعدل عن تلك الصيغة الى هذه لان عمر غير موجود في الاجناس فكانه سماه اولا عامرًا
ثم سماه عمر ثانيا ووزن العدل في نحو ثلث ظاهر فانه في الاصل ثلثة ثلثة مركب من لفظين والصفة في نحو احمر لا ينصرف
للحكاية ووجه التركيب في التانيث بالتاء ظاهرة او مقدرة انه تركب مع العلمية او تركب علامته مع الاسم والعلمية
لا ينصرف للحكاية وفي العجمة اما تكرارها في الجمع والمونث او تركيبها مع العلمية وفي الجمع انه بمنزلة جمعين وفي
الالف والنون الزائدتين انه تركيب اما مع الاسم او مع العلمية او مع الوصف وفي وزن الفعل لا ينصرف للحكاية
وكله ضعيف وان اشتغلنا بابطاله يطول الكتاب ويورث الملال وقد يلحق بعض ما ذكرنا بعض نسخ :-

المتوسط والحق انه اثبته الشارح في الحاشية وليس من الشرح قوله وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع
المذكورة وشبه الف التانيث كالف ارطى الشبيهة بالف التانيث يعني اذا سمي بما فيه الف الالحاق كارطى
فانه لا ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث فهذه احدى عشر علة فرعية لان التانيث فرع فالمشبه به اولى بالفرعية
ومراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وهذه احدى عشر علة فرعية لان الاصالة اذا كان فرعا فالملحق به
اولى بالفرعية والف الالحاق الف تلحق الاخر وحدها اي بلا همزة وشرطها العلمية ويدل على انها ليست للتانيث
مجيء ارطاة قال في الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل يصبغ بورقه الاديم اه والف للتانيث وانما هي للالحاق
او بني الاسم عليها وعند صاحب اللباب اي عشرة التسعة وشبه الف التانيث وعند بعضهم ثلث عشرة هي
الاحدى عشرة المذكورة والشبه بالاسماء الاعجمية كساجد علما لكونه على وزن لا يكون عليه الاحاد وانما احتاج
الى هذا التاويل لانه خرج بالقسمة عن الجمع والحمل على الموازن كما قال ابو علي في سراويل انه لا ينصرف لانه نظيره
اعجمي حمل على موازنه في العربية كمصابيح فيطلع هذا انحصر العلل ثلث عشرة علة قوله اذ لا عامل هنا ينصبها على
الحال فيه نظر لانه يجوز ان يكون حالا موكدة عاملها محذوف من قبيل انا فلان كريما جوادا فانه لما كان مشهورا
بالكرم تضمنت الجملة معنى الكرم والجود وههنا لما كانت النون مشتهرة بكونها زائدة تضمن قولنا وهي النون
معنى الزايدة فتكون حالا موكدة لمضمون تلك الجملة وعاملها محذوف وهذا اولى مما تكلف به الشارح
وقيل هو اشارة الى ان يكون كل واحدة منها علة على سبيل التقريب المجاز لا على سبيل الحقيقة لان العلة
في الحقيقة هي الاثنين منها لا كل واحد منها قوله اللهم الا ان يحكم بزيادة الالف واللام في النون كما ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا او كما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني قوله
فالعدل فرع المعدول عنه اذ لولا المعدول لما كان العدل اذ العدل تغيير الاسم عن صيغته الاولى والوصف
فرع الموصوف لاحتياجه اليه وتبعيته له لفظا ومعنى قوله والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل
بالنسبة اليهم اي لان العجمة دخيلة في كلام العرب وتكلم العربي بها مسبوق بتكلمه بلغته ولذلك

على النون الكلمة بها اذ ليست من طبعه والجمع فرع على الواحد لان الجمع انما يكون من ضم الاحاد بعضها الى بعض
فهو متاخر عنها والتركيب فرع الافراد لانه ايضا عبارة عن ضم مفرد الى مفرد ليجعلا اسما واحدا قوله ومن لم
يقل انه فرع لشيء وفيه نظر لانه يحتاج فرعا على الف التانيث مع انه يصدق عليها انها فرع على ما زيدتا عليه وبعضهم
قال اذ الكلام اشباههما لان الف التانيث فرع التانيث فرع التذكير فتكونان فرع الفرع قوله وحكمه ان لا كسر
ولا تنوين اي حكم غير المنصرف ان لا كسر فيه ولا تنوين وانما جعل تنوين التنوين حكما لغير المنصرف لان عدم دخول
الكسر والتنوين يتوقف على معرفة كونه غير منصرف فلو توقف معرفة كونه غير منصرف عليه لزم الدور كما عرفت لكن
وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه بنحو لم كانحو ناسم هنا كلك فان قلت لم اختص الكسر والتنوين بالمنع
من بين خواص الاسم قلت اما التنوين فلان الحاجة الى اختصاص الاسم من بين سائر الخواص لا يزال
ملتقط ... لا يوجد اصلا الا في الاسم لان الفعل متصل بنا عليه دائما فلهذا اقتضت بالمنع من بين اخواتها
واما الكسر فلما بينها وبين التنوين من المواخاة من حيث ان المجرور يقوم مقام التنوين دون المرة
قوله ويجوز صرفه للضرورة الخ فان قلت اذا وجدت الضرورة يجب الصرف قلت ... الا ترى انه اذا اضطر
الى عدم صرف المنصرف لا يجوز له ان يجعله غير منصرف بالاتفاق لانه عدول عن الاصل وانما جاز عكسه لانه
رجوع الى الاصل وايضا لا يجوز له ان ينون الفعل والحرف وان دخل عليهما سائر علامات الاسم ضرورة وقيل لان
ان من العرب من يصرف جميع الاسماء المعربة الممنوعة من الصرف واعلم ان قوله يجوز صرفه للضرورة اما
اولا فلان دخول الكسر للضرورة لا يدل على صرفه بل فيه ثلثة اقوال واما ثانيا فلانه ليس على اطلاقه بل هو على
ثلثة اضرب الاول ما لا يجوز صرفه البتة بالاجماع وهو كل ما كان في آخره الف التانيث المقصورة اذ لا فائدة
للشاعر في صرفه اذ وزنه مصروفا مثل وزنه غير مصروف الثاني ما يجوز صرفه بالاتفاق وهو ما عدا افعل من كذا
الثالث ما فيه خلاف وهو افعل منك فذهب الفراء والكسائي الى امتناع صرفه وان اضطر الشاعر
وذهب البصريون الى انه ينصرف لان المانع هو الصفة ووزن الفعل فانصرف للضرورة كما في صغير

قوله ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره الخ نعمان بضم النون علم ابي حنيفة رضي الله عنه وهو المراد
في البيت بفتحها واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات ومثاله نعمان الاراك وضاع المسك وتضوع
وتضيع اي تحرك فانتشرت رايحته قال النميري كما شم تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب
في نسوة عطرات اعد امر حاضر من اعاد يعيد اصله اعود استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما
قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الواو فصار اعد وفاعله مستتر وذكر مفعوله مضاف الى نعمان لنا
متعلق باعد وان تعلق بذكر فلا بد وان مكسورة لانها بعد الامركان قالا نقول ما فائدة الاعادة فقال
ان ذكره هو المسك الخ ويجوز ان تفتح ويكون التقدير لان ذكره الخ لان حروف الجر يحذف من ان وان
سماعا وذكره اسمها وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمسك خبر ان ويجوز ان يكون هو مبتداء والمسك
خبره والجملة الاسمية في محل الرفع خبر ان وما دوامية وهي في الحقيقة مصدرية وكررته صلة والجملة في تاويل
المصدر ظرف تضوع اي تضوع وقت تكرره فحذف الظرف واقيم المصدر مقامه كان اتيك خفوق
النجم وتضوع مع طرفه في محل الرفع خبر ثان لهو او لان والاستشهاد ان نعمان غير منصرف للعلمية
والالف والنون مع ان الشاعر صرفه لضرورة الوزن وفيه نظر لانه بدون التنوين يستقيم الوزن
ايضا الا ان يقطع ح اعد ذكر نعولن ر نعمان مفاعيلن وهو موزون لان اجزاء الطويل
يلحقها الكف كما في قول الشاعر شاقتك احداج سليمى بعاقل فعيناك للبين تجودان بالدمع فلا يصلح
ما اورده للاستشهاد بل المستشهد هو ما اسلفناه لانه لو قال ز بعث في نسوة بدون التنوين لكان
وزنه نبت في نسـ فعلاتن وهي ليست من اجزاء بحر الطويل قوله لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا
فيه نظر لان ما قبله ليس منونا واجيب بان نون الكافرين بمنزلة التنوين وليس بقوي اذ يكفي التناسب
لما بعده ولذا اكتفى عليه شراح الكافية وبعضهم على ان التنوين تنوين ترنم وبعضهم على انه للتمكن
على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف على ما سمعه الاخفش اعلم انه لا يجوز منع صرف المنصرف للضرورة لا مرّ

خلافا

خلافا للكوفيين اذا كان فيه سبب من الاسباب كقول العباس بن مرداس فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع واجيب بان الرواة فيه يفوقان شيخي في مجمع قوله لجواز ان يكون الجمع صيغة منتهى الجموع
علامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك لان بعض العلل لا يؤثر الا مع علة مخصوصة بدليل ان الف ثم
العجمة ووزن الفعل وهو منصرف ونحو ضاربة الصفة والتانيث فيه معروفة قوله اي العدل خروج الاسم
عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى فيه مناقشة لان الاسم بعد الخروج عن صيغته لا يبقى كيف ينتقل الى
صيغة اخرى وتحقيقه ان يقال ان للاسم مادة وهي الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة لتلك الحروف
وهي المراد بالصيغة فخروج مادة عن صورة كانت لها في الاصل الى صورة اخرى مع بقاء المعنى هو العدل
فيكون المضاف مقدرا اي العدل خروج مادة الاسم فتصح قوله اي غير منصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى
اولي اجنحة مثنى بان كونه صفة انما هو لوقوعه صفة في التركيب مع غيره يؤثر في منع الصرف لو وقع خبر
ايضا كقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى وكذا كمثنى الثاني في الحديث وكالاكقوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع ولهذا ذهب كثير من النحويين الى ان منع صرف ثلث ونحوه لتكرر
العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين
واجاب عنه الجمهور بان وصفية ثلث ليست طارية لانه عدل عن ثلثة ثلثة باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار
كونه عدد الاثنين لاستعمال هذا العدد اصلا فيكون ثلث صفة في اصل الوضع فلا يحتاج الى تعدد عدل ثاني فيه
فيه لا يكون كما في قوله تعالى اولي اجنحة لاثبات صفتيته بوقوعه صفة في التركيب وان اتفق وقوعها فيه
نقل عن ابرهيم النخعي انه يجوز الجمع بين تسع نسوة بهذه الاية وليس الامر على ما توهم بل معنى الاية والله اعلم اثنين
اثنين ان شيتم وثلثا ثلثا ان شيتم ولو كان المعنى على ما ذهب اليه لقيل بلفظ التسعة لانه اوضح و
اخصر قوله والاصح انه لا يقال لضعف الرواة والريح في ذلك الى اللغة قوله وههنا اولى ليس مع لام التعريف
ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة افعل من هذا مذهب ابي علي فان قلت لا يلزم من عدم كونه

مستقلاً باحد الامور الثلثة ان يكون معدولاً من آخر فلم يجز ان يكون معدولاً من المعرف باللام او المضاف قلنا اما الاضافة فلم يعدل عنها لانه يستلزم البناء كقبل واما المعرف باللام فلا يصح العدل عنه لانه لو كان معدولاً عنه لوجب ان يكون معرفة كسحر وهو منتف لانه يقع صفة للنكرة وان ثبت على الظفر فعدة من ايام اخر واختلف في منع صرفه والاصح انه امتنع للصفة والعدل قوله علم انه معدول عن جامع او جمعاوات وقيل هو معدول عن جمع واعترض عليه الفارسي وقال انما يجمع فعلاء على فعل اذا كان من الالوان الممتنع مذكره من الجمع بالواو والنون واما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس قياسه ان يجمع على جمع قال الحديثي الحق انه ان جعل المانع في اجمع وبابه العلمية ان يكون جمع عدل عن جمعاوات لانه قياس فعلاء العلم نحو الخضراوات جمع الخضراء اي السماء وان جعل الصفة معن جمع والمانع له من الصرف العدل والتعريف قوله وامتناع تقدير غيره اما الصفة فلانه من اول الامر علم ولذا لم يدخل فيه اللام والصفة لا تجامع العلمية واما التانيث والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون فظ واما وزن الفعل فلما بينه وبين اوزان العدل من التضاد قوله ان فعال مبني عند اهل الحجاز وعلة بنائه ما ذهب اليه المبرد وابن كيسان ان فاعلة التي عدلت فعال عنها لا تنصرف للتعريف والتانيث فلما عدل عنها الى فعال زاد بها العدل ثقلاً وليس بعد منع الصرف الا البناء وقدح ابو اسحق في هذه العلة لان زيادة العلل ليست مما توجب البناء بدليل اذربيجان قال الاولى ما ذكره الحديثي حيث قال ولا علة لبناء قطام الا تشبيهه بنزال في الزنة وعدم كان العدل في نزال معتبراً فيجب تقديره فيه قوله وان كان في آخره راء نحو حضار ووبار حضار اسم كوكب ووبار الهلاك قال في الصحاح الوبار الهلاك وحكى الاحمر نزلت بوار على الكفار مثل قطام ووبار ايضاً مثل قطام ارض كانت لعاد الاولى قوله فعدر فيه العدل للضرورة لتحصيل موجب البناء لئلا يبقى بل بسبب تقدير العدل هو ما ذكرناه عند اهل الحجاز لان العلمية والتانيث لا يوجبان البناء فتعذر لحصول موجب البناء قوله قدر في غيره لاطراد الباب اي فلما قدر العدل في المبني وجب ان يقدر في الممنوع من الصرف وان وجد فيه العلمية والتانيث

ليطرد

ليطرد بل لانه هو ولذا لا يقدر فيما اعرب عند الجميع كلاكثر اسم امرأة فان قلت لزم على ما ذكرت ان يكون المقدرون هم الحجازيين فلم يبق لقول المصنف وباب قطام في تميم معنى قلت نعم فان الحجازيين انما يقدرونه للبناء وبنو تميم للاعراب قوله وضعف بجواز العدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه بهذا التضعيف ضعيف لا يعرف ان المعرب هو بعينه المبني المقدر فيه العدل ولا فيه من السبق وهو من اسباب الترجيح ورد لان التانيث في قطام انما كان لانه علم للمؤنث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاطمة ووضع علماً للمؤنث قوله الوصف شرطه ان الوصف كون الاسم موضوعاً على الذات باعتبار معنى هو المقصود قوله ولا جل ان شرط الوصف المانع من الصرف الخ فان قلت هذا دور لان شرط كونه في الاصل يتوقف على صرف اربع وكون اربع منصرفاً يتوقف على شرط كونه في الاصل فشرط كونه في الاصل يتوقف على شرط كونه في الاصل لان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء فيلزم الدور المصرح قلت لا نسلم ان صرف اربع يتوقف على شرط كونه في الاصل ودليل له بل انما جعل صرف اربع دليلاً على انا علمنا ان النحاة انهم يشترطون ذلك وان خفي سبب اشتراطهم عندنا فيكون اشتراطهم سبباً لصرف اربع ولا يكون صرف اربع سبباً لاشتراطهم بل سبباً لعلم المتعلم انهم يشترطون ذلك فلا دور قوله ولا جل ان غلبة الاسمية على الوصفية الخ جعل الشارح صرف اربع اشارة الى قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل وامتناع اسود وارقم اشارة الى قوله فلا تضره الغلبة ويمكن ان يكونا اشارة الى قوله شرطه ان يكون في الاصل وموضوعاً قوله وبيانه ان اسود صفة في الاصل الخ لم يرد بقوله ثم جعل اسماً للحية انه جعل علماً لهذا الجنس والا كان عدم انصرافه للعلمية ووزن الفعل لان اعلام الاجناس موضوع في منع الصرف كاسامة كاعلام الاشخاص بل اراد ان اصل وضع هذه الاسماء للصفة بدليل ان استعمالها صفات اكثر واعم ثم خرجت عن الوصفية بالغلبة بمعنى استغنى عن ذكر موصوفها معا واريد بها الاسم ولذا قيل لانثاها اسودة لا سوداء وارقم حية منقوطة قوله وعليه قول حسان بن ثابت الخ ذريني اي اتركيني وهو من الافعال المتعدية كالماضي والشيمة الخلق والاخيل طائر قال الفراء هو الشقراق عند العرب يتشاءم به

تقول مخاطبا لعشيقته او زوجته اتركيني مع علمي بالامور وطيبتي فما طاري فيها اي في الامور
بطار متشائم به عليك اي يكون شوماً لك قوله دريني فعل وفاعل ومفعول الواو بمعنى مع علمي مفعول معه بالامور
متعلق بالعلم وشيمتي معطوف على علمي ويحتمل ان يكون واوه ايضاً بمعنى مع فما الفاء للتعليل وما بمعنى ليس
وطاري اسمها فيها الضمير عايد الى الامور والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف في محل النصب حال عن الامور
عليك متعلق بالطير وهو في محل النصب خبرها **قوله** كان ذلك الاتيان في مرض الزوال المرض بفتح الميم اسم موضع
من عرض يعرض اي ظهر وهو من باب ضرب اي في موضع ظهور الزوال وبكر بانياب تجلى فيها الجواري اسم موضع
غير مناسب هنا **قوله** وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب منع صرفهما وهو العجمة
واذا وجد شرط الوجوب فلا يكون فيهما خفة **فان قلت** لا نم وجود العجمة مع تلك العلتين لان وجود الشي يتوقف
على وجود شرايطه كلها والعجمة وان كان احد شرايطها موجوداً وهو العلمية لكن الشرط الآخر وهو اما تحرك الاوسط
او الزيادة على الثلاثة غير موجود واذا كان كذلك فالخفة المقاومة لاحد السببين متحققة في ماه وجور فيجوز فالبقاء بينهما
بلا علة ان قاومت العلمية او بواحدة ان قاومت التانيث في اذا امتنع الجواز فالوجوب بالمنع في المنع **قلت**
ان العجمة مع المثالين ليست سببا مستقلا كما هو عند الجمهور حتى يكون فيهما ثلث علل مقوية للتانيث
ولا يلزم من كون شرطها احد الامرين اذا كانت مستقلا ان يكون شرطا لها اذا كانت مقوية وقد اعترض
على ماه وجور بوجه آخر بانكم قلتم لم يجئ فيهما الا منع الصرف لان الخفة وان قاومت احد الاسباب لكنه يبقى اثنان
وليس كذلك لانها مع قاومت العلمية لم يبق شي من التانيث والعجمة لانها شرط لهما وانتفاء الشرط يوجب انتفاء
المشروط فلا يصح الحكم على ماه وجور بانهما لم يجيا الا ممتنعين من الصرف واجاب بعضهم بان الخفة وان قاومت
العلمية لكنه يبقى اثنان لان الخفة تقاوم العلمية بنفسها لا اثرها وهو ليس بشي بل الامر بالعكس لان شرط
التانيث مثلا العلمية بنفسها والاثر ليس امراً محصلا في الاشتراط واذا تحقق الاعتراض ورده جوابه
فارغ سمعك كيلا يفوتك شيء مما اسوق اليك اعلم ان بعض النحويين ذهبوا الى ان العجمة في ماه وجور

علة

على مستقلة والية ذهب صاحب الكشاف والفاضل الاسفراينى ومال الاندلسي اختار الرضى قال ثم هنا دقيقة
وهي ان السبب الذي يجعله ظلمة لهذا الاسم ليس العلمية بل غيرها لان الخفة لو قاومت العلمية لانصرف قولا واحداً
بدليل اذربيجان فان فيه خمسة اسباب ولو نكر انصرف ولان التانيث والعجمة لا تاثير لهما الا مع العلمية فاذا
لم تعتبر العلمية فلا يبقى لها تاثير اصلا بل كالعدم وليس بصواب لان العجمة لو كانت مستقلة في الصرف لوجب
وجود شرايطها وهي تحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة وهو اعتبر لتاثيرها العلمية فقط وذهب بعضهم الى انها
مقوية ومعينة للتانيث لا ليست شرطا مستقلا وعلى كلا التقديرين فالخفة عند وجودها منتفية وليس موجودة
حتى تقاوم احد الاسباب على المذهب الاول والسببين على المذهب الثاني فلا يوجد ماه وجور ونحوهما وبحص
وامثالها الا ممتنعين من الصرف لوجود التانيث المعنوي والعلمية وتحقق شرط وجوبه وهو العجمة واعلم
ان العلمية كما هي شرط الجواز منع صرف التانيث المعنوي كذلك شرط الوجوب منع صرفه لتوقف الوجوب على
الجواز **قوله** ويلزم منه انه ان سمى بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه لانه تحرك الاوسط تقديراً **قوله**
وفيه نظر اي في وجوب منع صرفه بل في جوازه **قوله** والذي يحسم مادة الاشكال الخ وانت خبير بانه زاد في مادة
الاشكال لان قوله لانها بدل عن شي ان كان المراد به الهاء فمم لانها لو كانت بدلا عن الهاء لما ثبت
عند الاتيان بالهاء بل قيل شوه لانه يلزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز وان المراد به غير الهاء
فعليه البيان على ان هذا انما هو في شاة دون ذات لان كون اصله ذوهة ليس بثابت عندنا في كتب
اللغة ولهذا تبين اصل شاة ولم يبين اصلها والصواب ان تقول والتاء في شاة وذات ليست كذلك لانها
غير موقوف عليها او تاء التانيث هي التي يوقف عليها هاء **قوله** وثلث من نسوة ثلث اذا اسمي به مذكر لم ينصرف
لتحقق العلتين وهي العلمية والتانيث مع تحقق شرط منع صرفهما وهو الزيادة وانما قال وثلث من نسوة ثلث
اي ثلث التي هي مؤنث لانه عدها صفة المؤنث لانها لو لم تكن مؤنثة لانصرفت مع العلمية قال الاندلسي لو سميت مخشى
وثلث صرفته على قول سيبويه وابي علي والاخفش وجمهور البصريين خلافا للجرمي وانما انصرف لان الوصف

زال التعريف وبزوال التعريف زال العدل لتلازمهما في حال التنكير ولانه عند العلمية لا يلاحظ عدليته وهذه من المسائل
العديمة النظير في هذا الباب والحري نظرا الى الضعيف وهي باقية فاعتبر العدل مع التعريف وهو ضعيف لان
العدل المصاحب للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف فاثر المصاحب للتنكير يزول بزوال لازمه ولا يوجد تاثيره مع
التعريف فان نكر رجع الى حاله التي كان عليها كاحمر خلافا للاخفش قوله ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه
اسما للنحل لتحقق العلمية وهي العلم والتانيث المعنوي سماعا وتحقق شرط وجوبه وهي الزيادة وفيه نظر لانه ليس
اسما للنحل قال في الصحاح الكراع اسم لمجمع الخيل وفي بعض نسخ المتوسط اسما لخيل اللهم الا ان يقال انه علم جنس
كاسامة وثعالة قوله هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اعلم انهم اتفقوا على امتناع صرف اجمع وبابه ان اجمع
وزن الفعل ثم اختلفوا في السبب الاخر فقال ابن الحاجب هو الوصف الاصلي المقدر كان اصله مع مجمع
وان صار علما في باب التاكيد ولا يجري على موصوف جري احمر فهو عنده كاسود وقال الخليل هو معرفة
بمنزلة الكلم بمعنى ان الاضافة في المعنى مقدرة فاذا قلت جاءني القوم اجمع فالمعنى جميعهم وقال بعضهم
انها معدولة عن صيغة فيها لام التعريف بمعنى ان اللام فيها مقدرة وقال بعضهم السبب الاخر التعريف الوضعي
كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف فمن قال ان التواكيد صيغة في الاصل فلا بحث فيه ومن قال انها
معرفة وتعريفها اما بالاضافة او اللام المقدرتين فقد حصل الجواب عنها ومن قال انها صيغ مرتجلة وضعت
لتاكيد المعارف الحقت بالمعارف واذا عرفت هذا فعلى تقدير اعتبار تعريف التواكيد بتقدير اللام او
الاضافة ايضا لا احتياج الى شرط احد الامرين لان اللام والاضافة يجعلان غير المنصرف منصرفا
او في حكم المنصرف كما لا احتياج الى شرط احد الامرين على تقدير اعتبار تعريفها بتعريف العلمية فافهم قوله
اي شرط العجمة في منع الصرف العلمية اعلم ان العجمة كل لغة خالف لغة العرب من روم ويونان وفرس
وغيرهم واختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة
الاصل والزائد وانما يعلم ذلك بالاشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا تخفى صنعته

فلا

فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها ترك الصرف في اعلامها
ومنها جهل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصولجان ومنها يجتمع فيه التاء والجص ومنها
تبع الراء للنون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لم يجتمعا في العربية الا في القبج وهو الحجل
قال في الصحاح هو فارسي معرب لان القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ومنها تبع
الزاء المعجمة للدال المهملة نحو مهندز قال في الصحاح المهندز معرب واصله بالفارسية اندازه يقال اعطاه
بلا حساب ولا هنداز ومنه المهندز وهو الذي يقدر الابنية الا انهم صيروا الزاء سينا فقالوا مهندس لانه
ليس في كلام العرب زاء قبلها دال ومنها ان يكون فيها غير حروف العربية كالكاف والباء والجيم والزاء
قوله والشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف الاكثر اعتبروا
الزيادة فقط لحصول الثقل بها والثلاثي مصروف عند هؤلاء سواء تحرك وسطه او سكن كشتر ونوح وذهب
قوم منهم ابن الحاجب الى ان متحرك الاوسط لا ينصرف وساكن الاوسط ينصرف حتما واليه مال الجوهري
حيث قال ولوط اسم ينصرف مع العجمة والتعريف وكذلك نوح وانما الزموهما الصرف لان الاسم على ثلثة احرف
اوسطه ساكن وهو في غاية الخفة فقاومت خفته احد السببين وكذلك القياس في هند ودعد الا انهم لم يلزموا
الصرف في المؤنث وخيروك بين الصرف وتركه ونقل عن عبد القاهر في ساكن الاوسط منع الصرف
والصرف هو افصح لورود التنزيل به وتابعه صاحب الكشاف وصاحب الضوء قوله فيكون في غاية الخفة
ولا يلزم من وجود العجمة الثقل بخلافها في التانيث المعنوي لانها هنا كالزائدة على السببين متمحضة للثقل
بخلافها هنا لانها غير زائدة ولا يلزم من ثقلها زائدة ثقلها غير زائدة قوله وشتر بفتح الشين المعجمة
والتاء اسم قلعة اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذلك جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة
ثلث منها عربية وهي محمد وصالح وشعيب عليهم السلام واربعة اعجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث
لكونها سابقة على العرب والمامون فان كان اسما للنبي عليه السلام غير منصرف للتعريف والعجمة وان كان

بالياء المنقوطة بالثلاث من فوق

للجريدة التي يعلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان نكرت صرفت ووزنها
مُفعَلٌ من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال الكسائي هي فُعلى من ماس يميس اذا تبختر وعيسى
في العربية فِعلى من العَيَس وهو البياض فيكون الفه للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف
نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى اسم عبراني او
سرياني والجمع العيسَون بفتح السين ومررت بالعيسَين ورايت العيسَين واجاز الكوفيون ضم
السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون وياجوج وماجوج ان اخذا من أجّت النار اي
التهبت صرفا ومن لم يشتقهما لم يصرفهما وزكريا من جعله اعجميا فظ ومن اشتقه من زكر بطن الصبي
اذا امتلا فهمزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة قوله والمراد بمنتهى الجموع الخ اختلفوا في نهاية الجمع
فمنهم من قال هي عدم النظير في الاحاد واليه مال الزمخشري حيث قال في المفصل والزنة التي لا واحد لها
منها جمع ثان ومنهم من قال هي عدم احتمال الجمع مرة اخرى فاشبه الفعل في انه لا يجمع ففيه الجمع وشبه الفعل
وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف الجمع وشبه الاعجمي وقال اخرون معنى تكرر الجمع ان
فيه جمعية يتعلق بها اللفظ واخرى يتعلق بها المعنى فاللفظية هي انها صيغة لم يرد عليها مثال الواحد والمعنوية
هي انها جمع مسجد مثلا ومنهم من قال لما لم يمكن جمعه مرة اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين يعني انك لا تزال
تجمع الى ان ينتهي الى هذا المثال فيمتنع جمعه جمع تكسير فلما انتهى الجمع عنده سمي نهاية الجمع وميل الشارح
اليه قوله وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز ان يجمع جمع السلامة نحو الصواحبات قال الاندلسي من العرب من
يجمع هذا الجمع للمبالغة في الكثرة نحو صواحبات لتنزيله منزلة الواحد تقديرا وقال ابو علي من العرب
من يصرفه على كل حال نظرا الى انه قد يجمع وعلى هذا قرا من قرا سلاسلا فعلم من هذا امتناع الجمع تكسيرا او تصحيحا
وان ما جمع منه انما لقصد المبالغة او لعرفه قوله ولو قال بغير هاء وياء النسبة لكان اصوب واحب
بانه لا ينتقض بمثل مدايني لان ياء النسبة تجري مجرى تاء التانيث ولذلك فرقوا بالياء بين الواحد

والجمع

٤١

والجمع في نحو رومي وروم كما فرقوا بالهاء في نحو تمرة وتمر واذا كانت الياء بمنزلة التاء فيكون قوله بغير
ها مشعرا بان يكون غيرها يجري مجراها ايضا فلا ورود للسؤال قوله ولقائل ان يقول هو يلزمه ان يقول
شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف يمكن ان يجاب عنه بانه انما لم يشترط ان يكون جمعا في
الاصل كما شرط في الوصف لانه يمكنه هنا ارادة مطلق الجمع يعني ان الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع يمنع
من الصرف سواء كان جمعا الآن او في الاصل بخلاف الوصف لانه لا يمكنه ارادة مطلق الوصف يعني ان
الوصف يمنع من الصرف سواء كان عارضا او اصليا لان العارض غير موثر فافترقا قوله اعلم ان الاسباب
المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري فلما اخترنا ان
سراويل عنده غير منصرف لكونه جمع سروالة تقديرا او لم يلزم ان يكون الجمع المانع من الصرف ان يكون تحقيقا
وتقديريا ولم يتعرض لها لانا يمكن ارادة مطلق الجمع سواء كان تحقيقا او تقديرا الا انه لا فرق بينهما في منع
الصرف بخلاف العدل لان الفرق بين التحقيقي والتقديري ظاهر وفيه نظر تتبع ثم وهو ان كلام الحاجبي مشعر
بان بعضا صرف سراويل وهو معرب شروال وقيل قطعه خرقة وقد نقل الحديثي عن المالكي انه ممنوع
من الصرف بالاتفاق قوله لان اصل موالي جوار الخ بيان ان التنوين عوض من الياء وكيفية
اعلاله واما اذا كانت عوضا عن الحركة فينبغي ان يقال اسكنت الياء ثم عوض التنوين من الاعلال
فالتقى ساكنان فحذفت الياء وهذا اولى من تقرير الشارح لما فيه من التكلف قوله ولو قيل مررت بجواري
بالفتح لكان اوجه لكونه غير منصرف وخفة الفتح على الياء فيه ثلاثة لا خلاف في لفظ في الرفع والنصب واما
في الخفض فاكثر العرب والنحويين على ذلك بقضايا هو معروف بانه لا خلاف بين النحاة المتقدمين فيه
والجواب عن البيت انه وارد على اللغة الضعيفة ويدل على ضعفه قول الاندلسي ومن العرب من يقول
مررت بجواري فيفتح الياء لخفة الفتح وهي لغة ضعيفة لان الفتح في تقدير الكسرة بخلافها في موضع النصب
فيكون قوله وخفة الفتح على الياء ممنوعا وكون غير المنصرف مفتوحا في موضع الجر انما هو فيما يتعين

ولو عض زمان الخ اوله اليك امير المؤمنين رمت بنا شعوب الهوى والرجل المتعسف
الشعوب جمع شعب بالكسر وهو الطريق في الجبل والرجل الثلاثة الاعلام لها والمتعسف
الآخذ في غير الطريق ويروى الاسحتا او مجلف بحذف الاسحتا او شئ هو مجلف محذوف
المرصوف وصدر الجملة الواقعة صفة شرح كشاف

ستوط الكسرة لعدم الانصراف لعوض عنها التنوين وهنا حين سقطت الكسرة فانما سقطت لاستثقالها على الياء
لا لعدم الصرف والكسرة التي سقطت لذلك لا يعوض عنها التنوين فلا يكون قوله الكونه غير منصرف كلما وقد يرد هذا البحث
فيذكر وجه هذه اللغة الضعيفة انه قدر في اول امره غير منصرف فوقعت حركة فتحة فاحتملها كما احتملها في حالة
النصب قوله كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته الخ البيت للفرزدق قيل انه لما قال وعض زمان يا ابن
مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف بلغ الشعر عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي فقال قوله الا
فراس لحنت حين عطفت المرفوع على المنصوب فهجاه وقال فلو ان عبد الله مولى هجوته الخ فقال قولوا لحنت
في هذا البيت ايضا حين ظن موالي المنخفض وهذا الكلام ايضا دل على ضعفه النحو ضد المدح والمولى
الحليف وهو المخالف من الحلف بالكسر وهو العهد على التناصر ومعنى قوله مولى مواليا انه حليف لقوم هم حلفاء لقوم
أخر فلا شرف له اصلا لانه مولى ولا الذين هم مواليه لانهم حالفوا قوما اخر ليستعينوا بهم وفي الصحاح وقول
الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لان عبد الله بن ابي اسحق مولى الحضرميين
وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف والحليف عند العرب مولى قوله نحو تابط شرا وشاب قرناها
وذرى حبا تابط شرا لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه وخرج لشر اراده
فقيل انه هو مصل قد تابط شرا وخرج فسمي بذلك وشاب قرناها لقب امراة يقال للمراة قرنان اي
ضفيرتان وشاب قرناها اي ابيضت ضفيرتاها سميت لانها كانت كذلك وذرى حبا اسم شخص كان
يذر الحب اي ينثره قوله واعلم انه لو قال لا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا الحرف
الخ احترز عنه بانه لم يحترز ههنا عن تركيب كون الثاني صوتا كسيبويه او متضمنا الحرف كخمسة عشر لان الاحتراز
عن الاسنادي احترز عنهما من حيث الاصل قوله بمثل سيبويه ونفطويه سيبويه ونفطويه بنظر انهما
اعجميان قال البارق ان اصله سيب بويه وهي رائحة التفاح لقب بذلك لانه كان ... وكنيته ابو بشر واسمه عمرو بن
قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث والنفط الدهن المعروف والكسر افصح وبه لقب بعضهم شعر

لا خر

لا خير في النحو وفي اهله ان كان منسوبا الى نفطويه احرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه
قوله في المذهب الاصح وانما قال في المذهب الاصح لان في نحو سيبويه ونفطويه مذهبين اكثرهما استعمالا
بناء الاول والثاني والمذهب الثاني اعراب الثاني وجعله غير منصرف للعلمية والتركيب نحو هذا سيبويه ورأيت
سيبويه ومررت بسيبويه ومع مثنى وجمع فيقال سيبويهان وسيبويهون بخلاف اللغة الاولى فانه يقال
فيها ذوا سيبويه وذوو سيبويه وفي خمسة عشر ايضا مذهبان احدهما بناؤهما على الفتح
والاخر اعراب الثاني وجعله غير منصرف اذا عرفت هذا في نكون الضمير في جعل لكل واحد من المذكورات لا لخمسة عشر
فقط كما صححه بعضهم قوله نحو عمران وفعلان وسبحان مثل بثلاثة امثلة لان الاول مكسور الاول علم شخص
والثاني مفتوحه علم الوزن والثالث مضمومه علم التسبيح وهما راجعان الى علم الجنس كأسامة لان الاول علم
لجنس مع الوزن والثاني لجنس التسبيح قوله ولم يختلف في سكران وندمان الندمان المنصرف هو من
الندم وهو المعاشر يقال رجل ندمان اي نادم وامراة ندمانة وجمع الاول ندام وجمع الثاني ندامى
قوله الا منقولا من العربي كثير قال الجوهري قلت لابي علي الفارسي اعربي هو فقال معرب قال وليس
في كلامهم اسم على فعلل الا خضم اسم العنبر بن عمرو بن تميم وهو من خضمت الشيء بالكسر اخضمه خضما
قال الاصمعي هو الاكل بجميع الفم وبقم اسم لنبت يصبغ به وشلم اسم بيت المقدس وعثر اعجميان وبذر اسم ماء
من مياه العرب وعثر موضع وزاد الحريري عثر اسم موضع وزاد بعضهم شمر قوله وح لا يتوجه الاشكال
بنرجس الخ اي حين حصل الجواب عن نرجس بكونه غير قابل للتاء ظاهر كونه علما وعن اسود بان قبوله
التاء طارئ بعد استعماله اسما لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود اسما للحية لان الجواب الثاني جواب
عنهما لانه لا يمشي في نرجس قوله تقول هذا رجل جملاء اي نجيب مطبوع على العمل وناقة كذلك قوله وكذلك
كم ارمل فانه غير مخصوص بالفعل وهو قابل للتاء يقال رجل ارمل اي لا زوجة له وامراة ارملة اي لا
زوج لها اعلم ان وزن الفعل انما يؤثر مع الصفة كاحمر ومع العلمية كاحمد ولذلك انصرف ارنب وفيه

وزن الفعل والتانيث وان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وقفل وضلع
وحمل وعنق وابل وصرد والرابع ما عدا افعل والخامس باجمعه والقسم به لا توثر الا في ان يكون
مشتركا بين الاسم والفعل من غير ترجيح لاحدهما على الآخر نحو ضرب وعلم وظرف ودحرج وضارب
اثر او هذا القسم ايضا لا توثر القسمة الا عند عيسى بن عمر ويونس الثالث المختص بالفعل نحو شمر وضرب
وضورب وانطلق واحرد واحار واستخرج واقتطع واخشوشن واجلوذ واسلنقى واحرنجم واقشعر ولا
عبرة بدئل لدويبة شبيهة بابن عرس لشذوذه والرابع ما في اوله احدى الزوائد الاربع نحو احمد
واغصر ويزيد وتغلب وحكم هذا القسم حكم المختص في منع الصرف قوله وما فيه علمية مؤثرة الى قوله الا ما
شرطه مستثنى مفرغ مفعول يجامع اي لا يجامع علة ومؤثرة حال من فاعل يجامع وقوله الا العدل ووزن الفعل
مستثنى من المستثنى المفرغ قوله اي لا يجتمعان معا بالاستقراء لان اوزان العدل فعل وفعال
ومفعل وفعال وليس شيء من اوزان الفعل يوافق هذه الاوزان حتى يتوهم متوهم انه قد يجتمع في اسم العدل
والعلم ووزن الفعل قوله فالقول بمؤثرة الاثنين دون الثالث مع تساويهما ترجيح بلا مرجح ولقائل
ان يقول بمساباقهما عليها والسبق كاف للترجيح قوله وخالف سيبويه الاخفش صحح بعضهم الاخفش
بالنصب والظاهر رفعه لانهم صرحوا بان المراد بالاخفش في هذه المسئلة هو ابو الحسن اما ابو الحسن
سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه واما ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد لا الاخفش الذي هو
ابو الخطاب استاذ سيبويه فالظاهر ان ما عدا ابا الخطاب لا يقصد الامام مخالفة لان الاستاذ
لا يقصد مخالفة التلميذ بل الامر بالعكس يعرف بذوق سليم وطبع مستقيم فان قلت اذا كان المخالف
الاخفش فلا يستقيم قوله اعتبار الصفة لان المعتبر للصفة ليس هو الاخفش قلت قوله اعتبارا بدل
اشتمال من سيبويه على معنى ان الاخفش خالف ذلك الاعتبار اي اعتبر اعتبارا يخالف ذلك الاعتبار و
يصح المعنى قوله وهو ان يقال لو كانت لصفة الاصلية معتبرة حاصل السوال ان احمر بعد التنكير كما

وامثالا

وامثالا عند العلمية سيان في عدم كونهما وصفين في الحال فلم يعتبر الوصف الاصلي في احمر ولم يختلف الحكم في التنكير
الى الوصفية بل بقي على شيوعه ولم يعتبر في حاتم وفي بعض نسخ الكافية لما يلزم من اعتبار متضادين
الصواب لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين كما وقع في بعضها لانه لم يعتبر الصفة بحقيقتها حتى يلزم
تحقق اعتبار المتضادين بل اعتبر تقديرا فلا يلزم الا الايهام قوله كقولك اتاني وعبد الحوص اي الوعيد
التعريف والحوص بضم الحاء وسكون الواو جمع الاحوص وكذا الاحاوص والحوص بالتحريك ضيق في موخر
العينين واراد بعبد عمرو عبد بن عمرو بن شريح بن الاحوص وعنى بالحوص الاحاوص اولاد الاحوص
بن جعفر بن كلاب واسمه ربيعة وكان بصغر العينين منهم عوف بن الاحوص وعمرو بن الاحوص وشريح
بن الاحوص وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص نافر عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر فهجا
الاعشى علقمة ومدح عامرا فاوعده بالقتل فانشد الاعشى قصيدة منها هذا البيت يقول للعبد بن عمرو بن
شريح بن الاحوص لو دفعت عني شر الاحاوص لكان اولى اتاني فعل وفاعله وعبد الحوص مركب
جعفر في محل النصب بانه حال من الحوص والفاء للعطف ونهيت لاحاوصا فعل شرط والجواب محذوف
وهو لكان اولى والاستشهاد انه اعتبر المتضادين وهما العلمية والوصفية في احوص في كلمتين مختلفين
حيث اعتبر العلم في منع صرفه والصفة في جمعه على الحوص لان فعلا انما يجيء جمع افعل اذا كان صفة
قوله فقال قوم انه منصرف وقال قوم انه غير منصرف وقال قوم ان بقي علما ان منع والا صرف والاشارة
الى هذا الاختلاف قال وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر دون منصرف لان دخول الكسر متفق
عليه دون الانصراف فان قلت فلم اختص اللام والاضافة دون غيرهما قلت لانهما يغيران المدلول
ينقل عن العموم الى الخصوص فلذلك قوي امرهما ولانهما يقومان مقام التنوين وبضاده انهما والمضاد
متساويان في القوة فلما كان التنوين دليلا على كمال قوة الاسمية فكذلك كان مع اللام والاضافة
قوله المرفوعات انما قدم المرفوعات لان الرفع يستغني عن النصب والجر فان الكلام تم به

دونهما قوله ولم يرجع الضمير الى المرفوعات الخ ويحتمل ايضا ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات قال
الحديثي وانما قال هو وان كان راجعا الى المرفوعات لانه يجوز التذكير والتانيث في ضمير معنى من لفظين
وضعنا لشيء واحد احدهما مونث والاخرى مذكرة واعتبار الاخيرة اولى اولان الجمع المحلى باللام يراد به الحقيقة
لا الافراد كما تقرر في اصول الفقه الا ترى انه اذا قال والله لا اتزوج نساء لا يحنث حتى يتزوج ثلثة ولو
قال والله لا اتزوج النساء يحنث بواحدة فلا حاجة الى ارجاع الضمير الى المرفوع كما قال الشارح قوله
لان الرفع للفاعل في الاصل الخ هذا عند الخليل وذهب سيبويه الى ان المبتدا هو الاصل والفاعل محمول
عليه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كل واحد منهما اصل بنفسه ولهم حجج مذكورة في المطولات
قوله لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله فيه نظر لانه وان لم يكن فاعلا عندهم
الا انه لا يخرج بهذا القيد بل يقول على جهة قيامه به لان اسم المفعول مسند اليه وليس جهة قيامه به فان الزوزني
وعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما والعجب انه اخرج اسم المفعول وادخل الظرف مع انه لا يقال
انه شبه الفعل بل معنى الفعل حتى ان الامام نجم الدين الرضي في شرح الكافية اعتذر عنه وقال ولم يقل او معناه
فيدخل فيه الظرف المرتفع بعده الضمير في نحو زيد في الدار او الظاهر في نحو زيد اكل ابوه لان الرافع في
الحقيقة الفعل المقدر او اسم الفاعل قوله اى وقدم الفعل وشبهه على الفاعل الاولى طرح هذا القيد قال المالكي
في شرح المفصل لا احتياج الى هذا القيد لان زيد لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضمير فيه وهو وضميره
جميعا مسندان الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد قوله على جهة قيامه
به متعلق باسند والضمير في قيامه للفعل او شبهه وفي به لما قوله ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به
حقيقة وهو ان يكون الفعل ايجادا وجوديا ما مجتمعا كالعلم بخلاف القرب والبعد فانهما لا يقومان بالفاعل
على الحقيقة بل هما نسبتان قائمتان بالمنتسبين وبخلاف مات زيد ولم يقم زيد فانهما عدميان قوله
فالفاعل عنده وفي قوله عنده نظر لانه لا خلاف لاحد في هذه الشروط بل ان الكوفيين ذهبوا الى

وهو قوله وقدم عليه

جواز تقديمه على الفعل واستدلوا بما انشد سيبويه صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول
الصدود يدوم فان الوصال فاعل يدوم واجيب بانه من قبيل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
قوله ولم ينتقض الحد بمثل زيد الخ وسبب وروده قوله ما اسند اليه الفعل فان قام في قولنا ان
قام زيد قمت لم يسند الى زيد بل هو على شرف الاسناد وعدمه قوله غير قايم بالفاعل كانه غير قايم
بالمفعول فيكون قائما بالمتكلم قوله فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه لان الفعل الحقيقي الذي هو المصدر
موجود في اسم الفاعل والمفعول وغيرها فيكون قوله ما اسند اليه الفعل شاملا لها ويستغنى عن قوله او شبهه
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي وشبهه اى مدلول شبه الفعل الاصطلاحي قوله
اعني الحدث بيان لمدلول الفعل الاصطلاحي ومدلول شبهه اى المراد بالفعل مدلول الفعل الاصطلاحي اعني
الحدث دون الزمان ومدلول الفعل الحقيقي هو الحدث ايضا قوله بجواز عود الضمير الى بعض مدلول
المذكور جواب سوال يرد على قوله اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وتقريره ان يقال مدلول
الفعل الاصطلاحي هو الحدث مع الزمان لا الحدث فقط فكيف يصح رجوع الضمير الى بعض المدلول فاجاب عنه بانه
جائز قوله وفيه نظر لان الحكم بجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور قطعا من غير دليل تحكم ولو سلم فمدلول
الفعل الحقيقي ايضا هو الحدث فلم لا يجوز ان يراد منه هو مرجع يرد قوله فلانه لا حاجة الخ ولو سلم فالقايم بالفاعل
ليس في كل المدلول لانه لا حصول له في الخارج بل في الذهن بل القايم به هو ما صدق عليه ذلك المدلول في الخارج
قوله انما هو المسند اليه اولا فيه نظر لان انصباب عمل العامل على المتبوع والتابع ليس هو على التعاقب بل
ينصب عليهما دفعة واحدة قال صاحب الكشاف في المفصل واما التوابع فهي رفعها ونصبها وجرها
داخلة تحت احكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلتين انصبابة واحدة قوله ولكونه موجدا
للفاعل غالبا او لا غالبا احترز عن مات زيد وقرب زيد ولم يقم زيد قوله ولهذا جاز ان تقول ظنهما الزيدان
منطلقين فان الضمير المتصل بالماضي عائد الى الفاعل وهو الزيدان والتقدير ظن الزيدان ايا هما

اى جواز عود الضمير الى بعض المدلول

منطلقين قوله مع وجود المفسر بعده في الموضعين اي ضرب غلامه زيدًا واكرمني وضربت زيدًا واعلم ان
الاخفش وابن جني ذهبا الى جواز عود الضمير الى المفعول وان تاخر لانه منوي فيه التقديم قياسًا على الفاعل
قوله والثاني بمنزلة المفعول في مثل أُخِذَ والصواب ان يقول اعلم ان المفعول الاول والثاني في باب
اعطيت بمنزلة الفاعل والمفعول في مثل اخذ ولا حاجة الى اثبات أُخِذَ مبنيًا للمفعول قوله ومن كان يعطي
حتوهن القصائدا فان القصائد مفعول اول وحتوهن مفعول ثان تقديره ومن كان يعطي القصائد
حتوهن قوله وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعًا اي وان كان جواز ما ضرب الا عمرا
زيد مع عدم تعدد المستثنى المفرغ بل كان المستثنى المفرغ هو الاول فقط دون الثاني بمعنى ما ضرب احدًا
الا عمرا زيد بكون الاخير معمولًا مقدرًا لانه يمتنع ان يكون فاعلًا لما ضرب لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما
بعدها فيكون التقدير ما ضرب احدٌ الا عمرًا ضرب زيد فيكونان معمولي فعلين فلا يكون تقديم وبقي ضرب
الاول بلا فاعل قوله مع ان الاخفش اجازه اي اجاز كون زيد المؤخر لفظًا المقدم رتبة فاعلًا الا انه اجاز بقاء
الفعل بلا فاعل وهو صريح في عبارة الجيدواني فافهم فاذا عرفت ما ذكرنا فالنظر باق ويمكن ان يجاب عنه
بان يحمل قوله اذ وقع مفعوله بعد الا على ان وقع المفعول وحده بعد الا تصحيحًا للكلام او يقول لما كان الثاني
فيما تقدم المفعول مع الا فاعلًا المقدر عند غير الاخفش وعند الناظم لزم بقاء الفعل الاول بلا فاعل
فلم تجز المسألة وان فرضت مع تعدد المستثنى او تقول اذا جوزت ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم تعدد المستثنى
منه وجعلت زيدًا فاعلًا لضرب المذكور فقد وقعت فيما فررت عنه وهو احتمال كون الحصر فيهما والمقصود
الحصر في احدهما لانه على تقدير كونه فاعلًا لضرب لا يتعين ان يكون الحصر في احدهما لاحتمال ان يكون فيهما
واجاب عنه صاحب المفتاح بان تقديم المفعول مع الا على الفاعل قليل الدور لانه يستلزم قصر الصفة قبل
تمامها على الموصوف لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب
قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة الخ الواو ليست من البيت وهو لضرار النهشلي يرثي يزيد بن نهشل

وقبله

وقبله سقى جدثًا امسى برامة ثاويا من الدلو والجوزاء غاد ورائح ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
القبر ورامة اسم موضع بالبادية ويروى بروضة وثاويا من ثوى بالمكان اقام به مثوى وثواء والدلو
والجوزاء برجان من الاثني عشر برجًا والغادي والرائح السحاب الذي ينشأ صباحًا ومساء وليبك
من البكاء ويزيد علم شخص وضارع من ضرع الرجل ضراعة اي خضع وذل ومختبط من اختبطني فلان اذا
جاءك يطلب معروفك من غير آصرة وتطيح من طاح يطوح ويطيح هلك وسقط والطوائح جمع المطيح والقياس
مطاوح فالطوائح بمعنى المطيحات اي المهلكات يقول سقى الغادي والرائح قبرًا امسى مقيمًا بذلك المكان
وليبك يزيد رجل خاضع لخصومة وطالب معروف لانه هو المغيث لمن اغاثه والفائض المعروف على من طلبه
فاعل سقى غاد ورائح وجدثًا مفعوله وامسى فعل من الافعال الناقصة مع اسمها وخبرها وهو ثاويا في محل
النصب بانه صفة جدثا ومن الدلو متعلق بسقى ويجوز ان يكون بالمحذوف في محل النصب حالًا من غاد ويزيد
مفعول اقيم مقام فاعل ليبك وهو من بكاه لا من بكا عليه وضارع فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع و
لخصومة متعلق بضارع ومختبط معطوف عليه ومن حرف جر وما مصدرية والجار والمجرور متعلق بمختبط والاستشهاد
على ان الشاعر حذف الفعل لقيام القرينة لانه لما قال ليبك يزيد كان سائلًا قال من يبكيه فقال ضارع اي
يبكيه ضارع وقد روي ليبك على صيغة المبني للفاعل ويزيد بالنصب ح لا استشهاد فيه قوله واذا تنازع
الفعلان لما تكلم في الفاعل المضمر كان باب اعمال الفعلين مما يضمر فيه الفاعل عقبه بقوله واذا تنازع الخ
واعلم ان المستعمل في هذه المسألة مجازًا مسامحة حيث اراد بالفعلين العاملين وحيث اراد بهما العاملين
او اكثر وحكى العبدي عن البغداديين اشتراط حرف العطف وليس بشيء لان مجيئه بغير حرف العطف كثير
كقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرًا قوله او اكثر كقوله اللهم صل على محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت
على آل ابراهيم قوله وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعل والصواب ان يقول
عن الفعلين المقدر لان المراد لفظ الفعلين وهو مفرد وقيل الاولى ان يقول قبل قوله فقد يكون الخ

وهو ليس بشيء لان بغيره وهو قوله اي فقد يكون تنازع الفعلين بعد قول المص فقد يكون في الفاعلية وهو ظ

قوله لاستواء الفعلين اراد بالاستواء انه يجب لكل منهما ما يجب للآخر اذ يستحيل التنازع في المضمر المتصل لان

معنى التنازع ان كلا منهما يصلح ان يكون عاملا في المتنازع فيه والمتصل بعامل لا يعمل فيه غيره قوله فلدفع الالتباس

يعني اما استواء الفعلين في الاضمار اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما فلدفع الالتباس المخاطب او المتكلم

بغيره لانك اذا قلت ضربت واكرمت واضمرت فيهما الفاعل المخاطب والمتكلم التبس بغيره لانه لا يعلم ان فاعل ضرب

مخاطب ومتكلم اخر فيه او غائب وهو ظ وفي بعض النسخ وانما قال ظاهرا ابعدهما لامتناع تنازعهما مضمرا

بعدهما لاستواء الفعلين في الاضمار سواء كان مضمرا غائبا او مخاطبا او متكلما لدفع الالتباس فعلى هذا

يتعلق قوله لدفع الالتباس بالاستواء ويكون علة لعدم تنازعهما في الغائب لا المخاطب والمتكلم مطلقا لا المخاطب

والمتكلم على ما في النسخة الاولى ثم يكون معنى قوله لدفع الالتباس لعدم تعلق كل من العاملين بمعمول الآخر

وفي عبارة الركني اشارة الى هذا قال لانه اذا اوجها الى مضمر استويا في صحة اتصاله بهما اذ تقول للمتكلم

قلت وضربت وللمخاطب ضربت واكرمت وللغائب زيد ضرب وقام فان كان الفعلان اتصل به ما يقتضيه

ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان شرط التنازع توجههما الى شيء واحد وهو هاهنا منتف قوله وكذا

في غيره اي في التثنية والجمع نحو قمنا وضربنا وقمتما وضربتما وقاما وضربا قوله ولا يجاب عنه بان معمول

احدهما محذوف لا مضمر قال ابن الحاجب كرر بعض المتأخرين نصر هذا الباب وهو غلط اذ لو كان منه فاذا

اعملت واحدا اوجب ان يكون مضمرا في الآخر فاعلا اذ حذفه على مذهب الكسائي فيقول على تقدير اعمال الثاني

ما ضربت وما اكرم الا انا وهو يفسد المعنى لانه يصير المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب وحصره

فيه وعلى تقدير اعمال الاول بالعكس اذ لا حذف فلا بد وان يكون منويا لاحتياج الفعل اليه ويلزم فساد

المعنى ايضا فلا بد وان يحمل على حذف الا انا اكتفاء بالمذكور حتى يكون التقدير ما ضربت احدا الا انا

وما اكرم احد الا انا من احدهما تخفيفا هذا والشارح لم يرض به حيث جعله من باب التنازع وجعل الحذف

غير مناف له وانت خبير بانه ليس منه سواء اضمر معمول احدهما كما هو مذهب البصريين او حذف كما هو مذهب الكسائي

لانه عبارة عن تنازع عاملين في معمول يصح وقوعه معمولا لكل منهما وهو منتف فيما نحن فيه للزوم الفساد كما عرفت

سواء اضمر او حذف قال الحديثي ولا يخرج هذا عن التنازع لانه اذا اعمل الثاني في الا انا يكون الا انا الآخر

محذوفا من الاول وان كان بالعكس فبالعكس ثم كل تنازع الا فالآخر يكون عاملا في الباقي كما في ضربت واكرمت

زيدا بعينه لكن ليس من التنازع المصطلح لانه تنازع عاملين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا اعمل احدهما فيه

تعين الآخر لضميره ملفوظا او محذوفا فلا يكون ما ضرب وما اكرم الا انا منه قوله اولم يترتب الحكم المذكور عليه

وهو ان يتساويا في العمل بعدما صح اعمالهما فيه بناء على اختلاف البصرية والكوفية دون ان يكون احدهما قويا

دون الآخر لانه ح يكون للاقوى بالاتفاق كما سيجيء قوله وفي لزوم الامر الثاني نظر ووجهه ان يقال الاظهر

عدم تساويهما في العمل في الامثلة الثلثة فان الفعل كاسمه مقدما عملا مع ضعفه وجوابه ما ذكره الحديثي وهو ان الكلام

ضعف بتقديم المعمول على الفاعل وهو الاول فاعماله اولى بالاتفاق قوله اي وجاز مثل هذه المسئلة الاولى ان

يقال اي وجاز اعمال الثاني فيما اذا اقتضى الفعل الاول الرفع والثاني النصب عند البصريين على المختار والكوفيين

لا على وجه المختار خلافا للفراء فانه وان كان من الكوفيين الا انه لا يجوز اعمال الثاني بل يوجب اعمال الاول

او تاخير الضمير نحو ضربني وضربت زيدا هو للزوم احد الفسادين وانما قلنا انه اولى لان كلام الشارح

يوهم ان الفراء يمنع هذه المسئلة وليس كذلك بل يمنع اعمال الثاني قوله ويعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع او

النصب او الثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب جاز على الاول دون الثاني لجاز عند الفراء وفيه نظر لان

اعمال الاول دون الثاني جاز عند الكوفيين اجمعهم بل عند البصريين على الوجه غير المختار فلم يكن لاسناد جواز

اعمال الاول دون الثاني الى الفراء فقط معنى بل المسند اليه دون الباقين كون المعمول فاعلا له في المسئلة

الاولى ومفعولا له في الثانية وايجاب اعمال الاول دون الثاني في الرابعة هو ثاني الاضمار قبل الذكر او

الحذف واما المسئلة الثالثة فعدها من هذه الجملة سهو محض لانه لم يكن له اعمال الفعلين لتعذر عمل الفعلين

عاملين مختلفين في محل واحد ولم يمكن له ايجاب اعمال الاول لانه على تقدير اعمال الثاني لم يلزم الاضمار قبل الذكر بل يحذف في
هذه المسئلة متفق مع الكوفية وفي بعض شروح الكافية ان الفراء يوجب اعمال الاول اذا كان الثاني يقتضي لا
لتعذر عمل الفعلين عاملين مختلفين في محل واحد ورفع الفاعل بالفعلين ونصب المفعول بهما اذا كانا يقتضيان
الرفع او النصب قوله والذي يبطل قول الفراء اي قوله بايجاب اعمال الفعل الاول فيما اذا اقتضى الاول الرفع والثاني النصب
قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها الخ البيت لطفيل الغنوي والكمت جمع اكمت على قياس الكبير الذي لم يستعمل
استغناء عنه بالمصغر وهو تصغير الترخيم وليس كميت جمع المصغر لان المصغر لا يكسر الا بعلامة التصغير والكميت
الفرس الذي ذنبه وعرفه اسودان ولونه الكمتة وهي حمرة مشبعة تضرب الى السواد قال سيبويه سالت
الخليل عن كميت فقال انما صغر لانه بين السواد والحمرة كانه لم يخلص له واحد منهما فارادوا بالتصغير انه منهما قريب
والمدماة الشديدة الحمرة من الفرس وغيره والمتون جمع متن وهو الظهر جرى اي سال استشعرت لون
مذهب اي لبست لون الذهب هو العصفر واراد بالمذهب اسم الذهب ليكون صفة لمحذوف اي لون شيء
مذهب يروى واستشعرت لون مذهب اي اشتهرت يقول وافراسا شديدة الحمرة كان متونها جرى
فوقها لون شيء مذهب او استشعرت لونه يعني اصول شعرها احمر ورؤس شعرها اصفر وقوله وكمتا منصوب بالعطف
على ما قبله مدماة صفتها وفاعل جرى مستتر فيه راجع الى لون مذهب وفوقها نصب بالظرفية واستشعرت عطف
على جرى وفاعله مستتر راجع الى كمتا ولون مذهب مفعول استشعرت والجملة الفعلية اعني جرى مع معطوفها
في محل الرفع خبر كان وهي مع اسمها وخبرها في موضع النصب صفة لقوله وكمتا والاستشهاد الاضمار في الاول
ونصب لون مذهب باستشعرت قوله نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا اعلم ان فيه تنازعا قبل
التنازع المذكور وهو ان حسبني وحسبت تنازعا زيدا واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول كما في اخواتها
وهي قولنا حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا المثنى فاعمل
الاول واضمر مفعول الثاني على المختار وبعد هذا التنازع تنازعا فيما ذكره الشارح والمراد من امتناع الاضمار

في المسئلة الاولى امتناع الاضمار متصلا فانه لو كان منفصلا مثل اياه عن مفعولي الفعل الثاني كقولك حسبني
وحسبت زيدا منطلقا اياه فذلك يجوز كذا عن الثقات وبهذه العناية يندفع نظر الشارح قوله ليطابق
الملفوظ المراد اي ليطابق اللفظ بالاتيان الضمير المعنى الذي هو كونه مكرما للضارب الذي هو زيد قوله
ولدفع التباس المفعول بما هو غيره يعني لو لم يضمر المفعول لم يعلم ان المفعول بكر او خالد او غيرهما قوله فمفعول
لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك او المجد فان قلت الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء
حذف معمول الاخر او اضمر قلت انما يتاتى هذا الكلام بعد امكان التنازع وامكانه ثم لما عرفت من الفساد
فان قلت انما يتاتى ذلك بتقدير الفساد ان لو جعل الواو في ولم اطلب للعطف اما لو جعلها للحال كما هو مذهب
بعض فالفساد ثم اذ لم يصر لم اطلب عطفا على جواب لو قلت الجواب عنه من وجوه احدها ان واو العطف
اكثر والمصير الى الاعم الاغلب ارجح وثانيها ان سياق الكلام يدل على انه يطلب الملك لا القليل من المال لانه
قال بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل اي لملك مؤبد وثالثها ان المنع لا يفيد الا ان الواو يحتمل الامرين فالبصريون
في مقام المنع فيكفيهم احتمال الفساد واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات فلا يكفيهم احتمال السداد قوله
ولم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل وانما لم يقعا موقعه لوجهين احدهما ان وقوعهما
موقع الفاعل مما يجوز اضمارهما وهما لا يكونان مضمرين وثانيهما ان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال واسناد
الفعل اليها يصيرها مخبرا عنها وذلك يرفع حكم وضعها والتمييز يرفع ابهام السابق وحذف السابق واقامته
مقامه يرفع عنها ما وضع له وكذا لم يذكر الظرف غير المتمكن وخبر كان واخواتها اما الظروف غير المتمكنة فلانها
مقام الفاعل يقتضي رفعها وعدم تمكنها يقتضي لزومها النصب على الظرفية واما خبر كان واخواتها فلانه يؤدي
الى جعل الخبر مخبرا عنه خلافا للفراء فانه اجاز كن اخوك قوله تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل هذا
مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض المتاخرين فذهبوا الى اولويته لا انه واجب فان لم يوجد المفعول به
فالجميع سواء قال نجم الائمة الرضي اذا فقد المفعول به فالاكثرون على انه تساوت البواقي في اقامتها مقام

الطرفين

الفاعل لم يفضل بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم
وبعضهم المصدر وليس بواجب ان يلي الفعل ما اسند هو اليه بل الواجب رفعه واستحسن وصف المصدر والمبهم
من الزمان اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال ضُرِبَ ضَرْبٌ
ولا سير وقت واما المعين منه والمكان فلا حاجة الى وصفه نحو سير شهر وسير فرسخ وجلس في الدار
لوجود الفائدة وقيل ان المصدر والظرفين انما اسند اليها لما استمر فيها من الاتساع والاجراء
مجرى المفعول به المتعدي اليه بغير حرف وكما اسند المبني للمفعول اليه كذلك يسند الى المصدر والظرفين
واجراؤها مجرى المفعول به في قولهم ضربته ضربة فانه جعل الضرب مجرورا واليوم صمته اجرى ضمير اليوم
مجرى المفعول به والا لوجب ان يقال صمت فيه وفرسخان سرتهما اجرى ضمير الفرسخان مجرى المفعول به والا
لقيل سرت فيهما واعلم ايضا ان قيام الظرف والمصدر مقام الفاعل ليس هو على الاطلاق بل انما تقام من
الظروف والمصادر غير اللازمة للنصب كما ذكرنا اما اللازمة له من الظروف كاذا وسحرا وبكرا وسحرا وضحى
وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء ومن المصادر كمعاذ الله وسبحان الله فلا يقع موقعه لانه لا يفارقها
الظرف والمفعول المطلق فيمتنع رفعها فان قلت لم لا يجوز ان يحكم على محلها بالرفع مع كونها منصوبة الالفاظ
قلت لانه لم يوجد فاعل منصوب محكوم على محله بالرفع فان قلت فكيف يحكم على المجرور بحرف الجر القائم مقام
الفاعل بان محله الرفع مع ان لفظه مجرور قلت لانه وجد مثله كذلك كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا فلم يلزم
محذور من معاملة نائبه معاملته واختلف في اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل فقيل ان مجموعهما قائم مقام
الفاعل وقيل الاسم المجرور وحده وهو الذي ذهب صاحب اللباب وهو الاصح لانه مخبر عنه ولا يخبر عن الحرف واما ان
الجار والمجرور باي شيء يتعلق فسيأتيك في بحث المفعول بالواسطة ان شاء الله تعالى قوله ومنها المبتداء
والخبر الرواة في بعض النسخ المبتدا والخبر وفي بعضها ومنها المبتداء والخبر وفي بعض ومنه والاولى اولى
لانه بعد الفاعل اي مرفوعات عمل المبتداء وبعده بهذا الاسلوب يعني حذف ومنها او ومنه عن كلها اجتزاء

بذكره

بذكره في الفاعل واختلف في عامل المبتداء والخبر فذهب البصريون المتأخرون الى ان تجريد المبتدا والخبر عن
العوامل للاسناد اعني هذه الصفة رافعة للمبتداء والخبر وذهب البصريون المتقدمون الى ان تجريدهما للاسناد
رافع المبتداء وهو والمبتداء كلاهما رافعان الخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتداء رافع الخبر وبالعكس قوله وتسمع
بالمعيدي خير من ان تراه مثل من امثال العرب يضرب لمن خبره خير من مرآه قاله المنذر بن ماء السماء لشقة
بن ضمرة بن جابر وكان يسمع به ويعجبه ما يبلغ عنه فلما رآه قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسلها مثلا وقال
شقة ان القوم ليسوا بجزر انما يعيش الرجل باصغريه بلسانه وقلبه فاعجب المنذر كلامه وسره ما رأى منه
فسماه باسم ابيه وفي الصحاح المعيدي في المثل تصغير معدي منسوب الى معد وهو ابو العرب وانما خففت
الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير قوله بعد الف الاستفهام او حرف النفي وانما اشترط
في الاعتماد ان يكون على احد الحرفين لانها اذا كانت معتمدة لا على احد الحرفين كانت جارية على صاحبها خبرا
او نعتا او حالا فلا تكون مبتداء واعلم ان في قوله ادخل فيه مثلا اقائم زيد وما قائم زيد تسامحا لان الصفة ههنا
ليست بمبتداء قطعا بل هي محتملة للخبرية فالاولى ان يقول مثل اقائم الزيدان قوله على معنى ان الفائدة التي
تحصل من المبتداء والخبر تحصل منهما اشارة الى ان الصفة ههنا ليست مبتداء على الحقيقة بل لكونها مشاركة للمبتدا
في كونها اسما مجردا في اول الكلام فلا حاجة الى الخبر فيكون بمعنى قولهم انها مبتداء وما بعدها ساد مسد خبرها
ان الفائدة التي تحصل من المبتداء والخبر تحصل منهما قال الرضي قالوا ان الخبر في نحو اقائم اخواك
محذوف لسد فاعله مسده وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتداء خبر اصلا حتى يحذف ويسد غيره مسده و
لو تكلف له تقدير الخبر لافسدت المعنى اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فلهذا تم بفاعله كلاما ومن ثمة
جميع اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فافهم فان بعضهم ضل الصواب عن قولهم اذا كان
ما بعد الصفة سادا مسد الخبر فاين الخبر لا يحصل الا بتجشم خرط القتاد وعرق القربة والله المفرج
لكل غم وكربة قوله اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى لعدم اختصاصه بالف الاستفهام

اذ لا تقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام لان ادوات الاستفهام لا تدخل الاسم ما امكن دخولها الفعل
وهنا امكن ان يقال هل ادمتى تقوم الزيدان وهلا يقال هل ادمتى قام الزيدان ولهذا اختير النصب في هل زيدًا
ضربته على شريطة التفسير قوله رافعه لظاهر قال الزوزني هذا القيد للتعميم لا للتتميم لان المعتمدة على احد الحروف
وان كانت واقعة بعدهما الظاهر نحو ما قائمان اخواك مثلا لكنها في الحقيقة واقعة بعد اخواك لانها خبر عنه وهذا
احسن من ان يجعل قيد احتراز قوله ولقائل ان يقول ان الحد يشكل بمثل اقائم ابوه زيد واجيب بان الكلام
فيما اذا لم يكن غيرها متعينا للمبتداء لتوجه للخبرية وتحقيقه ما ذكره الحديثي من ان قائما حقه ان يكون خبرا لانه
مسند وانما يجعل مبتداء اذا لم يمكن اجراؤه على اصله وهنا يمكن ان يقال اقائم ابوه خبر للمذكور بعدهما فليحمل
عليه او نقول ان قائم مبتدا في جملة والجملة خبر زيد وهذا الجواب موجود في بعض النسخ قوله مع انه مبتدا
على ما اختاره كرو بدفانه مبتدا والضمير المستكن فاعل له ساد مسد الخبر ويمكن ان يجاب عنه بانه داخل في النوع
الثاني وعدم وقوعها بعد حرف النفي والف الاستفهام لكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة
فيكون وقوعها مبتدا لكونها مشاركة له في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك
وسيجي تحقيقه انشاء الله تعالى قوله وكذلك في كل موضع يفيد العموم في بعض الشروح وقد يفيد النكرة
الدلالة على العموم واذا عمت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة وذلك في ست صور منها ما احد خير منك وما رجل
خير منك ومنها ان يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه نحو ما احسن زيدًا ومنها ان يتضمن معنى الشرط كقولك
من تكرم اكرمه ومنها ان يتضمن معنى الاستفهام نحو من عندك ومنها ان يفيد معنى العموم في المعنى نحو رجل
خير من امراة وتمرة خير من جرادة ومنها ان يدخل النكرة في عموم السوال كقولك لمن قال من جاءك رجل
اي رجل جاءني قوله كقولهم شر اهر ذا ناب اهر فعل ماض متعدٍ من هر الكلب يهر من باب ضرب يضرب
وهو صوت له دون النباح وفي اهر ضمير الشر وذا ناب منتصب كأن هذا القائل سمع هرير ذي الناب
في وقت ليس من عادته الهرير فيه فقال شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر قوله او الدعاء عليه كقوله

تعالى

تعالى ويل للمطففين قوله وفيه نظر لان مراده المسلم الى اجابته مخصوص على المتكلم من حيث انه دعاؤه لا انه
سلام وقد يتخصص النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من عبد امراة او مشبهه بالمضاف نحو عشرون درهما
في كيسك او مايتم بعد ادرك محسن الى او جواب سوال كقولك رجل لمن قال من عندك وكما تكرر قلت عندي رجل او
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة قبلها حرف استفهام او نفي كقولك اقائم اخواك قوله ومن ثمه سميت اختلف النحويون
في تقسيم الجملة فابو علي قسمها اربعة اقسام وهي المشهورة ومنهم من قسمها ثلثة اقسام وادخل الشرطية في الفعلية
ومنهم من قسمها ثلثة اقسام وادخل الظرف في المفرد ومنهم من قسمها قسمين وادخل الشرطية في الفعلية
والظرف في المفرد اذا تقرر هذا فاعلم انه اذا وقعت الجملة خبر المبتداء او صفة او صلة فلا بد فيها من ضمير واما
الجملة الحالية فسياتي البحث عنها واما الجملة الشرطية فان كانت خبرا عن اسم ليس بشرط كقولك زيد ان ياتني
اكرمه فيكفي عود ضمير واحد وان كانت خبرا عن اسم الشرط كقولك من يكرمني اكرمه فلا بد من ضمير في كل
واحد من الجملتين واختلف في وقوعها خبرا فعند بعضهم ان الخبر هو الشرط والجزاء لانهما كالجملة الواحدة
وقيل هو الشرط فقط وقيل هو الجزاء فقط وقيل ان الجملة الشرطية لا تصلح للخبرية كالامر والنهي وغيرهما واما
الجملة المحكية بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق فهي مفعولة في المعنى فلا يلزم عود الضمير منها الى المفعول
غير الفاعل وانما يلزم عود الضمير في الخبرية والصفة والحال والصلة لانها اما نفس الاول او بعض منه واما الجملة
التي يضاف الظرف اليها فشرط صحة الاضافة ان لا يكون فيها ضمير يعود الى الظرف نحو عجبت من يوم
تقوم فيه زيد لان المضاف غير المضاف اليه فلا يلزم عود الضمير كما مر الآن والجمل التي لها مواضع من الاعراب
هي الواقعة خبرا للمبتدا او لكاد او لكان او لان او مفعولا او حالا او صفة واما الجملة الواقعة بعد حتى
الابتدائية فلا موضع لها من الاعراب خلافا للزجاج فانه زعم ان محلها الجر قوله لئلا ينتقض بخبر الجملة
عن ضمير الشان اعلم ان لزوم العائد انما يكون عند احتياج الخبر اليه اما عند استغنائه عنه فلا كما في
ضمير الشان لان الجملة لما كانت مفسرة لهذا الضمير وهو كناية عنها استغنت بذلك عن عائد اليه قوله فالجار

والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب بانه حال وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان اعلم
ان في منه في المثال الاول ضميرين احدهما مستتر مرفوع يعود الى المظهر في بستين والآخر بارز مجرور
يعود الى البر وهي الرابطة كذا في المثال الثاني البارز يرجع الى السمن والمستتر الى منوان وفي شرح الهادي
وجاز تقديم منه على بستين وان كان معمولا الا ان لفظ المثال ايضا جار ومجرور فاشبه الظرف في قولك
اكل يوم لك ثوب وطلب لاضرورة الى تقديره متعلقا وكذلك في المثالين وجه ثان وهو ان يجعل الكر ومنوا
بدلين من البر والسمن بدل البعض والعايد محذوف وبستين وبدرهم خبرين للكر والسمن والكر واحد
اكرار الطعام وهو مكيال معروف لاهل العراق وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف
وهو ثلث كيلجات بكسر الكاف وفتح اللام والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا مخفف مقصور
رطلان والرطل اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال
درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج
حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم وقال الامام الاجل سراج
الدين ابو طاهر محمد بن عبد الرشيد السجاوندي رحمه الله عليه في تصنيف له في قسمة التركات الحبة شعيرتان
والشعيرة ستة خرادل والخردل اثنا عشر فلسا والفلس ست فتيلات والفتيل ست نقيرات والنقير
ثمان قطميرات والقطمير اثنا عشر ذرة **قوله** او زيد في الدار ذكروا ان حروف الجر التي تقع خبرا عن
المبتدأ من والى وفي واللام والباء والكاف وعلى وعن دون ما سواها وان الحذف انما يكون في
حرف الجر التام وهو ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره وذكر معموله نحو الحمد لله والامر لك لا في الناقص وهو ما يخالف
التام نحو زيد بك وعمرو عنك اذ لا يقال زيد واثق بك وعمرو معرض عنك ثم اذا قلت زيد في الدار فقولنا في
الدار في موضع النصب ان الظرف والخبر استقر او مستقر والدليل على انه ظاهر النصب فيما كان معربا
منها نحو زيد ظلفك وموضع المستتر فمن موضع الرفع على الخبر وقال الامام الحديثي فلى عندي الدار في محل

النصب

النصب وان في لان ظلفك واقع موقع الدار لا موقع في الدار وقول الدار في موضع الرفع ان قيل مقدر
بمستقر وموضع المستتر فمن ان قيل مقدر باستقر اعطاء للنائب حكم المنوب **قوله** فذهب بعضهم الى ان ذلك
العامل مفرد اعلم ان المتعلق العامل سواء كان مفردا او فعلا انما هو عند البصريين واما الكوفيون فعندهم
انه لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء واختاره ابو العباس من المتأخرين **قوله** وعلى التقديرين
لا حذف العامل انتقل الضمير الذي فيه الى الظرف هذا مذهب ابن علي وذهب السيرافي الى انه لا ضمير في
الظرف بل حذف بحذف رافعه فقد تلخص مما ذكرنا انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار ظرف منصوب
المحل بالاستقرار المحذوف سواء كان اسما او فعلا وفيه ضمير مرفوع والظرف مع ذلك الضمير في موضع الرفع
بانه خبر المبتدأ وعند الحديثي المجرور في محل النصب مع الجار في موضع الرفع ان قدر باسم الفاعل ودفع المستتر
ان قدر بالفعل لانه بدون الضمير مفرد فمنصوب مناب اسم الفاعل ومع الضمير جملة فمنصوب مناب الفعل فانهم
فان هذا البحث مما اهملوه لاعتقاد وضوحه وهو من مداحض الافكار ومزالق الانظار **قوله** واما قوله
خالي لانت ومن جويف خاله نال العلاء واكرم الاخوالا الخال اخ الام وجويف اسم شخص ويروى جرير
نال خيرا نال نيلا اي اصاب واصله نيل ينيل من باب علم والسماء مذكر ومونث وهو كل ما علاك فاظلك
ومنه قيل لسقف البيت سماء يقول انت خالي ومن تكون خاله فقد ادرك العلو واكرم الاخوال الارض خاله
قوله خالي خبر لانت ومن موصولة وجويف خاله صلتها وهي مع الصلة مبتدأ ونال مع فاعلها المستتر
الراجع الى الموصول ومفعولها وهو السماء خبرها واكرم مع فاعله المستتر ومفعوله معطوف على نال السماء
والاستشهاد على ان انت مبتدأ ولم يتقدم على الخبر مع كونه مشتملا على ماله صدر الكلام وهو شاذ
قوله وفيه نظر ايضا اي في كون خالي مبتدأ وانت خبره لان خالي يدل على الصفة وانت على
الذات وما يدل على الذات اجدر بان يجعل مبتدأ وهذا الا يدل الا على اولوية كونه مبتدأ لا على امتناع
ويمكن ان يجاب عن البيت بان يقال انت مبتدأ واللام زائدة كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة

يرضى من اللحم بعظم الرقبة وقيل تعد بره لهوانه وهو ضعيف جدا لان حذف المؤكد مناف للتاكيد
قوله ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين والمراد منه ان يكونا معرفتين ولا قرينة تدل على التعيين
بخلاف ما اذا كانت قرينة تدل على تعيين المبتداء فانه يسوغ تقديم الخبر نحو قوله بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه لا يلتبس ان الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن
الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء وعند بعضهم ان كانت احدى المعرفتين اعرف من الاخرى جاز
التقديم قوله واعلم انه لو قال فعلا لمفرد لكان اصوب قال الامام الحديثي ظاهر كلام الحاجبي انه لا يجوز تقديم
الخبر اذا ابرز الضمير ايضا فلا يقال في الزيدان قاما اما الزيدان قام للالتباس بالتباس لئلا يشتبه اذ يجوز ان
يكون الالف علامة التثنية فيكون من باب اكلوني البراغيث وقال المالكي والجزولي وابن عصفور يجوز لان
تقديم الخبر اكثر من ذلك فيترجح الحمل على الاكثر قوله لا نخ عن توهم اللبس في ذلك كاف في المنع في مثل هذا المقام
ومن الواجب تقديمه ما وقع خبره بعد الفاء نحو الذي ياتيني فله درهم ومنه ما اقترن الخبر بالا لفظا كقوله تعالى
وما محمد الا رسول او معنى كقوله تعالى انما انت نذير ومنه ضمير الشان ومنه اذا كان مذ ومنذ ومنه اذا كان كم
قوله ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا قال الجزولي لعدم الخبر مقدما على المبتدا في نحو لك رجل
لمن قال من في الدار وما الا انه ليس بل هو خبر لانه الاصل في الخبر ولا مانع اذ الابتداء بالاستفهام في مثله جائز
فكذا يجوز في جوابه لان الجواب على حد السؤال قوله ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر
لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور قوله ثمه اذا قرئ او لمتعلقه بكسر اللام وقد صرح الحديثي
بجوازه حيث قال فان فتح لام متعلقه يراد به مجموع ما وقع خبر لفظا وهو على التمرة في مثالنا نظرا الى ان
الخبر حقيقة هو المقدر وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر وهو على التمرة
فعلى هذا لا يكون المراد بالمتعلق المجرور جزما بل يحتمل وجها آخر غيره فلا يصيب الجواب محزه بل الصحيح
ما ذكر في بعض الشروح من ان وضع المسئلة فيما اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق بشهادة المثال

فلايرد

فلا يرد قولهم على السعيد متوكل ويجوز في اعراب هذه المسئلة ثلثة اوجه احدها رفع مثل ونصب زيد لرفع
ابهام مثل وهو المشهور والثاني رفع زيد بالابتداء ونصب مثلها على انه نعت لنكرة تقدم عليها فانتصب على
الحال والجار والمجرور خبره والثالث رفع مثلها بالابتداء ورفع زيد على البدل منه او عطف بيان او يجوز ان
يكون فتح اللام بناءه لاضافته الى غير المتمكن فعلى هذا يجوز ان يجعل في موضع نصب على الحال وقد وافقت
البناء حركة الاعراب كما تقول لزيد كل يوم قدمت يجوز ان يجعل في موضع رفع على انه مبتداء وزيد بدل منه
اللفظ او المحل انما ذكر هذه المسئلة ههنا ليجتمع مع اخواتها والا فمعنا تقدم في مواضع صاحبها في الدار مما
نحن عنها قوله وقد يتعدد الخبر اعلم انه لا بد من تعدده لفظا الا انهم ذكروا ان الخبر في الحقيقة واحد ليس الا والمجمع
في مثالنا وهو جامع بين هذه الصفات قوله اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط الخ اعلم ان المبتداء وخبره
كالفعل وفاعله فكما لا تدخل الفاء الفاعل لا يدخل الخبر الا اذا تضمن المبتداء معنى الشرط وهو الابهام وان
يكون الاول سببا للثاني كما في ان دخلت الدار فانت طالق فان الشرط مبهم لان المراد دخول ما وهو مؤثر
في الثاني حيث يتعلق بالدخول فكذلك اذا تضمن المبتداء هذا المعنى فان الاتيان مبهم وهو مؤثر في ثبوت الدرهم
له قوله نحو الذي ياتيني او درهم مثال لما دخل عليه ما لم يدخل على الشرط لان ما النافية لا تقع في الجزاء لان لها
صدر الكلام والجزاء صدره ايضا فلا يتصور اجتماعهما ذكر في بعض شروح الكافية ان الفاء يدخل على خبر المبتدا
في ثلثة مواضع اثنان لازمان وهما خبر المبتداء المتضمن لحرف الشرط كمن ياتيني فله درهم وخبر المبتداء بعد
اما للتفصيل نحو اما زيد فقائم وواحد غير لازم وهو خبر المبتداء الموصول او النكرة الموصوفة بشرائط الاول
ان يكون المبتداء متضمنا لمعنى الشرط الثاني ان يكون الصلة او الصفة فعلا او معناه الثالث ان يكون
الموصول او الموصوف شائعا الرابع ان لا يكون الصلة او الصفة شرطية الخامس ان يعرى المبتداء
عن حرف يغير معنى الابتداء نحو ليت ولعل وكان ولكن وكذلك جميع نواسخ الابتداء كالافعال الناقصة
وغيرها وقال السيرافي كل جملة يجوز ان يجاب بالفاء كقولك زيد ابوك فتم الله واجاز الاخفش زيد

فمنطلق مطلقا على تقدير كونها زائدة وسيبويه لا يجيز زيادتها اصلا بل المثال على تقدير هذا زيد فهو
منطلق والفاء عاطفة جملة على جملة وما يجب ان يعلم هو ان الوصف وصف لما اضيف اليه كل لانه المقصود
بالذات وكل انما جيء به لاحاطة المضاف اليه وكذا فيما اضيف اليه العدد كقوله تعالى انى ارى سبع
بقرات سمان ويوصف في مثل غلام زيد بما هو المقصود لان كلا منهما مقصود ويدل على ما قلنا عبارة
الكافي حيث قال اذا كان المبتدأ نكرة موصوفة باحد هما اذا طابق كل فكان المبتدأ عنده رجل في كل
رجل ما يعني فلا درهم كما عند المنطقيين وانما قلنا ان المبتدأ نكرة مع انه مضاف لانه مضاف الى رجل
والمضاف الى النكرة نكرة قوله واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل الخ الظاهر انه تابع صاحب الكشاف ولا
اعلم انهم لم اهملوا فائدة التخصيص قوله والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما اي خبر ان المفتوحة
ولكن فيه اي في ان الحاق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل في عدم دخول الفاء يكون في قوله ليت ولعل لما
نظرا اي في تخصيصه ليت ولعل به اولا يخفى عليك انه مكرر لانه ذكر هذا النظر من قبل وصحح بعضهم الضمير في
خبرهما الى ليت ولعل وهو اولى من الاول ويدل عليه ما وجد في بعض نسخ الشرح وهو اعلم ان بعضهم
جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل ويرجح كونه في قوله ليت ولعل ما فيهما ان باتفاق نظر ووجهه ظ وانت
خبير بما في ارجاع الضمير في خبرهما الى ليت من الركاكة في التركيب قوله اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول
المستهل اي طالب الهلال وقيل هو الرافع صوته عند رؤية الهلال الهلال اي هو او هذا الهلال والقرينة هي
حال تراءي الناس الهلال وذكر الم في شرح المفصل انه يحتمل ان يكون التقدير الهلال هذا فيكون من
باب حذف الخبر لكن الاول لكثرته اولى قوله مثل قولك خرجت فاذا السبع في اذا هذه ثلثة اقوال الاول
انها حرف معناها المفاجاة فعلى هذا لابد للمبتداء الذي بعدها من خبر الثاني انها ظرف زمان فلا بد من
خبر ايضا الثالث انها ظرف مكان فلا تفتقر الى الخبر بل هي خبر وما بعدها مبتداء واما الفاء التي قبلها فنقل
عن الزيادي انها جواب شرط مقدر وقال المازني هي زائدة وليس بشيء لانه لا يجوز حذفها وقال المبرد

هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وهو قريب قوله احدها بعد لولا الامتناعية في ارتفاع الاسم
بعدها ثلثة اقوال الاول للفراء انه مرتفع بها وقال الكوفيون بفعل محذوف والقول الثالث هو المذكور في الكتاب
قوله وفيه نظر والجواب ان الحذف انما الزم اذا لم يكن خاصا اما اذا كان خاصا فلا كلام في حذفه الا انا لم
نعتقد حذفه لكونه عاما فتعين ما على المثال قوله كقول الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
به ولبيد اسم شاعر مشهور بالفصاحة يقول لولا الشعر يقصر بالعلماء اي ينقص قدرهم لكنت اليوم اشعر من لبيد
وتركيبه ظ والاستشهاد انه لم يحذف الخبر لعدم دلالة لولا عليه لخصوصيته وهو يزري واعلم بان يزري حال من
الخبر المحذوف وليس بخبر لانه وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا ينخرم القاعدة قوله لما دخل فيه مثل ضربي
زيدا قائما في هذه المسئلة ثلثة مذاهب الاول وهو للبصرية ما ذكره الشارح والثاني للكوفية ان التقدير ضربي زيدا قائما
حاصل فيجعلون قائما معمولا للضرب ومن تتمته والثالث وهو مختار الاعلم ان التقدير ضربت زيدا قائما
فضربي نائب مناب الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله كما في اقائم الزيدان فلا يكون من باب حذف الخبر
وهذا التقدير ان فاسدان لاستغنائهما عن الزم في موضع الخبر ومنع كون ضربي كلاما كاقائم الزيدان قوله
وقائما منصوب بانه حال اي من فاعل كان ولا يجوز ان يكون حالا من زيد ولا من الياء والا لكان العامل فيه
ضربي وكان من صلته فلا يصح ان يسد مسد خبره ولكان الخبر يلزم ان يكون غير المبتدأ وكذلك ما يسد
مسده فيبقى المبتدأ بلا خبر ولا ما يسد مسده قوله والالتزام تعذر وقوعه ولو جاز لجاز وقوعه والحال انهم لا يجيزون
ضربي زيدا غلامك قوله وحذف خبر المبتدأ او هو حاصل قال الحديثي ليس المراد بالخبر المحذوف هنا حاصل
وان اشعر به لفظا الحاصل لان حذفه معلوم من حيث انه متعلق الظرف بل المراد بالمحذوف هو الظرف وعليه
صاحب الهادي حيث قال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى الفعل والفاعل وصاحب اللباب حيث قال
والخبر في هذه المسائل هو الظرف المحذوف المضاف الى ما عمل في الحال سدا بالحال مسده وهو منصوب المحل في
جميعها الا فيما هو مصدر بما المصدرية المقدر بالزمان فان الزمان فيه مرفوع المحل بهذا الكلام فعلى هذا الكون

في قوله وهو حاصل تسامح قوله لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء بناء على تقدير جعل الخبر حاصلاً اما
اذا جعل الظرف فلا حاجة اليه قوله ومثال الثاني اكرّ بُرّ في السوق قطنٌ ثمّاً والكلام على هذه المسئلة كما ذكرنا
الا ان المبتدأ ههنا ليس بمصدر لكنه مضاف الى المصدر وقولهم اخطب ما يكون الامير قائما كالتي قبلها الا
ان فيها وجهين من التقدير احدهما تقديره ما يكون بمعنى الكون والمراد بكون الامير وجوده مبالغة فيكون
الخبر ظرفا متعلقا بالمحذوف في موضع النصب كما في المسائل الماضية بدليل انه حكي عن العرب اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة بنصب يوم الجمعة والثاني ان يجعل ما زمانية ويكون ما يكون بمعنى الزمان فاذن في موضع
الرفع خبرا عن المبتدا من غير تعلق بمحذوف وعند بعضهم جاز في الكل فافهم فانه لا تقصد اليه
قاصد ولا يعرفه الا واحد بعد واحد قوله تقديره كل رجل وضيعته مقرونان قيل عليه ليس في هذا التقدير
لفظ يسد مسد الخبر لان الخبر شيء محذوف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ تقوم مقام الخبر فكيف حذف
وجوبا واجيب بان المعطوف واقع موقع خبر الاول ويلزم ايضا ان يكون واقعا موقع خبر نفسه لان خبره
لا يستقل عن خبر الاول للزوم الذي بينهما وقيل انه ليس ههنا خبر محذوف لان هذه الواو بمعنى مع فكما ان الكل
اذا ذكرت مع لم يحتج الى الخبر فكذلك الواو التي بمعناها وهو ضعيف لان مع ظرف فيصح ان يكون خبرا
بخلاف الواو فانها حرف ولا يصح وقوع الحرف خبرا الا اذا كان حرف جر والضيعة ههنا الحرفة كانه
يضيع امور الاجل تعاطيه حرفته وانحرافه الى سواها ولانها ان تركت ضاعت ولا يجوز ان يكون الضيعة
ههنا الموضع لان كل رجل للعموم وليس كل رجل له ضيعة ولا يكاد احد يخلو عن حرفة قوله خبر ان واخواتها
الخ فان قلت لم لم يذكر اسم كان مع انه من المرفوعات قلت لانه عنده فاعل ولهذا لم يذكره في الملحقات
وفيه نظر لاختصاصه باحكام لا يكون في الفاعل منها ان الفعل يتم مع فاعله ولا كذلك كان ان قصد ولذلك
سميت ناقصة ومنها ان الفاعل يقام مقام المفعول ولا كذلك اسم كان لانه لا يقال كين قايم واجيب بانه
قد ذكره ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ايضا ضعيف اعلم ان ارتفاع خبر ان عند اصحابنا

بالحرف وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به في قولك زيد اخوك ولا عمل للحرف فيه ولكل منهما دلائل
تطلب من المطولات قوله خبر لا التي لنفي الجنس هذا اعلم ان لا هذه تعمل النصب في الاسم الذي يليها ثم اختلفوا
في رفع الخبر فقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل الرفع
بانهما مبتداء وما بعدهما خبر المبتداء وذهب الاخفش والمبرد والزمخشري وابن الحاجب الى انه مرفوع بها ودلائل
الجانبين مذكورة في المطولات فليطالع ثمه قوله وانما اورد هذا المثال الخ ذكر الشارح فائدة ايراد هذا المثال
ولم يذكر فائدة لفظ فيها وهي انه لو قال لا غلام رجل ظريف لكذبت القضية لانها تستلزم ان لا يكون غلام احد ظريفاً
وهو ممنوع لعدم الاطلاع عليه فاذا قيد بفيها استقام المعنى قوله اذا كان الخبر عاما كالموجود اما اذا اريد
خبر خاص فلا بد من ذكره نحو لا رجل في الدار والاسم المستثنى في لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار ولا
فتى الا علي لا يصح ان يكون خبرا بل هو بدل عن محل لا اله والخبر محذوف لانه معرفة ولا لا تعمل في المعارف ثم
لانه لا يخبر عن العام بالخاص ولانه مستثنى عن مذكور فلا يصح جعله خبرا عنه لان افراده يدل على المغايرة و
جعله خبرا يدل على عدمها لانه صفة قائمة بالمخبر عنه وذو الفقار كان لمنبه بن الحجاج اخذه رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم بدر وقيل ذو الفقار والصمصام سيفان صنعا من حديدة وجدت تحت الكعبة وكانت الصمصامة
لعمرو بن معدي كرب ثم وهبها لخالد بن سعيد بن العاص ثم كانت عليه قوله ويمكن ان يقال ان المراد من تعميم
انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا اي سواء كان عاما او خاصا بخلاف الاول لانه مقيد بالعموم قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس اعلم ان الم اخل بذكر اسم لات وهو جدير به لانه ثابت في التنزيل قال الله تعالى ولات حين مناص وقد
اختلف فيها على سبعة اقوال الاول ما للبصريين انها المشبهة بليس واسمها محذوف وحين مناص خبرها اي ليس
الحين حين مناص اي فرار و الثاني للكوفيين انها النافية للجنس زيدت عليها التاء و الثالث لابي عبيدة ان التاء
متصلة بحين وهي النافية للجنس لانها كانت في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه متصلة بها و الرابع للاخفش
انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل اي ولات ارى حين مناص و الخامس انها ليس ظهروا اياه كما قالت وابدلوا

من سيبها تاءً في انها فعل كانت وكان انها حرف جر وهو غريب وقد نقصت لات عن لا بوجهين احدهما
انهم لم يعملوها الا في الحين والثاني الاكثر حذف اسمها على عكس لا فانه يحذف خبرها وقد جاء رفع الحين بعدها
على حذف الخبر اي ليس حين مناص موجودًا او التاء الداخلة عليها لتانيث الكلمة كربت وثمت وحركت
فرارًا من التقاء الساكنين وميل للفرق بينها وبين الداخلة على الفعل او يوقف عليها بالتاء وقال الكسائي توقف
عليها بالهاء لتحركها كشجرة واما ان النافية فلا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه وان كانت بمعنى ليس الا عند المبرد
وابن جني فقالوا ان زيدٌ قائمًا قوله وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها الخ البيت من الحماسة واول
القصيدة يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وهي لسعد بن مالك بن ضبيعة من الكامل
وهو الضرب الاول من عروضه الثالثة مجزو مرفل صد اعرض والضمير في نيرانها للحرب والبراح من ما
برحت بالكسر من مكاني اي ما زلت منه يقول من احجم عن الحرب والصبر على بلواها فانا ابن قيس لا براح
لي فيها ولا انحراف عن سطوتها وصد عن نيرانها شرطها والفاء جزائية وما بعدها جزاء الشرط ولا براح
يمكن ان يكون على الاستيناف وقال صدر الافاضل محلها نصب على انها حال موكدة من قوله انا ابن
قيس والاستشهاد انه استعمل لا بمعنى ليس قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة قوله لا براح الوجه فيه
النصب لكن الضرورة دعت الى رفعها وقال سيبويه جعل لا كليس ههنا وجعل غيره براح مبتدا والخبر مضمر وانما
يحسن ذلك اذا كرر لا كقولك لا درهم لي ولا دينار الا انه يجوز للشاعر الرفع في النكرة بعد لا وان لم يكرر هذا
كلامه ويعلم منه ان الاستشهاد انما يستقيم على مذهب سيبويه قوله المنصوبات انما ذكر المنصوبات
بعد المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرًا وان المنصوب في اللفظ
قد يكون مرفوعا في المعنى وعلى العكس نحو ضارب زيدٌ عمرًا ولم يبق بعد ذلك الا تاخير المجرورات وقد مرت
المباحثات اللفظية فلا نعيدها قوله فمنها المفعول المطلق اي مما اشتمل على علم المفعول قال صاحب
الهادي لم اسمع للنحويين حد المفعول من حيث انه مفعول وذكر الحديثي انه هو الاسم الصادر عن الفاعل او

المنسوب

بعدم صدقه على بعض الفاعل

المنسوب هو اليه او المتعلق هو به وهو ضعيف وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى
واختار موسى قومه اي من قومه ورده عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول اليه في قولك دخلت الدار اذ
اصله دخلت الى الدار وان يقال مفعول عليه في قول المتلمس آليت حب العراق الدهر اطعمه و
الحب ياكله في القرية السوس لان سيبويه قدره آليت على حب العراق فحذف الجار ووصل الفعل فنصب ثم علل
به احد واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني قوله واما لانه غير مقيد بحرف من
الحروف وفيه نظر لانه جعل المفعول معه مما قيد بالحرف وليس كذلك والجواب انه من باب التغليب اي انه عندي على حرف
اذ الاكثر قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه صحح بعضهم مذكور بالجر صفة للفعل وبعضهم بالرفع صفة
لفاعل والاول اظهر واولى وبمعناه صفة للفعل والضمير عائد الى المفعول المطلق فيعلم منه ان الموافقة معنى تعتبر من
جانب الفعل قوله وليس العالم في قولنا خلق الله العالم الخ هذه مسالة خالف فيها عبد القاهر جمهور النحاة فان
العالم عند الجمهور مفعول به وذكر في اسرار البلاغة ان العالم مفعول مطلق للنوع وليس بمفعول به واحتج بوجهين
احدهما ان المفعول به كان موجودًا قبل حصول الفعل وهو العالم ليس موجودًا قبل الخلق والثاني ان خلق العالم
ليس بمغاير للعالم لان الخلق يستحيل انفكاكه عن المخلوق وحجة الجمهور من وجهين احدهما انا نصف الله تعالى
بالخالقية وليس موصوفا بالعالم الثاني انه يعلم العالم من يشك انه مخلوق لله تعالى الى ان يعلم ذلك بدليل منفصل
قوله واعلم انه لو زاد عليه قيدًا آخر وهو ذكر بيانا لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي فان كراهتي مفعول
به ويصدق عليه التعريف المذكور فينبغي ان يزيد عليه قوله ذكر بيانا لما اي سيق لان يكون فعلا لفاعل الفعل
المذكور ليخرج عن التعريف فان كراهتي ليس ذكره لبيان كرهت جـ لا نم انه ليس من هذا الباب لعلم
يرد وقوع كرهت على كراهتي وان اريد ذلك فلم يكن كراهته مسوقة لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور وهو
المعتبر في ذلك قال الحديثي ان كراهتي ان صدرت عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو المفعول المطلق و
ان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة تلك الكراهة

مقصد زاهي

المعبر عنه بقوله اسم او ما هو

يكون مفعولا به ولا ترد لانها لم تصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فان قلت دخل في الحد ضربت
ضربا شديدا ونحوه فيجب ان ينتصب لانه انما جاء لسوف فينصب كما ان الفاعل انما جاء لسوف فيرفع قلت لا نسلم
انه داخل فيه ولكن لا يجب نصبه لانه انما جاء لنصب لكن بعد ان عرف ان من قسمه ما يرفعه اذا اقيم مقام الفاعل
فكانه قال هو منصوب الا في المحل الذي عرفت انه مرفوع وقد ورد مثل ذلك في المفعول به وفيه وكذا في التمييز
فان قسما منه يكون مجرورا وكذا في المستثنى فان قسما منه مرفوع على البدلية او الفاعلية وقسما مجرور كما سياتي
وان كان الغرض من حده ما توجب نصبه لكن ذلك لا يضر كما مر تخريج القهقرى القهقرى الرجوع الى
خلف قال في الصحاح اذا قلت رجعت القهقرى كانك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لانه ضرب
من الرجوع قوله اى يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المفهوم من هذا التفسير ان المخالفة في اللفظ
من طرف المصدر ولا يخفى حسنها اذا جعلت من طرف الفعل كما جعلت الموافقة من جانبه فان قلت لم
يجعل الموافقة في المعنى من جهة المصدر كما جعل المخالفة في اللفظ من جهته قلت في ذلك نظر اما اولا فلان
الشيخ ابن الحاجب صرح بخلافه حيث قال وحكم هذا المفعول ان يكون فعله موافقا لمعناه واما ثانيا فلانه
ح يكون الضمير في بمعناه في التعريف راجعا الى الفعل ولا يستقيم لانه يصير المعنى هو اسم ما فعله فاعل فعل
الذي ذكر الفعل بمعنى ذلك الفعل فان قلت اى علة تقدير حصل بمعناه صفة فعل لما اذا جعل صفة الاسم
الذي هو عبارة عن المصدر قلت صرح الحاجبي والحديثي بكونه صفة للفعل وان شئت فعليك
بمطالعة كتبهم فعلى هذا يكون في قوله لان شرطه ان يكون بمعنى الفعل تساهل قوله نحو قعدت جلوسا قال
زين العرب في شرح المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة
الاضطجاع ونحوه وحكي ان النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه فقال له المأمون اجلس
فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال فكيف تقول قال قل اقعد قوله اى قدمت خير مقدم
والقرينة وخير لما اضيف الى المقدم صار كانه مصدر فلا حاجة الى تقدير قدمت قدوما خير مقدم قوله

اى في المفعول المطلق

قدومه هو

مثال

مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا لك التقدير في هذه الامثلة كثرة الاستعمال ودلالة الحال مثلا سقيا
انما يقال لمن يستحق ان يدعى له بالخير وذلك دال على ان التقدير سقاك الله سقيا قوله او وقع مكررا كان
قلت لا بد من ان يكون قوله او وقع مكررا من تتمة الاول والا فان كان الاول فلم عطفه باو الفاصلة وان
كان الثاني فلم لم يمثل ومنها ما وقع مكررا قلت هو من تتمة الاول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر وعدم
صلاحيتها الخبرية وليس من تتمته من جهة ان شرطه غير شرط الاول فلذا عطفه باو ولم يورده مستقلا
قوله وكذلك قوله ما انت الا سير البريد البريد تعريب بريده دم كان من عادة الملوك انهم يبعثون الرسل و
يوقفون فيها البغال الاجل الحاجات ويقطعون اذنابها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وفي الرسول وفي مركوبه
والقرينة في المثبت الواقع حذفه اذ معناه هي ان ما تطلب الخبر والخبر يصلح من حيث المعنى الا الفعل يعني
المصدر وفي المكرر هي المبتدأ والاحسن ما قيل من ان الحذف انما وجب فيهما لان المقصود من هذا الخبر المكرر
وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعملوا العامل اصلا
لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم الفاعل وهو موضوع العمل ظاهر التجدد لمشابهته الفعل فصار لازم
الحذف قوله ومنها ما وقع تفصيلا الخ المراد بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون
شدوا الوثاق شد الوثاق وباثره ذلك المضمون مقصوده وفائدته وتفصيل ذلك الغرض بيان
انواعه المحتملة قوله احترازا من ان تقع تفصيلا الا لاثر مضمون جملة اى لا تكون اثرا او لا مضمون جملة بل تفصيل
مضمون مفرد او يكون مضمون جملة ولا يكون اثرا فان استفاء قوله لاثر مضمون جملة اما بان لا يكون
اثرا او لا مضمون جملة كسفرا في قولنا زيد سافر سفرا قريبا او بعيدا فانه وقع مضمون المفرد وهو الفعل
من غير ملاحظة الفاعل وليس باثر لان اثر سافر اما الربح او الخسران واما بان يكون مضمون جملة ولا يكون
اثرا كسفره في قولنا زيد سافر سفره القريب وسفره البعيد وهو ظاهر قوله لانها لا تكون الا كذلك قيل عليه
فيكون النحو واجبا بان امثاله كذلك ارشاد المبتدي قوله تقديره فاما تمنون منا تفدون فداء او المن

بسبب المعاملة

وسمون ذلك البغال بريدا

وهو المعبر عنه بالاثر

واما

هو الاطلاق من غير فداء والفداء عكسه وفداء يجوز ان يكون من الاول نحو فاتلو فيما لا وح تقدير واما ثناء دون فداء ويجوز ان يكون من الثاني نحو كتبت كتابا فصيحا تقدير الشارح والقرينة للحذف الجملة المتقدمة لان شد الوثاق تدل على تمنون وتفدون لانهما يحصلان بسببه والمحصل قرينة للمحصل **قوله** نحو له صوت صوت حسن قال سيبويه في الثاني الرفع في وجهين اما على انه بدل من الاول واما لانه مع وصفه وصف للاول وانما حكم بالبدل او بكونه وصفا دون التاكيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد لما لم يفده الاول ولو لم يكن هذه الصفة لكان تاكيدا لاغير **قوله** كقولنا له علم علم الفقهاء فان علم الفقهاء بدل من علم او صفة بتقدير مثل وليس بمصدر لانه ليس للعلاج لان المراد من العلاج على ما فسره الحديثي ان يكون من الافعال الظاهرة الصادرة بالحواس الخمس الدالة على الحدوث وليس كذلك العلم والزهد والذكاء ونحوها من الخصال الثابتة التي يمدح بها كاليد والراس اذ المراد بقولنا له علم الثبوت والاستمرار لا انه متفعل فهو بمنزلة له يد يد الاسد فكما لا ينصب يد الاسد لا ينصب علم الفقهاء **قوله** نحو الصوت صوت حمار فان صوت حمار مرفوع على انه خبر عن الصوت وقيل منصوب بتقدير كاف التشبيه وعلى كلا التقديرين لا يحتاج الى تقدير الفعل لانه كلام تام بدونه وفيه نظر لانه لم يتعين خروجه لعدم وقوعه بعد غير جملة لجواز خروجه لعدم اشتماله على صاحب الاسم والجواب انه لما امكن اخراجه بهذا التقدير لم يحتج الى اخراجه بالقيد الآتي وان خرج به ايضا **قوله** نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار فان صوت حمار مرفوع على انه بدل غلط من ضرب فليس مما نحن فيه وما في بعض النسخ نحو مررت فاذا له الخ يطرح لفظة به ان كان بناء على ان الاسم الذي بمعنى المصدر الضمير في هو الجملة المشتملة عليه مررت به فهو ليس بشيء لان معنى الضمير ليس المصدر ولان الجملة التي نحن بصددها هي قولنا له صوت وان كان بناء على انه فضلة يتم الكلام بدونه صح ومعلوم ان المرور تعلق بشيء فلا باس والكلام على المثال الآتي كهذا **قوله** نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار وفي بعض النسخ فاذا في الدار صوت صوت حمار والاول راجح اليه وصوت حمار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويحتمل النصب على تقدير كاف التشبيه **قوله**

وهي مررت بزيد فاذا له صوت الاولى ان يقول وهي مررت فاذا له صوت لان المبحوث عنها هي الاول **قوله** وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى وانما اورد مثالين لان الاول مضاف الى غير ذي العقول بخلاف الثاني ولان الاول مضاف الى النكرة بخلاف الثاني والثكلى المرأة التي فقدت ولدها والقرينة في هذا القسم هو الاسم الذي بمعنى المصدر ولذا اوجب اشتمال الجملة عليه **قوله** ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لها المراد بمضمون الجملة ههنا ان يكون بمعناها لا الذي سبق **قوله** كالقسم الذي بعده فانه لا يسمى تاكيد النفسه لانه لا يجب الحذف فيه والاولى ان يقول تمييز من ان يكون بدلا احترازا كما صرح به الحديثي وكذا الكلام في الآتي **قوله** مثاله له على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتدا وله خبره وعلى متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل والقرينة فيه قولنا له على الف درهم واعلم ان بعضهم على ان الضمير في نفسه ولغيره يعود الى مضمون الجملة والحق انه يعود الى المصدر بدليل تصريحهم في بعض الشروح بذلك وايراد صاحب المفصل هذين الضميرين بدون ذكر مضمون الجملة وسيجيء تحقيقه واعلم ايضا ان مضمون الجملة وان كان ثبوت الالف عليه الا ان قولنا اعترافا مندرج تحته لان المطلق مندرج تحت المقيد فيكون هو ايضا مضمون الجملة **قوله** فقولنا حقا اكد احد احتماليه اي احتمالي زيد قائم وهو الحقية ودفع احتمال غيره وهو غير الحقية بخلاف الاول فانه لا معنى لغيره فيه حتى يدفعه فلم يبق سواه واذا اعرفت هذا اعرف قوله فمعناه منها ما وقع تاكيدا ويحصل المضمون جملة تسامح لانه ليس تاكيدا المضمون الجملة بل لاحد احتماليه فيكون معنى قول ابن الحاجب منها ما وقع مضمون جملة منها ما وقع تاكيدا لاحد احتمالي مضمون جملة لها احتمال غيره والقرينة في هذا القسم مع قولنا زيد قائم لانها وان احتمل غيره لكن تحتمله ايضا فبينهما مناسبة فيصلح ان يكون قرينة له **قوله** لانه يوكد مضمون الجملة وهو غيره اي مضمون الجملة غير المصدر فيكون المصدر تاكيدا لغير المصدر فسمي تاكيدا لغيره واحسن به لو كان قولنا حقا تاكيد المضمون الجملة وليس كذلك بل هو تاكيد لاحد احتمالي مضمون الجملة على ما مر فيلزم اذا الاولى في تعليل التسمية ما ذكره الامام ابن الحاجب في ايضاح المفصل

سمي تأكيداً لغيره لانه جيء به لرفع احتمال غيره اي غير المصدر وهو الباطل في مثالنا وتحقيق البحث عن الضمير
ما قال الامام قطب الدين الفالي ان اللام في لغيره اما ان تكون للعلة او صلة للموكد اي المؤكد غيره فان كان
للعلة فالموكد على صيغة اسم المفعول وغيره مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف المضاف اي لاجل دفع الغير على ما
ذكره ابن الحاجب فان قولنا حقا دفع غير الحق وهو الباطل ولا شك في عود الضمير الى المصدر على هذا التقدير
وان كان للصلة فمعناه ان قوله حقا موكد لاحق مضمرا او لاحق غير مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان
معنى احق نسبة الحق الى المتكلم وهو غير معنى زيد قائم فقوله حقا موكد غير مضمون الجملة ففي عود الضمير في لغيره
الى مضمون الجملة وفي التردد بهذا الاخير نظر لانه يعلم منه ان المراد من الجملة احق وليس كذلك فالحق الحقيق
بالقبول ان اللام للتعليل والمعنى على ما ذكره ابن الحاجب في الاكثر الامام الذي هو هو في التحقيق والمشار اليه في
التدقيق وانما اطنبنا في هذا الموضع ليعلم فانه مجروح لا يرتجى جنوحه ومغلق لا ينال فتوحه ومن الله اي اقباله
اسال الاجر الجزيل على ما عانيت من الشدائد وقاسيت من المكابد في استخراج درره من بحور الافكار
ونظم لآليه في نحور الابكار وهو المسؤول لنيل العصمة والسداد والنجاة في يوم المعاد قوله تقديره أمث
اقامة بعد اقامة الاولى ان يقول معناه بذل تقديره والا فالتقدير البّ لك لبابين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امرك فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك للتفرغ بالرعة من التلبية فيتفرغ لامتثال المامور به ويجوز ان
يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد ومعنى سعديك اعنتك اعانة بعد اعانة والتقدير
اسعدك اسعادين الا انه يتعدى بنفسه والب باللام فحذف الفعل واضيف المصدر بعد حذف الزوائد
الى المفعول وانما وجب الحذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ الاول نائبا مناب الفعل والقرينة كونه بمعنى
الدعاء ولان الدعاء لا يكون الا بالفعل قال الجوهري في ياء التثنية دليل على النصب قوله ما وقع عليه فعل
الفاعل اي تعلق به بلا توسط واسطة وهو الفارق بين المتعدي وغيره ويكون واحدا فصاعدا كضربت

جمع الترس اذا غلب صاحبه صح

جمع الكبد وهو الشدة صح

زيدا واعطيت زيدا درهما واعلمت زيدا عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر ويسمى ظرفا ايضا وهو اما لغو ان كان متعلقا
بفعل ظاهر غير مقدر نحو مررت بزيد مثلا واما مستقر ان كان متعلقا بفعل مقدر غير ظاهر نحو زيد في الدار
مثلا اي استقر او مستقر ثم اعلم ان قبله هو مفعول مع الواسطة عاملين الفعل والجار فان كانا ملفوظين
يظهر عمل الجار لكونه اقرب لا يظهر عمل الفعل اي النصب اذ الحرف الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصبه في تابعه
لذلك يجر رفع المعطوف على الجر وهو الاجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معناه متعد بنفسه فيقول مررت
بزيد وعمرو وان شئت عمرا اي يكون التقدير جزت عمرا او عليه قول ذو الرمة يذهبن في نجد وغورا غائرا فانه
ظهر نصب نجد فيما عطف عليه كانه قال ويدخلن غورا والضمير في يذهبن للنوق والنجد ما ارتفع من الارض
والغور بخلافه والغائر من غار الماء غورا اي سفل في الارض ووصف الغور به مبالغة في بعيد قعره وان كانا
مقدرين كما في قول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت اي اصبحت بخير فالظاهر الجر ايضا لان المقدر
كالملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو با بعد فالظاهر الجر ايضا وان كان الفعل ملفوظا دون الجار
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لاستغنائه ما كان يمنع من ظهور عمله والمنصوب المحل فيما علا
بهذه الصورة هو المجرور فقط وعلى صاحب اللباب وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار
كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي وجزء الفعل لا يكون معمول الفعل لانه لو كان الجار
والمجرور في محل النصب لا منع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له محل من الاعراب فعلم مما ذكرنا
انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على
المفعول له هو المجرور فقط فتدبر ولا تغفل عن شيء مما نبهناك عليه فانه من المواضع التي غفل عنه كثير من طلبة
زماننا قوله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام فلا يمكن تعقل الفعل مع الغفلة
عن مضروب ما وتعقل الضرب كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان وان كان لا يكون الا فيهما فبان ان
حقيقة الفعل المتعدي لا يمكن تعقلها الا مع المفعول وهو تعقل كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان هذا

وقوله لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام مشعر بان دلالته على المفعول به ليست بالالتزام وفيه
نظر لانها ليست بتضمنية وهو ظ ولا مطابقة لان المفعول به ليس جزء مفهوم الفعل الذي هو الحدث مع الزمان ولان
امتنع تعقلها الا مع المفعول به غاية ما في الباب انه لازم يمتنع انفكاكه عن ماهية الفعل المتعدي والظرف لازم
لا يمتنع انفكاكه عنها اللهم الا ان يقال ان المفعول به لما امتنع انفكاكه عن الماهية صار من الماهية كانها هو في
غير المصطلح او يقال انه جزء معنى الفعل المتعدي لان المراد بالمتعلق في قولهم المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق
هو المفعول به كما سبق اعلم ان ظاهر هذا التعريف يتناول مفعول افعال الجوارح المثبتة كضربت زيدا او قتلته
دون المنفية نحو ما ضربت زيدا ودون افعال غير الجوارح كخشيته ولما اراد ابن الحاجب ان لا يخرج شي
من ذلك قال المراد بالوقوع تعلق الفعل بشي الخ فان الخشية لا يتصور الا بان يكون من احد وكذا ما ضربت
زيدا فان الضرب متعلق بزيد لان السلب لا يعقل الا بعد تعقل المسلوب عنه وهذا يؤدي الى وضع الخاص
موضع العام والمستعمل عكسه لاندراج الخاص تحت العام والضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف
واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف وموضع به الرفع بالمفعولية وكذلك البواقي و
اختلفوا في ناصب المفعول به فذهب البصريون الى انه هو الفعل وحده وذهب الفراء الى انه هو الفعل والفاعل
وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين الى انه هو الفاعل وحده وذهب الاحمر منهم الى انه هو معنى المفعولية
وذهب الاخفش الى انه هو الفاعلة قوله اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم هذا مذهب سيبويه
وعند الكسائي انه خبر كان اي يكن الانتهاء خيرا وعند الفراء انه صفة محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم
وعند بعض الكوفيين انه حال قوله ولم يجز اظهاره ذكر الفعل جواب سوال مقدر تقديره اذا كان حرف النداء
نائبا مناب الفعل فعند حذفه يجوز ذكر الفعل لان الجمع بين النائب والمنوب منتف فاجاب بقوله ولم يجز اظهاره
قوله لان المراد من قوله يبني بناء المنادي بسبب حرف النداء مشعر بان هذا في قولنا يا هذا ليس مبنيا
على ما يرفع به وهو الضم بناء على ان بناءه ليس بحرف النداء فينخرم قولهم المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم

فالاولى

فالاولى ان يقال انه مبني على ما يرفع به محلا وان لم يكن لفظا او تقديرا كما سيجي قوله نحو يا لله للمسلمين اعلم ان
الاستغاثة من الغوث وهو استدعاء المظلوم احدا ان يرفع الظلم عنه ومن يتعرض دعوا ويدعو الله فالمدعو
المستغاث به والمدعو له المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرقا بينهما ولم يعكس
لان اللام يدخل على المضمر مفتوحة نحو لك على الاصل اذ اصل المبني على حرف واحد الفتح للتخفيف فكذا على المنادى
الواقع موقعه وانما كسر في المظهر فرقا بينه وبين لام الابتداء ولم يكتف في الفرق بالاعراب لانه قد يكون معربا
نحو لموسى غلام فيشتبه ولا اشتباه في المضمر اذ يقال لهو او لانت ذا او لك غلام وتكسر فيما عطف على
المستغاث به لان اللبس قد زال بوجود حرف العطف وكلا اللامين يتعلق بادعوا وبيا النائب عنه وقيل
اللام بالمستغاث له بمحذوف قوله نحو يا طالعا جبلا قيل انتصاب جبلا بطالعا لانه اعتمد على يا قوله نحو النجم
والصعق فالنجم علم الثريا والصعق علم لخويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب واللام لازمة فيهما قوله ويحتاج الى
العذر في جواز يا الله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي الخ اما العذر عن يا الله فسيجي واما عن البيت فقد حكموا
بشذوذه وآخره وانت بخيلة بالوصل عني فقال تيمه بالحب اي استعبده به يقول من اجلك يا من استعبدت
قلبي وانك بخيلة بالوصل وقوله من اجلك الجار والمجرور متعلق بما قبله ويا حرف نداء والتي اسم موصول
والجملة بعده صلة وانت بخيلة الواو حالية وانت مبتدا وما بعده خبره وبالوصل وعني متعلقان ببخيلة والاستشهاد
على ان حرف النداء دخل على الالف واللام والعذر ما ذكرنا قوله ويدل عليه اي على ان المعتبر صورة اللام جواز
يا زيد ويا هذا وان وجد اجتماع التعريفين لان سبب الامتناع اجتماع حرفي التعريف وهما حرف النداء وصورة
اللام لا التعريفين مطلقا وهو منتف في يا زيد ويا هذا العلم انهم اختلفوا في العلم المفرد اذا نودي فذهب
المبرد الى انه تعرف بالقصد قياسا على النكرة المقصودة بعد سلب تعريف العلمية لئلا يجتمع معرفان على اسم
واحد وذهب ابن السراج الى بقاء تعريف العلمية وهو اولى لان امتناع اجتماع التعريفين انما هو اذا كانا
حرفين كما مر الآن قوله وهذا النقل مخالف لما ذكرناه اولا بعض المخالفة اما كونه مخالفا لما ذكرناه فلانا قلنا

ان حرف الاول والاخير علامة معلوما يا ما يعرف ... من اجلك يا التي تيمت الباب او خبر مبتدا محذوف اي من اجلك تيمت انا وسلامة

العباس

من قبل ان المعطوف الممتنع دخول يا عليه ان كان من الاسماء التى يجوز انتزاع الالف واللام عنها فابو
يختار الرفع والرجل مما يجوز انتزاع الالف واللام عنه وقد اختار النصب ههنا واما كونه نقض المخالفة فلانه
اختار الرفع فى النضر وهو موافق لما ذكرناه اولا لانه مما يمكن انتزاع الالف واللام عنها وذلك لان الاعلام
عند المحققين على ثلثة انواع نوع لا يجوز دخول اللام فيه نحو جعفر واسامة ونوع يجب فيه اللام وهو كل اسم
صادف فيه العلمية وفيه اللام وصارت كالجزء منه ونوع يجوز دخولها واسقاطها وهو ما كان صفة فى اصله
او مصدرا ومنهم من جعلها ضربين فقط واهمل القسم الذى يجوز دخول اللام عليه واسقاطها فيثبت ان النضر
مما يمكن انتزاع اللام عنه فكان هذا النقل مخالفا لما ذكرناه اولا بعضا للمخالفة **قوله** ثم اعلم ان ها فى يا هذا الرجل
وها فى ايها الرجل لا يجوز ان يدعى انه هو ها التنبيه المتعجب لاغراض تذكر لا الهاء التى هى للتنبيه فقط لانها لو لم
تكن للاقحام لجاز حذفها ولم يسمع **قوله** ثم لقائل ان يقول لا فائدة فى اتيان اسم الاشارة الخ واجيب عنه بان فى
نداء اسم الاشارة نوع كراهة لان له شبها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر ممتنع نداءه فلذلك
ادخلوا الفاصل بين حرف النداء واسم الاشارة فقام اى هنا النداء اسم الاشارة لا النداء المعرف باللام
قال الاندلسى والمالكى اذا قلت يا هذا الرجل فاى منادى والهاء مقحم وذا صفة لاى والرجل صفة لذا
اولاى اما كون الرجل مقصودا بالنداء على تقدير جعله صفة لاى فظاهر واما على تقدير جعله صفة لذا فلكونه
مع موصوفه فى حكم الكلمة واحدة فيكون المنادى فى الحقيقة هو الرجل على كلا التقديرين ونقل الاندلسى فى
موضع آخر انه اذا جعل صفة لذا يجوز فيه الرفع والنصب لان المقصود حينئذ ذا وقال الخرشى ذا بدل من
اى واما ها التى تجى بها من المنادى حقيقة واتى بها فقال الزجاج هى عوض عما استحقه اى من الاضافة
وقيل عوض من مباشرة يا للمنادى حقيقة وقيل للتنبيه على ان المنادى ما بعدها **قوله** وفيه نظر لجواز
ان يكون توابع المعرب الخ اجيب عنه بان المعرب الواحد لا يتصور فيه الاعراب اللفظى والمحلى معا والمثال
الذى اورده الشارح ليس فيه تغاير الاعراب فى معرب واحد لفظا ومحلا لان المجرور لفظا قائم والمنصوب

علا

٢٩

محلا بقائم فلا يكون المتبوع واحدا اوالكلام فيه **قوله** نحو ما تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوأة عمر البيت لجرير
يهجو عمر بن لجاء التيمى وقال المبرد هو لابن رواحة والمراد بتيم تيم بن عبد مناة وعدى اخوه واضاف تيما
الى عدى لشهرته من العرب وقال الجوهرى لا ابا لكم كلمة مدح وقال الميدانى كلمة شتم وتجرر والسوأة المكروه
يقول لهم لا تتركوا عمر ان يقول شعرا فى هجوى فانه لو هجانى لاصابكم شرى وذكرى بسبب عمر قوله لا ابا لكم لا
لنفى الجنس ابا لكم اسمها واثبت الالف فى ابا لان المراد منه الاضافة او تشبيها بالمضاف كما تقى وعمر
فاعل يلقينكم والاستشهاد اذ كرر المنادى فى حال الاضافة وروى فيه الضم والنصب روى الاندلسى فى
الاول وجهين آخرين رآهما حسنا احدهما ان يكون فتح الاول على الاتباع لنصب الثانى مثل يا زيد بن
عمرو وثانيهما ان يكون ركب الاسمين وصيرهما اسما واحدا كبعلبك ثم اضافهما وفى الثانى وجوها وهو ان
يكون عطف بيان وان يكون بدلا وان يكون منصوبا باعنى **قوله** وهو يا ابت ويا امت اختلف فى هذه التاء
فعند البصرية هى تاء التانيث عوضت عن الياء لانهما تقلب هاء فى الوقف ولم يجز جمعهما مع الياء وقال الكوفية
هى تاء التانيث والياء مقدرة بعدها **قوله** والترخيم فى غير المنادى جائز للضرورة كقوله ديار مية اذ مى الخ
الترخيم لغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعى انه قال لقينى سيبويه فقال لى ما تقول الاشى السهل فقلت الرخيم
فوضع باب الترخيم واصطلاحا ما ذكره ومية اسم امراة وتساعفنا اى تساعدنا وتوافقنا ديار مية منصوب
بانه منادى مضاف او مرفوع بانه خبر مبتدا المحذوف واذ ظرف زمان اضيف الى الجملة بعدها ومحلها النصب
بانها مفعول اذكر المحذوف ونرى من رؤية البصر ومثلها مفعول ونجم فاعل وهو جمع اعجم جمع عجمى ولا عرب
معطوف عليه والاستشهاد انه رخم مية فى غير النداء للضرورة **قوله** لجواز تانيث المذكر غير العلم جواب سوال
مقدر تقديره ان يقال لا التباس لان لفظ اقبلى يدل على ان الاصل يا حبيبة فاجاب بقوله لجواز تانيث
الفعل الخ **قوله** حملا على المعنى يعنى لا يقال فى العلم المذكر كزيد مثلا اذا وضع للمونث جاءتنى زيد حملا على
المعنى وفى العلم المونث كزينب مثلا اذا وضع للمذكر جاءنى زينب حملا على المعنى فافهم **قوله** وعليه بيت الكتاب

اى كاب بصوبه سكرت عنا بعد موده لى وبعد التصابى والشباب المكرم سكرتمامن سكر الرجل بالكسر
وموضه عرفا اى تكلف فى عدم معرفتنا ولى اصله ليس مع مواسم امراة والتصابى من صبى يصبو
صبوة وهو الاشتياق والمحبة والاستشهاد لا رغم لمس يحذف حرف واحد وحذف حرف النداء قوله
واعلم انه لو قال او قبل آخره مده وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى لدخل فيه مثل مرتى فانه يحذف
حرفان لكون ما قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف فلا يكون قوله او حرف صحيح قبله مدة شاملا لمثل
مرى فيكون القول الاول اولى ولا مثل مرتى داخل فى قوله او حرف صحيح قبله مدة لان المراد بالحرف
الصحيح الحرف الاصلى والا لم يستعين كون مثل مروان من القسم الاول كان المراد الزايد والمدة
واليه اشار الى فى شرح المفصل من الافتتاح الى ما ذكر من ان حكم آخره حكم الصحيح فى تحمل الحركات فيكون ذكرها
آخره صحيح مغن عنه قوله والمندوب هو المتفجع عليه بيا او وا والندبة لغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه وعددت
محاسنه ونودى كالمنادى وان لم يخبث اصلا لتحير المنادى شدة حزنه كمخاطبة الرسوم وفائدة التفجع
والتوجع وتاثر النادب بعنه واختص المندوب بوا اى خص ابا المندوب بوا وانفرد عن المنادى بها ولا
مدخل غيره كما يقال يخصك بالعبادة اى لا نعبد غيرك قوله وشذ اصبح ليل واطرق كرا قيل ان امرأ القيس بن
حجر كان رجلا مفركا فتزوج امراة من طى وقيل هى ام جندب فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت
اصبحت فيرفع راسه وينظر فاذا الليل كما هو فيقول المراة اصبح ليل اى ادخل فى الصباح وصر صبحا يا ليل
روى انه سالها عن سبب تعزيكهن له فقالت لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطىء الافاقة
وقيل كان قد ارتضع من كلبة وكان اذا عرق ظهر منه ريح الكلب وهو مثل يضرب لمن يطلب التخلص عن امر
مكروه والكرا طائر يشبه بالبطة لا ينام بالليل فسمى بضده لان الكرى هو النوم وقيل هو الحبارى يقال
اطرق كرا انك لن ترى يصيدونه بهذه الكلمة فاذا سمعها تلبد بالارض فيلقى عليه ثوب فيصطاد وقولهم
ان النعامة فى القرى اى فتذوى سكى باخفائها وذكر الزمخشرى ان الاطراق ان يطاطئ عنقه ويخفض

الى الارض اى تطاطأ واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا من النعام قد اصطيد وحمل
الى القرى يضرب لمن يتكبر وقد تواضع اشرف منه وهذا على سبيل الجواز وقد يحذف على سبيل الوجوب نحو اللهم
لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا بالابتداء باسمه وعند الكوفيين اصله يا الله
امنا بالخير اى اقصدنا فحذف الهمزة بعد حذف الضمير وحرف النداء فاتصل الميم المشددة باسم الله تعالى
فامتزجا وصارا كلمة واحدة وهذا التركيب غير مشكور بدليل يا لهم وايش ورد لا مثل الجانبين مذكور فى المطول
ولا يلزم حذف حرف النداء عندهم لان الميم ليس عوضا عنه عندهم واختلف فى جواز وصف اللهم فعند سيبويه
لا يجوز لان الميم لكلم براسها فلو وصف تكون الميم فاصلة فقوله تعالى قل اللهم مالك الملك بعد عنده يا مالك الملك
وكذا اختلف فى ترخيم الخالى من النداء نحو يا زيد قائما فمنعه المازنى واجازه المبرد قوله لا يدخل فيه مثل قولنا ازيدا
محبوس عليه هكذا وقع فى نسخ الوافية والصواب ازيد انت محبوس عليه كما فى سائر الكتب قال الاندلسى اعلم
ان اسم الفاعل والمفعول الجاريين على افعالهما فى التفسير بمنزلة افعالهما كما كانا فى العمل كذلك فقولك ازيد انت
محبوس عليه وازيدا انت مكابر عليه فالجار والمجرور فيهما فى موضع نصب فيجب ان ينصب زيدا باضمار فعل كانك قلت
اتنتظر زيدا انت محبوس عليه اى موقوف بسببه لانه اذا احبس بسببه فقد انتظره وانا كاثرت زيدا انت
مكابر عليه من كاثر زيد عمرا اذا غلبه وفى محبوس ومكابر ضمير يعود الى انت لان معناه انت تحبس عليه وتكابر
وان لم ترد بهما الفعل وذهبت بهما مذهب جل رفعت فقلت ازيد انت محبوس عليه وكذا الوارد فى المضارع لا
يقال فلا تغير هذا الكلام وانت خبير بانه مشعر بان انه عدم على محبوس وان كان التاخير وجه ومع تعقوله
الا انه كتب كما به واعلم ان اسم الفاعل ينبغى ان يكون متعديا واسم المفعول الى اثنين فتامل قوله لكنه لا بد
من قيد يدل على هذين الاحترازين وهو ان يقال لو سلط عليه لنصبه ان لم يمنع مانع ويمكن ان يجاب عنه بان
المفهوم من قوله لو سلط عليه لنصبه صحة التسليط لفظا ومعنى لا لفظا فقط حتى يدخل فيه قوله تعالى وكل شئ
فعلوه فى الزبر فيكون عبارته وافية للاحترازين قوله وان لم يمكن فان المكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر

قد يستعمل قولنا زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه لان ما يكون بمعنى الفعل اما ان يكون بمعنى الفعل الكائن مع
معموله الخاص اى المتعدى بالصلة كما فى مررت به فان جاوزت هو معنى المرور المتعدى بصلة الباء او يكون
بمعنى الفعل الكائن مع معموله العام اى غير المتعدى بالصلة كما فى زيدا ضربت غلامه فان اهنت هو معنى ضربت
اذا كان مع غلامه وعلامه معمول له بدون ان يحتاج الى الصلة وهذا معنى قول المص فى شرحه الكافيه وان لم
يمكن فمعناه مع معموله الخاص فان لم يمكن فمعناه مع معموله العام وجعل بعضهم الضمير الذى فى به معمولا
خاصا بناء على انه كالمذكور فى المخصوص لعوده اليه والغلام معمولا عاما بناء على انه غير مختص باحد من الغلمان
والاول اولى فافهم عن غلطانه واعلم انك لو قلت زيد الخاه ضربته يكون التقدير اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته
فحذف المفسّر والمفسِّر وهذه غريبة قوله ولان المراد بالاسم فى قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فان قلت
اذا اريد به المفعول به وقال بعده ويختار الرفع اى رفع ذلك الاسم بالابتداء وما هو مفعول كيف يصح ان يختار
رفعه قلت المراد منه المفعول المقيد بهذه القيود يختار رفعه ان زال عنه قصدا انه من وقع عليه الفعل وظهر
انه محكوم عليه قوله فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود قرينتهما اى قرينة النصب هى الاختصار غير المخل
الذى هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى مع وجود المفسر وهذه القرينة لا تقتضى كون النصب مساويا او مختارا او واجبا
وقرينة الرفع وهى عدم لزوم الحذف الذى لزم مع النصب وهذه تقتضى كون الرفع مختارا لان الاصل عدم
الحذف قوله لعدم ترتب هذا الحكم وهو كون النصب مختارا على اسم الاستفهام اعلم ان الاسم الذى يطلب نصبه
لا يخلو من ان يقع قبل الاستفهام او بعده فان كان قبله كقولك زيد هل ضربته فانه يمتنع نصبه لان ما بعد الاستفهام
لا يعمل فيما قبله فلا يصلح للتفسير وان كان بعده فلا يخلو من ان يكون الاستفهام بالاسم او بالحرف فان كان
بالاسم نحو ايهم ضربته فالاختيار الرفع لان الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل فلم يكن الموضع للفعل ويجوز
النصب بتقدير الناصب بعده فيقال ايهم ضربت ضربته لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله وان كان بالحرف فلا يخلو
من ان يكون بالهمزة او بهل فان كان كقولك ازيدا ضربته فالمختار النصب لان الاستفهام عن الفعل فيطلب

الفعل المقتضى للنصب ويجوز الرفع وان كان الاستفهام بهل كقولك هل زيدا ضربته فانه شاذ سواء رفعت زيدا او
نصبته لان هل قد يأتى بمعنى قد وقد لا يقع بعدها لفظ الاسم فكذلك هل كذا فى بعض الشروح قوله لكن هذا
المثال غير مستقيم الا مع تقدير فى داره او عنده او غير ذلك اعلم انه قدح الزنادى فى جواز النصب فى مثال
سيبويه وهو قولنا زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الصغرى فى محل الرفع لكونها خبرا فاذا عطف عليها بالجملة يشار
فى الخبرية فوجب ان يكون فيها رابطة يربطها بالمبتداء ولا رابط فيها فوجب الرفع وبطل النصب واجابوا عن
هذا الاشكال باجوبة احدها تقدير ضمير عائد على المبتدا وهذا ضعيف لانه لا دليل عليه لا لفظا ولا معنى
والثانى انه يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف عليه بدليل رب شاة وسخلتها وهذا ايضا ضعيف لانه
خرم لقاعدة الجملة الواقعة خبرا والثالث انه لما لم يظهر فى الجملة اعراب صار كانه لا موضع لها من الاعراب
فلذلك جاز العطف عليها من غير ضمير وهذا ايضا ضعيف لان عدم ظهور الاعراب لا يغنى عن عود الرابطة
الى المبتدا واذا اعترت هذا فاعلم ان القدح قوى وان الرفع هو الوجه واعتمد عند الاندلسى وهو فى الحقيقة
ميل الى الوجه الاول حيث قال تصحيح المسئلة ان يراد فى الجملة المعطوفة ضمير آخر يعود الى المبتداء الاول
ومراد سيبويه ليس الا هذا غير انه لم يشتغل بتصحيح المثال لانه امر مقرر مفروغ منه قد ذكره فى غير موضع
والمص لم يرد على ما قاله سيبويه فافهم قوله دون اما فان الرفع مختار بعدها كما مر قوله لان ذهب لو سلط
على زيد لم ينصبه ولا مناسبه اعلم ان المص ذكر فى بيان عدم كونه من هذا الباب وجهين احدهما ان الفعل
شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره اى يكون سبب عدم عمله فيما قبله عمله فى ضميره وهذا ليس كذلك
لان ذهب لو لم يعمل فى به لا يعمل فى زيد لا نصبا لانه لا يقتضيه ولا رفعا لان الفعل لا يرفع ما قبله والثانى
ان شرط كون الفعل مفسرا للناصب ان يكون بحيث لو سلط عليه بحذف ضميره لنصبه ولو سلم ان ذهب يعمل
فيما قبله لم يكن من هذا الباب اى لا يجوز نصب زيد لان عمل ذهب فيه انما هو الرفع هذا كلامه وهو ساكت عن
انه لو سلط عليه مناسبه هل ينصبه ام لا والشارح زاد عليه قوله ولا مناسبه لان مناسب ذهب اذهب الحج وفيه

نظر وقد صرح السيد عبد الله في شرح اللباب ان مثل ازيد ذهب به لا يخرج بقوله والمسلط عليه هو او مناسبه
نصبا لان مناسبه نصبا اي الا بس لا ثابت زيدا ذهب به كما في نحو اخوان اكل عليه اللحم اي الا بس اللحم الخوان
بل خروجه لكون الضمير الذي اشتغل به مع الباء في محل الرفع وشرطه ان يكون الضمير او متعلقه منصوبا
لفظا او محلا ليكون تقدير الكلام مشتغل عنه بنصب ضميره او نصب متعلقه فيخرج عنه مثل ازيد ذهب لان
الضمير فيه ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا قوله فالرفع لازم لان نصب الاسم ورفعه تابع لنصب الضمير ورفعه
فان كان الضمير منصوبا كان الاسم منصوبا وان مرفوعا فمرفوعا واذا كان كذلك يرفع الاسم لكون الضمير
مع الباء في موضع الرفع لكونه مفعولا لما لم يسم فاعله لذهب قوله على الابتداء والجملة التي بعده خبره ذكر الاندلسي
وصاحب الهادي ان الرفع يحتمل وجهين اما على الابتداء واما على انه فاعل باضمار فعل والتقدير اذهب به
ذهب بل الشارح ايضا معترف بذلك في شرحه الكبير لكنه قلده لم يجعل الرفع لازما على الابتداء وهو ضعيف
لما عرفت وقال السيرافي يجوز ان ينتصب به بان يقيم المصدر مقام الفاعل ويكون الجار والمجرور في موضع
نصب فينتصب به لانتصاب ضميره كانك قلت زيدا ذهب به الذهاب بعد فعله هذا اذا نطق بالمصدر
اما اذا لم ينطق فلا والنطق بالمصدر مطلقا ليس بكاف بل لابد مع ذلك من ان يكون معرفا او موصوفا ليمكن
قيامه مقام الفاعل قوله الرابع التحذير التحذير لغة تنبيه المخاطب على مكروه واصطلاحا ما ذكرنا اعلم انه قد
يقع المحذر منه بعد المحذر نحو اياك والاسد وقد يقع المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد وقد يقع المحذر مكررا
نحو اياك اياك واصل كلامه الرابع ما في التحذير ثم سمى به مجازا قصدا للايجاز والاختصار قوله ووجود القرينة
الدالة عليه ذكر صاحب المظهر ان القرينة هي لفظ التحذير وذكر الاندلسي ان علة حذفه على طريق اللزوم الاستغناء
عنه بدلالة التحذير عليه فان كون المخاطب المثنى مذكورا بلفظ اياك مذكورا بعده المنهي عنه بحرف العطف
او بحرف الجر كما مثل به من نحو اياك والاسد او من الاسد قرينة دالة على الفعل هذا اذا كان غير مكرر اما اذا
كان مكررا مثل الطريق الطريق والاسد الاسد فاللفظ الاول بدل من الفعل قوله ومثاله اياك والاسد

اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لنفسك قال ابو البقاء وصاحب الهادي قوله اي اتق نفسك
شرح المعنى لا تقدير للاعراب والتقدير المرضي ان يقال جنب نفسك الاسد او وق الاحد نفسك الاسد فاياك في
موضع نفسك والاسد معطوف عليه في موضع المفعول الثاني ودخل الواو ليدل على معنى الجمع والاقتران اي
وق نفسك ان تجامع او تقارن الاسد والى هذا اشار الاندلسي حيث قال والمختار ان يكون الفعل المقدر مما ينصب
مفعولين نحو اياك جنب الاسد ونحوه وقوله ان تتعرض للاسد وان يتعرض لنفسك يدل على اشتمال من النفس و
الاسد والتقدير اتق نفسك تعرضها للاسد والاسد تعرضه لنفسك هذا اذا كان المحذر منه مظهرا اما اذا كان مضمرا
فلا يوتى بالنفس بل يقال في مثل الطريق الطريق واياك والسيف ان اصله اتق الطريق واتق السيف
وكذلك قوله اياك وان يحذف قال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب والتحذير للمخاطبين لا المتكلم
ولو احدكم وانما ذكر نفسه وان لم يكن داخلا في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كانه قال باعدوني عن
مشاهدة حذفها وقيل كانه امر نفسه اي لا باعد فيطلب من نفسه البعد عنها واراد النهي عن رمي الارنب
بالعصا لان ذلك يقتلها فلا يحل فقال ليذك لكم الاسل والرماح والسهام قوله ولا يجوز ان يقال الاسد ظاهرا
لابن ابي اسحاق فانه اجازه متمسكا بقول الشاعر شعر اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
يعني اياك المراء واصله اياك من المراء واياك الثاني تاكيد فحذف من والجواب انه انما شاذ لانه لا مع ان
وان واما لضرورة الشعر واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فيحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر
به واما لان اياك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر فهو شروع في كلام
اخر والمراء مصدر ماريت الرجل اي جادلته قوله وما تركب منهما اي من اليوم والليلة كالشهور والسنين
قوله وما في معناها وهي الوراء والامام والعلو والسفل واليمنة واليسرة واليسار قوله وحمل عليه عند
ولدي هذا الحمل انما يحتاج اليه اذا فسر المكان المبهم بالجهات الست اما اذا فسر بما ياتي فلا حاجة اليه لانه
يندرج فيه عند وغيره قوله ولان نظيره وهو غرث ونقيضه وهو حرث لا زمان غرثت من غارث عنه

اوكان المحذر منه مكررا

غُوُورًا اذا دخلت في الراس وقد مثاله انما قال على الاصح لان الجرمي والسخاوي تبعا على ان دخل قد يستعمل
معها حذف الجار واثباته وعند سيبويه اظهار الجار شاذ وكذلك نزلت الدار وسكنت الغرفة قوله فان الاديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا المصدر من غير لفظ الفعل يعني ان انتصابه عنده على المصدر الذي هو
للنوع على حذف المضاف فيكون التقدير قعدت قعود جبن وضربت ضرب تاديب قوله بل انه حال عن مفعول
يريكم وتقديره يريكم البرق خائفين وطامعين قوله او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وعلى هذا
هو مفعول له قال لا لكن شرط الحذف صدورهما من فاعل واحد ولو تقديرا اي معنى قوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا يجعلكم ترون فاتحد فاعل الروية والخوف والطمع تقديرا فلا حاجة الى جعلهما حالين كما زعم الزمخشري
ولا الى تقدير ارادة خوفكم قوله لمشابهة المصدر الذي من لفظ الفعل اي لمشابهة المفعول له المصدر عند
حصول الشرط فكما يتعدى الفعل اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام قوله لانه يشبه الحال و
التمييز لان فيه من البيان وكما ان الحال والتمييز لا يظهر فيهما اللام فكذلك لا يدخل فيما شابههما قوله وفيه نظر لانه
يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره اي جاز نصبه بكونه معطوفا على زيدا مع
انه لم يجز نصبه بكونه مفعولا معه واجاب عنه المص في شرحه بانه وجد ما هو اولى منه فحمل عليه ومعناه ان حمل هذا
المثال على المفعول به اولى من حمله على المفعول معه لان المفعول به اصل بالنسبة الى سائر المفاعيل ولهذا استعير
لان يقوم مقام الفاعل عند وجدان سائر المفاعيل فان قلت فينبغي ان يقول المذكور بعد الواو و
كان اولى بالحمل عليه قلت هذا من قبيل الحذف لانه وهو وجدان ما هو اولى منه وذكر عدم المانع ليس شرطا في
التعريفات قوله والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا اعلم ان الشيخ
ابن الحاجب رد هذا الاعتراض في بحث المفعول المطلق بعد تعريفه بقوله وقد اورد على تعريف المفعول المطلق
قولهم ضُرِب ضربٌ شديد فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب ان يدخل في الحد واذا دخل
في الحد فيجب ان ينتصب لانه انما حد ليعرف فينتصب كما ان الفاعل انما حد ليعرف فيرتفع هذا كلامه وهو وارده

على المفعول به والمفعول فيه ايضا واجاب عنه بجواب طنب فيه وحاصله سلمنا انه داخل في الحد لكن لا نسلم انه لو
دخل في الحد لوجب نصبه لجواز ان يوجد مانع يمنع نصبه وهو قيامه مقام الفاعل كما ان المفعول به يحد ليعرف فينصب
لكنه لم ينصب اذا اقيم مقام الفاعل فان قلت فلا ذكر في حد المفعول المطلق وبه وفيه مما يجوز رفعه ما ينبئ عن
قلت لعدم الاحتياج اليه لانه ذكر من قبل ان المفعول المطلق وغيره يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكر ههنا
ما ينبئ عن الرفع لوقع التكرار واذا عرفت هذا فقوله والجواب الذي ذكره اي الشيخ ابن الحاجب في دفع الاعتراض
الوارد على تعريف المفعول المطلق وبه وفيه كما سمعت حاصله لا يمكن ههنا اي لا يدفع هذا الاعتراض اذا اورد على
تعريف المفعول معه لان المص حد كل واحد من المفعول المطلق وبه وفيه بعد ان ذكر في بحث ما لم يسم فاعله انه يرفع كل
واحد منها اذا اقيم مقام الفاعل ولم يذكر قبل حد المفعول معه انه يرفع ام لا بل ذكر عدم رفعه لانه لا يقام مقام
الفاعل قوله قلنا انما جاز فيه غير النصب الخ حاصل هذا الجواب ايضا ان المص بين جواز غير النصب في المفعول
معه ايضا كما بين في غيره غاية ما في الباب انه بينه في غير المفعول معه قبل ذكر الحد وفيه بعد ذكر الحد فكانه قال
كلما صدق عليه هذه التعريفات وجب النصب الا في مواضع عرفتها قبل ذكر الحد في المفعول المطلق وبه وفيه وبعد
ذكره في المفعول معه فتامل حق التامل فانه مما يكشف ما حققناه فانه من المواضع الشاردة قوله لكن يلزم مما
ذكرته ومن تردده في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد الخ قلت لا يلزم ذلك وان كان يوهم لان قصده
التردد فيما يكون صالحا للعطف من حيث هو مع قطع النظر عن غيره لا فيما يكون مفعولا معه على القطع
على الوجهين والحاصل ان قول المص فان كان العامل لفظا وجاز العطف جاز الوجهان ليس المراد به انه مفعول
معه على كلا الوجهين بل المراد انه ان جاز العطف جاز ان يحمل على العطف مع قطع النظر عن كونه مفعولا معه
وجاز ان يحمل على كونه مفعولا معه مع قطع النظر عن كونه عطفا وهذا كما تقدم في الاضمار على شريطة التفسير
انه يختار رفع ذلك الاسم بالابتداء وقد عرفت ان معناه يختار رفعه ان زال عنه قصد انه من وقع عليه
ونظائر قصد انه محكوم عليه لا انه يختار رفعه عند قصد وقوع الفعل عليه لانه حينئذ لا يكون مجردا عن العوامل

اللفظية فكذا هذا ايحمل على العطف عند قصد زوال كونه مفعولا معه ويحمل على كونه مفعولا معه عند قصد
زوال كونه معطوفا فافهم ولو سلم ذلك اللزوم لكنه غير قادح لانه لا صدق الحد على غير المنصوب ايضا حتى
ان يصدق المحدود عليه والا لبطل الحد واعلم ان في عامله خمسة اقوال احدها للجمهور البصريين ان العامل فيه الفعل
المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع كما يتعدى الهمزة وغيرها الا ان فعله لازم فلا ينتصب وحده والواو غير عاملة
والثاني للكوفيين انه منصوب على الخلاف اي ان الاسم الثاني غير مشارك للاول في الفعل المذكور لانه لا
يقال استوى الماء والخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي واذا لم يشاركه في الفعل فهو مخالفه فانتصب بهذا
المعنى والثالث للزجاج انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وهو لابس وصاحب والرابع للاخفش ان الاسم
بعد الواو ينتصب انتصاب الظرف من غير واسطة لنيابته منابه مع كما كان مع ينتصب من غير واسطة
والخامس للسيرافي ان النصب الذي كان في مع انتقل الى الاسم الواقع بعد الواو لانه لم يمكن ان يجعل على
الواو لكونها حرفا كما في قام القوم الا زيدا والفرق بين هذه الواو وواو العطف ان العاطفة تقتضي
الشركة في الفعل والاعراب دون المصاحبة وهذه الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة
في الاعراب ثم ههنا مسائل الاولى انه لا يتقدم على عامله ولا على الفاعل كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها
لانها في الاصل للعطف خلافا لابن الشجري وابن جني فانهما جوزا ان يتقدم على الفاعل كذا ذكره الاندلسي
الثانية انه لا يجوز حذف الواو كما يجوز حذف اللام من المفعول له لان هذا يلتبس بالمفعول به دون ذلك الثالثة ان يكون
من المتعدي واللازم عند الاكثر وقال قوم يجيء من اللازم فقط الرابعة انه انما اخر عن المفعول له لتعدية الفعل
اليه بنفسه بخلاف المفعول معه واخر المفعول له عن المفعول فيه لان بعض الظروف يقع مفعولا به واخر المفعول
فيه عن المفعول به لان تعقل الفعل موقوف على تعقل المفعول به دون المفعول فيه واخر المفعول به عن المصدر
لان المصدر في الحقيقة فعل الفاعل كما تراه مر ان معنى قولنا استوى الماء والخشبة تساويا اي ارتفع
الماء بعد نقصانه الى ان وازى راس الخشبة والخشبة مقياس يعمل في مثل النيل يعرف به ارتفاع الماء فصلح

الشارة

الشارة قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهي من حال يحول اذا تغير
وانما الحقت بالفاعل لانها فضلة مثلها جاءت بعد مضي الجملة ومنع بعضهم الحال من المضاف اليه لان الحال جزء
من المخبر عنه والمضاف اليه لا حظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا
او مفعولا في المعنى جاز انتصاب الحال عنه مثال الفاعل عجبني ضرب زيد عمرا قائما ومثال المفعول عجبني اكل الخبز طيبا
وان لم يكن احدهما لم يجز الا انه قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابرهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف
بان الحال لا تستقيم لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان المضاف اليه في
حكم معنى فجاز ان يكون ذا الحال كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فميتا حال عن قوله اخيه وجاز لانه
في معنى المضاف فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس فكذا ههنا لان ملة ابرهيم كانها في معنى ابرهيم الا ترى انه لا فرق
بين ان تقول تبع ابرهيم وبين ان تقول تبع ملة ابرهيم قوله ومنه هذا بعلي شيخا وقرئ شيخ ويحتمل خمسة اوجه
ا ان يكون بعلي بدلا من المبتدأ او عطف بيان وشيخ خبره ب ان بعلي مبتدأ وشيخ خبره والجملة خبر الاول
وج ان يكون شيخ خبر مبتدأ محذوف اي هو شيخ ود ان يكون خبرا بعد خبر وه ان يكون شيخ بدلا من بعلي
قوله وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه والمراد من الضمير ههنا هو الضمير المجرور في اليه
وعليه قوله والظرف والتمني والترجي مثال التمني ليتك عندي مقيما ومثال الترجي لعلك في الدار قائما قوله
وغير ذلك من معنى التشبيه والنداء عند البعض وحرف التشبيه نحو زيد كعمرو راكبا وكذا المنسوب نحو انا تميمي
مفتخرا او اسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي ومعنى انّ وأنّ
قال الزوزني الاولى ان يحال ذلك على استعمالهم بلا دليل قوله اي ارسلها معتركة قال في الصحاح يقال
اوردها ابله العراك اذا اوردها جميعا الماء قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال وكذا يجب تقديمها
فيما اذا تضمنت معنى الاستفهام نحو كيف فعلت وكيف زيد فاعل فان كيف في المثالين حال يتضمن الاستفهام
فتقدمت لطلب الصدر على العامل والتقدير على اي حال فعلت او زيد فاعل فقولنا على اي حال حال من

ثانوي فعلم من البين ذلك في فاعل قوله ولا على المجرور في الاصح في بعض الشروح المراد بالمجرور المجرور بحرف الجر لان المجرور بالاضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق كقولك زيد ضارب هند قايمة قوله والعامل في رطبا هو اطيب لا اتفاق وصاحبها هو الضمير في اطيب وقيل هو الضمير في منه قوله هو هذا او حرف التنبيه ح يكون صاحبها الضمير في انبه عليه او اشير اليه قوله وقال مصنف الكتاب هو اطيب ح يكون صاحبها هو الضمير في اطيب قال بعضهم هو الفعل المحذوف اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وما اضيف هو اليه سدا بالحال مسده كما في ضربي زيدا قايما قوله او بالواو وحده نحو جيت والشمس طالعة فان قلت كيف يصح وقوع قوله والشمس طالعة وما شاكله حالا وقد وجب كونها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول وطلوع الشمس ليس بهيئة الفاعل ولا المفعول قلت الحال هنا بيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او تعلقه بالمفعول فتكون مبينة للفاعل او المفعول لان زمان الاتيان لازم لهما والتعبير عن الملزوم باللازم كثير فتكون بيان ذاتهما وتقول مبين هيئة اللازم مبين هيئة الملزوم وقيل التقدير موافقا طلوع الشمس والموافقة هيئة الفاعل فتكون مبينة لهيئة الفاعل فقط قوله او بالضمير وحده على ضعف قال الاندلسي اذا كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو معه نحو جاني زيد وهو راكب ان لم يكن كذلك فان كان في اول الجملة التي هو فيها نحو كلمته فوه الى في فلا يحكم بضعفه مجردا اعني الواو لكون الربط في اول الجملة وان كان في آخر الجملة كقول الشاعر يصف غايصا بطول النفس شعر نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال كانه يعني بالشاذ القليل والا فالقياس حذفها لانها انما يؤتى بها عن الضمير في الارتباط فاذا اتى بالضمير فلا حاجة اليها وانما الشاذ حذف الواو والضمير ولم يتبع جار الله في كونه ضعيفا مطلقا وقال الحديثي وقد يخلو الجملة عنهما نحو رايت البر قفيز بدرهم نحو مثل السمن منوان بدرهم قوله بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبتي بخلاف المنتفي فانه يحتاج الى فاعل فقط اعلم ان من الاسماء ما يلزم النصب على الحال استقراء نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قوله

التمييز ما يرفع الابهام الخ التمييز مصدر ميزت اذا خلصت شيئا من شي وشبهه بالمفعول لانه واقع في الامثلة الاتية موقع المفعول قوله واما ممسوح مأخوذ من قولهم مسح الارض مساحة اي ذرعها ومعنى قوله قدر راحة قدر كف قوله وان لم يكن جنسا يجمع وانما ذكر الجمع دون التثنية لان حكمها حكمه او اراد بالجمع ما فوق الواحد فيشملهما قوله اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز تم بالتنوين الخ ذكر ان الاشياء التي تم الاسم المفرد بها بالنصب بعدها على التمييز سبعة ١ التنوين و ٢ تقدير التنوين نحو عندي خمسة عشر درهما و ٣ نون التثنية و ٤ تقدير نون التثنية نحو عندي اثنا عشر درهما لان عشر واقع موقع النون ولهذا بني و ٥ نون الجمع نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا و ٦ مشابهة نون الجمع و ٧ الاضافة قوله واما تمييز عن مفرد غير مقدار المراد بالمفرد غير المقدار ما لا يعرف منه قدر الشي بخلاف المقدار قوله لكن الاضافة اكثر على الاصل لان الاصول التي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما عرفت وقيل لما لم يكن غير المقدار في الابهام كالمقدار كان الاصل فيه ما هو غير اصل في التمييز وهو الجر بخلاف المقدار فانه مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز قوله والثاني عن نسبة في جملة [illegible]
[illegible]

النمر قوله بل في ذات اسند اليه الطيب اى في الحقيقة وهى النفس قوله او في ذات هى سبب نسبة الطيب اليه اى
بل الابهام في ذات هى سبب نسبة الطيب اليه واسند اليه الطيب في الحقيقة وهى الاب مثلا قوله فيذكر بلك الذات
لرفع الابهام المستقر وهى النفس في قولنا طاب زيد نفسا والاب في قولنا طاب زيد ابا وذكر السيد
عبد الله في شرح اللباب ان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر مبهم فاذا قصدنا
ان نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول طاب شئ زيد نفسا وفى المثال الثانى طاب شئ زيدا ابا فيكون
المنتصب عنه وهو زيد مضافا اليه للذات المقدرة في المثال الاول وهو شئ زيد وبدلا منها في المثال الثانى
قوله فالمثال الاول عبارة عنه او عن متعلقه الخ اى فالمثال الاول وهو قوله ابا هو نفس زيد او نفس ابى
زيد والثانى وهو ابوة اضافة بينه وبين غيره اى صفة لنفسه او صفة لمتعلقه والفرق بين الابوة والعلم
ان الاول صفة اضافة والثانى صفة غير اضافة وان اتحدا في كونهما جنسا وصفة والحاصل ان الاب
سواء كان نفس المميز او متعلقه ليس بصفة والابوة صفة في الحالتين والعلم متعلق به لا نفسه تعلق الصفة
بالموصوف والدار متعلق به كذلك تعلق المملوك بالمالك قوله وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا
وهو غير مفيد اى فيما فهمته من شرح المص هذا الموضع نظر ووجهه انه يلزم منه كون الشرط والجزاء واحدا
كما ذكره في اول القول بقوله اى ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه
جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه وعدم افادة كون الشرط والجزاء واحدا احتاج الى تنبيه وانه لا
يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه كما ذكره بقوله وان لم يكن صالحا الا لكم تعين
ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه وان النص غير مساعد لهذا الشرح اى المتن غير موافق لهذا الكلام الذى
فهمته من الشرح لان كون الشرط والجزاء واحدا انما هو في المفهوم من الشرح لا في المتن لان لفظة
لمتعلقه غير مذكورة في الشرط فيه وفى المفهوم من الشرح هى مذكورة وان حملناه على مقتضى النص اى
وان سلم كونه مساعدا لهذا الشرح اشكل مثل طاب زيد نفسا بهذا الكلام وانا اتلو عليك كلام الشيخ

ابن الحاجب ولا او الجواب عن وجوه النظر ثانيا مستمسكا بالحبل المتين والحق المبين اعلم ان عبارة الشيخ ابن
الحاجب ان التمييز قد يكون راجعا الى المنسوب اليه وقد يكون راجعا الى امر تعلق به كما في قولك طاب زيد ابا
فانه يجوز ان يكون زيد هو الاب فجاز ان يكون الاب له وان يكون لابيه وكذلك ذا علما ابوة فانه يجوز ان يكون لكل واحد
من المسميين فهذا معنى قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه فان لم يكن الاسم صالحا الا لكان للمتعلق من انتصب عنه
بهذا الكلام ولا يخفى على من له ادنى مسكة فضلا عن الشارح ان هذا الكلام ليس فيه شرط ولا جزاء حتى يتحدا او
يتغايرا غير قوله فان لم يكن الخ وهو ليس من المبحث وان وجد في بعض الشروح ما فهم منه الشارح الاتحاد على
ما قاله الامام جلال الدين المجرد انى وفى بعض الشروح فعلى الرواية بهذا ثم ان كان اسما صح جعله لما انتصب عنه
ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فالجواب عن وجوه نظره اما عن الثلثة الاول فهو انها ترد على هذا النقل الا على
ما نقلناه وهو المشهور اما الاول فظاهر واما الثانى فلان المجموع المذكور انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير انتفائه
ما ذكر واما الثالث فورود على نقله ايضا ظاهر واما عن الرابع وهو قوله وان حملناه على مقتضى النص اشكل مثل
طاب زيد نفسا فهو انا لا نسلم امتناع جعله لمتعلقه لاحتمال ان يكون طيب زيد من حيث نفسه وان يكون طيبه من
حيث انه لا نفسا في كون النفس متعلقة بزيد تعلق الجزء بالكل او نقول المراد من قوله ثم ان كان اسما صح جعله
لما انتصب عنه اى يحتمل ان يكون لما انتصب عنه ويحتمل غيره بدليل قوله صح ولا يلزم اتحاد الشرط والجزاء ولا عدم
مذكور لفظا وح لا اشكل بمثل طاب زيد نفسا لانه متعين لان يكون لما انتصب عنه فيا لها الكلام خال عن التعسف
قوله فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور اى فيكون الجنس
في الاستثناء الاول غير مطابق لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قوله وكذلك قوله
لله دره فارسا اللام في لله للتعجب والمدح ويحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره ووجوده والثانى التعجب من لبنه الذى
ارتضعه من ثدى امه اى التعجب من ذلك اللبن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والدر في
الاصل مصدر در يدر درا اى نزل من الضرع وقيل اريد بالدر ههنا الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن

منشا لكل خير لانه من غالب قواتهم وقال في الصحاح لله دره اي عمله وانما اضيف فعله الى الله تعالى لان العرب

اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبانه الام

جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة ودره مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف

عند ابي الحسن وفارسا من باب تمييز النسبة لان المعنى لله در فروسيته فهو مثل يعجبني حسن زيد ابا وهذا

عند المصنف وذهب الزمخشري وصاحب الهادي الى انه من باب تمييز المفرد **قوله** متمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى

بالفراق حبيبها الخ وروى اتهجر سلمى للعراق وروى موضع كاد كان والبيت للاعشى همدان عبد الرحمن

وهو اول القصيدة ووقع في ديوانه اتوذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب الهجر ضد الوصل

اي اتهجر سلمى عاشقها في العراق وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالعراق الهمزة للاستفهام وفاعل

تهجر ليلى وحبيبها مفعوله وقوله بالفراق ظرف لغو لا محل له من الاعراب متعلق بتهجر واذا قرئ بالعراق تكون

في محل النصب على الظرفية واسم كاد ضمير الشان وخبرها تطيب وفاعل تطيب مستتر راجع الى ليلى ونفسا تمييز

عن تطيب مقدم عليه وهو الاستشهاد وذكران دلالة البيت على جواز تقديم المميز على عامله قاطعة انما هي لو

ان الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى او ليلى كما عرفت اي ما كاد تطيب

سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا ولو ذكر الضمير فيه على ان يكون ضمير الحبيب لاحتمال ان يكون في كاد ضمير

ضمير الحبيب يكون هو عاملا في التمييز على معنى وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفراق اي وما كاد نفس الحبيب

تطيب بالفراق **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون العامل في التمييز هو كاد على تقدير ان يكون فيها ضمير الشان ن

ايضا **قلت** لان تطيب يكون نفسا الا لكان الضمير فيستقدم على نفسا مرتبة فيعلم فيه **قوله** والجواب

عنه ان الرواية ممنوعة الخ والجواب ايضا بانه منصوب على خبر كان اي ما كان حبيبها نفسا تطيب بالفراق

اي انسانا والنفس كثيرا ما يعبر بها عن الانسان وبانه على حذف المضاف اي وما كان الحبيب ذا نفس

طيبا بهذا اذا روي كان وقيل انه منصوب على اضمار اعني وقيل هو ضرورة فلا يحتج به **قوله** كقوله وما لي الا

[illegible]

آل احمد شيعة الخ البيت للكميت آل الرجل اهله وعياله والمراد باحمد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وشيعة الرجل بالكسر

اتباعه وانصاره والمشعب الطريق ويروى وما لي الا مذهب الحق يقول ما لي اعوان غير آل محمد صلى الله عليه و

سلم وما لي طريق الا طريق الحق يعني ليس لي خبر المبتدا المؤخر وهو شيعة ولتقدم الخبر بطل عمل ما والا آل

احمد مستثنى من شيعة مقدم عليه ولذا وجب نصبه وهو المستشهد واعراب المصراع الثاني كالاول **قوله** اما امتناع

الثلثة الاول فظ لان مدلول الثاني عين الاول في بدل الكل وجزء في البعض وبينهما ملابسة غير الكلية و

الجزئية في الاشتمال وهذه المعاني ممتنعة في الاستثناء المنقطع **قوله** كقوله وبلدة ليس بها انيس الخ

اليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية وقال بعضهم تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل البيض

يخالط بياضها شقرة واحدها الاعيس والانثى عيساء الواو بمعنى رب وبلدة مجرور بها وانيس اسم ليس والخبر

مقدم والا اليعافير مستثنى من انيس منقطع مع انه مرفوع وهو المستشهد **قوله** وانما وجب النصب لا مفعول به

وفيه نظر لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل ليس هو واجاب عنه الزوزني بان المفعول له لا نافي الاستثناء

ولا يجدي نفعا واعلم ان خلا لازم في الاصل من خلا المكان الا انه يتعدى في الاستثناء لتضمنه معنى المجاوزة

وعدا فعل متعد بمعنى نصب المفعول به في غير الاستثناء وفي الاستثناء وانما قدر الفاعل البعض الا ان الالفاظ لفظ

البعض لان الفعل لا بد له من مرفوع والبعض لفظ صالحة لذلك لكونه كالجاري ذكره سابقا اذ الكل يشتمل على

البعض وقد سبق ذكر الكل وهو قولنا جاءني القوم فلذا قدر دون غيره قال الزوزني ويحتمل ان يكون

التقدير عدا المجيء زيدا **قوله** واختلف في هذه الجملة اعني عدا زيدا او خلا زيدا او ليس زيدا او لا يكون زيدا

فذهب بعضهم الى انه لا موضع لعدا وخلا من الاعراب اذا لم يكن في اولهما ما وقيل هي في موضع النصب على الحال

ولفظ قد محذوفة فان جررت بهما كان الجار والمجرور في موضع النصب اي ان كان موجبا او بدلا ان كان

منفيا وكذا لا موضع للا يكون وليس يكونان من الاعراب ولا تعلق لهما بالاول الا بالاخراج واما تعلق العامل و

المعمول فلا ومنهم من قال لها موضع من الاعراب فان كانت بعد معرفة كانت في موضع الحال وان كانت بعد نكرة كا

[illegible]

صفة قوله ويجوز النصب ويختار البدل وفي بعض النسخ ويختار الرفع والاول اولى لان البدل لا يختص بالرفع
بل يكون في المنصوب ايضاً كقولك ما ضربت احداً الا زيداً او المجرور ايضاً كقولك ما مررت باحد الا بزيد قوله
وسمي مفرغاً لانه فرغ العامل الذي قبل الا لما بعدها فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا وسمي باسمه وان كان
في المعنى مخرجاً من مستثنى منه محذوف قوله وهو غير جائز لما مر في بحث جاءني القوم الا زيداً مثل انه يلزم فساد المعنى
لانه يلزم ان يكون زيد موصوفاً بجميع الاوصاف الا العلم وهو ممتنع قوله وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر
عند اكثر النحاة اختلف في حاشا فذهب سيبويه الى انه حرف جر والفراء الى انه فعل ولا فاعل له والمبرد الى انه فعل
كعدا وخلا واستدل عليه بان لام الجر متعلق به في قوله تعالى حاش لله ما علمنا عليه من سوء والجواب عن الفراء ان الفعل
بغير فاعل معدوم في كلام العرب وعن المبرد ان اللام زائدة لا يحتاج الى التعلق كقوله تعالى ردف لكم او نحو قد
جاء الجمع بين حرفي جر كقول الشاعر فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابداً شفاء على زيادة احدهما ومعنى
حاش لله براءة لله من السوء وقال في الصحاح حاشاك وحاشا لك بمعنى واحد وقال حاش لله اي معاذ الله بلا الف
اتباعا للكتاب والا فالاصل حاشا بالالف قوله وغير صفة الخ قوله غير مبتدأ على تقدير حذف المضاف تقديره
لفظ غير وقوله صفة خبره لكنه منصوب حكما لانه مفعول له تقديره وضعت صفة وقوله حمل على الاخير بعد حين وكذا
قيل والصواب ان يرفع صفة على انها صفة غير قوله وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منع الخ ترك
فائدة قوله تابعة ولا بد فيها فقوله تابعة اي مذكورة بعد متبوعها المذكور احترازا عن قولك قام غير زيد على تقدير
قام رجال الا زيدا لانه لا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه بخلاف غير فانه يجوز فيها ذلك لكونها اصلية
في الوصفية كما ان الا غير اصلية فيها وفي قوله لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي نظر لان لفظ المتن غير مذكور
في المتن ما يحترز عنه فالصواب ما ذكره الزوزني في شرح اللباب من انه انما اشترط ان يكون تابعة لجمع
ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء فكما لا بد في الاستثناء من متعدد ملفوظا او مقدر كذا الا بد لها
اذا كانت بمعنى غير من موصوف متعدد ملفوظ فلا يقال جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا كما جاز

٤٨

في غير لما عرفت الآن قوله ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور والجواب ان الاعداد ايضا جمع لكنها ليست
بجمع اصطلاحي بل بمعنى انها تشمل الافراد وهذا كاف في اطلاق لفظ الجمع عليها قوله وفي الجواب الاخير نظر اي في قوله
وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه الخ ووجهه ما ذكره بقوله لانه في بيان ضابطه الخ واذا
عرفت ان الجواب الاخير منظور فيه فالاعتراض الثالث هو قوله ويقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع وارد على زعمه لان
الا ههنا غير تابعة لجمع فيلزم ان يصح الاستثناء ويتعذر الصفة مع انه بالعكس والجواب عنه ان قولنا جاءني رجل
الا زيد ممتنع مطلقا اما كونه مستثنى فلان المستثنى ينبغي ان يخرج من متعدد لفظا او تقديرا وههنا ليس كذلك
واما كونه صفة فلما ذكرنا انها ينبغي ان تكون تابعة لجمع ليوافق حالها صفة حالها استثناء فيكون قوله فانه يصح
الصفة كلاما غير صادر عن فطانة لان الزوزني صرح بعدم صحته والامام جلال الدين العجدواني ايضا عليه
واذا ثبت انها ليست للصفة ومعلوم انها ليست للاستثناء ايضا فيكون المثال الذي اورده نقضا غير جائز فلا يرد
قوله كقوله وكل اخ مفارقه اخوه الخ البيت لعمرو بن معدي كرب وهو جاهلي لا يقول بفناء العالم ويحتمل ان
يريد لا غير قان ما دامت الدنيا والفرقدان نجمان قريبان من القطب وكل اخ مبتدأ ومفارقه خبره ولعمر
ابيك مبتدأ خبره محذوف اي لعمر ابيك قسمي وجواب القسم محذوف اي لعمر ابيك انه كذلك والاستشهاد على ان الا
جاءت بمعنى غير وان لم توجد الشرائط وليست للاستثناء والا لقيل الا الفرقدين لانه بعد كلام موجب فلما رفعه
علم انه حمله على غير فجعله وصفا هكذا قالوا وفيه نظر لانا لا نم انه لو قيل كذلك لتعين كونه للاستثناء لجواز ان يكون
صفة اخ وفي كونه صفة ايضا نظر لانه وصف المضاف والقياس وصف المضاف اليه كما مر في بحث كل رجل
ياتيني فله درهم وايضا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وذلك ضعيف وليت شعري بانهم لم سلموا
كونها صفة واجابوا عنه تارة بالشذوذ وتارة بالضعف وتارة بالحمل على ضرورة الردف ولم لم يجعلوها
للاستثناء لان كونها للصفة متعذر لكونها غير تابعة لجمع منكور والاعتراضات واردة وليس دليل يدل
على عدم كونها للاستثناء ولا يرد علي شيء وليس بمتعذر فان قلت لو كانت للاستثناء لقيل الا الفرقدين

قلت لم لا يجوز ان يحمل هنا الضمير على ضرورة الردف كما حمل ثمه ولئن سلم فلم لا يجوز ان يكون من لغة بلحرث نعم اذا
اجيز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء سواء وجدت تلك الشرايط او لا كما هو مذهب سيبويه واكثر المتاخرين
تمسكا بالبيت المذكور وبقوله صلى الله عليه وسلم الناس كلهم هالكون الا العالمون الحديث فلا كلام ومذهب الكوفيين
ان الا في البيت بمعنى الواو فان الفرقدين ايضا يفترقان قوله كقوله ولم يبق سوى العدوان الخ البيت من
الحماسة والعدوان الظلم ودناهم من دانه اي اذله يقال دنته فدان اي جازيناهم بالمجازاة كما فعلوا كذلك
وتركيبه ظاهر والاستشهاد ان سوى وقع فاعل لم يبق وهو شاذ وقيل تقديره لم يبق شيء سوى العدوان قوله
وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي الخ تجانف من جنف بالكسر يجنف اذا مال اي مالت ناقتي وتباعدت عن
اهل اليمامة ويروى تجانب وقوله ناقتي فاعل تجانف وما نافية ومن اهلها وسوائكا متعلق بقصدت
والاستشهاد ان سواء وقع مجرورا فوائد اعلم ان الا هي اصل الادوات الاستثنائية ب وقد ذكروا الا سيما
وبله بمعنى سوى وبيد بمعنى غير ولما في قوله تعالى وان كل نفس لما عليها حافظ وامثالها من ادوات الاستثناء ج
في الاستثناء من الاستثناء فان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات د الاستثناء الواقع عقيب
الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلدوه واحكم بفسقه واردد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى
الكل وعند ابي حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن هذا الفن ه في و
قوع الفعل بعد الا الفعل لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد نفي فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون قبلها
فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيأول بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا وان وقع بعدها فعل ماض
اشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك
الا فعلت فان معناه ما اسالك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ و في وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد
الا زيد خير منه وهذا من قبيل المفرغ باعتبار الصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا
وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد النكرة

حال اي مايلة ومتباعدة من اهلها صح

في

49

في صفة والا جود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد
الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ز في حذف المستثنى فانه يجوز تخفيفا
عند قيام قرينة قال ابو سعيد انما يحذف من ليس الا ولا يس غير خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ح في انه
يجوز اضماره كقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو بهذا الكلام وان لم يكن له تعلق بكلام الشارح لكنه لا يخلو عن فوائد
جمة قوله وفي جواز تقديم الخبر على الاسم اعلم انهم ذكروا انه لا يجوز وقوع خبر كان ماضيا الدلالة كان عليه بخلاف
خبر المبتداء الا ان يكون مع قد فانه يجوز كقولك كان زيد قد قام لان قد تقرب الماضي من الحال فيجوز وقوعه خبرا ليس
لعدم دلالة كان على الحال او وقع شرطا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر فكان الواجب على ان يذكره قوله
وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت الجار والمجرور متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت
مصدرية الا انها مع اللام كالشرط في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت وكما ان السبب مقدم في الشرط
فكذا هنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة يكون للمجازاة
ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما بالفتح قوله وانما وجب حذف كان هنا لان ما عوض عنها
الخ ولوجود القرينة وهي ان المصدرية لانها تستدعي الفعل لما تستدعيه ان الشرطية ولا دليل على الخاص فيجب
تقدير العام الناصب لوجود النصب في منطلقا وهو كان لاندراج جميع الافعال تحت الكون قوله المنصوب بلا التي
لنفي الجنس مع انه لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو
اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى ذكره فان قلت كان المنصوب
بلا بعضه معرب كذلك هو في المنصوبات كالمفاعيل واسم ان وغيرها قلت باقي المنصوبات اما منصوبة لفظا
او تقديرا او محلا والمبني بلا ليس محله نصبا عند سيبويه واتباعه كما مر وقالوا اذا انتصب تابعه لا انتصب على
موضعه وانما انتصب على لفظه وكذا اذا رفع رفع على محل لا رجل لا على محل رجل وبالجملة ليس للا عمل في موضع
رجل من لا رجل لانه انما يكون الشيء منصوب المحل اذا وقع موقع منصوب واسم لا المفرد لا يكون منصوبا ابدا

ولانها اذا كانت مع اسمها بمنزلة الكلمة الواحدة لكون جزءا من الكلمة وجزء الكلمة لا يعمل فيه فلا يبقى عملها في شيء اصلا وعلى هذا يجوز ان لا تكون لا عاملة في الخبر كما لم تعمل في الاسم ويجوز ان تكون عاملة فيه اذ لا مانع عنه والحاصل ان القائل بانها لما ركبت مع اسمها المفرد وصار الكل مبتدأ قائل بانها غير عاملة في محل اسمها ولا في خبرها ومن قال بخلافه كالمبرد والزجاج وغيرهما قايل بانها عاملة في محل اسمها فيكون منصوب المحل وفي خبرها لا في ضمنها اما معا وثمرة الخلاف تظهر في نحو لا رجل ولا امراة ذاهبان فعند سيبويه يجوز وعند غيره لا يجوز واعلم انهم ذكروا ان في قول النحويين نفي الجنس تجوزا لان المنفي ليس هو الجنس بل هو حكمه لان المنفي في لا رجل في الدار ليس هو الرجل بل كونه في الدار **قوله** وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر ذكر الزوزني نقلا عن الرضي ان جمع المؤنث السالم بعضهم بنيه على الكسر مع التنوين قياسا للاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والتنوين الذي ينبغي ان لا يكون في اسم لا التبرئة تنوين التمكن لان ما هو علامة تمكن الاعراب يجب ان لا يكون في المبني والجمهور بكسره بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد التبرئة وذكروا ان هذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد **قوله** لان قولك لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال سائل هل قيل عليه انه ليس بصواب لان الجواب ح لا او نعم بل الصواب ما قاله المص في شرح الكافية وهو قوله وانما بني المفرد معه لما تضمنه من معنى الحرف لان معناه لا من رجل **قوله** وبني على الحركة فرقا بينه وما كان بناؤه لازما الخ وفيه نظر لانه انما يتاتى في المبني على الحركة لا في المبني على الحركة وكذا في قوله وبني على الفتح لخفته لعين ما ذكرنا فالصواب ان يقول وبني على الحركة او الحرف ايذانا بعروض البناء او بني على ما ينصب به لانه اخف من الوجوه الاخر **قوله** ومثل قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية اي حكم ولا مثل علي لها لانه كان فيصلا في القضايا **قوله** والثاني انه لو فتح الثاني توهم التركيب مع وجود حرف العطف على صفة المبني للمفعول ونصب التركيب مفعولا صحيحة اي توهم بناء الثاني مع الاول تركيب المتعدد الذي لم يوجد في كلامهم مثله ولو رفع التركيب على ما هو الظاهر لكان له وجه ولم يعدل باحدهما المتكلم بل عدل بهما

جميعا

جميعا ولقائل ان يقول هذا منقوض بالوجه الاول **قوله** والخامس برفع الاول وفتح الثاني اعلم ان الزمخشري ذكر وجها سادسا وهو عكس الوجه الخامس ولا حاصل له لان عكس الوجه الخامس فتح الاول ورفع الثاني وهو الثالث بعينه فالحاصل ان الوجوه خمسة صورة واحد عشر حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث يحتمل ان تكون بمعنى ليس والمرفوع اسمها ولنفي الجنس ويقدر رفع الاسم بعدها على الابتداء من غير تكرار كما هو مذهب المبرد وفي الوجه الرابع يحتمل ان تكون بمعنى ليس في الاول والثاني او الاولى بمعنى ليس والثانية غير عاملة كما هو مذهب المبرد او بالعكس وفي الوجه الخامس يحتمل ان تكون الاولى غير عاملة على مذهب المبرد قال في الصحاح الحول الحيلة والقوة **قوله** واما الاعراب فظاهر لان بناء الاسم لتضمن الحرف ولا تضمن في الصفة فيصير معربا **قوله** وحمل على اللفظ من قال لا اب وابنا مثل مروان وابنه الخ قاله الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وهو مروان ملك من ملوك العرب المجد والكرم ارتدى به جعله رداءه وتازر به جعله ازاره **قوله** وابنا روي بالنصب على اللفظ وهو المستشهد وبالرفع على المحل وروي بنصب مثل على الوصف حملا على اللفظ والخبر محذوف وبرفعه على الخبر او على الصفة حملا على المحل والخبر محذوف واذا اخرت لما قبلها وهو فاعل فعل محذوف يفسره الذي بعده **قوله** والمراد الاشارة الى بطلان مذهب سيبويه الخ اعلم ان مذهب سيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة واللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة والذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة تاكيدا دون سائر الاضافات انهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بينهما لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه ولا عدم تكرير لا فظهر الجواب عن قوله وعمل لا في المعارف وهو غير جائز واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها وهو غير جائز فالجواب عنه ظاهر لان حذف الخبر ليس بعده واجاب بعضهم بانه انما لم يرفع ولم يكرر لا لانه في تقدير لا مثل ابي حسن فيكون من باب ولا اباحسن لها واعلم ان هذه اللام لا تجيء على هذا الحد الا في بابين احدهما باب النفي كما مر والثاني باب النداء كما في قول سعد بن مالك بن ضبيعة يا بؤس الحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا

وعلى ما هو المطرد في المعرفة لكن الرفع والتكرار يستقصد التخفيف فبلغت... ان الامام المرزوقي اكد افادة هذه الاضافة التعريف والتخصيص ان كانت معنوية... [illegible]

وانكر الامام المرزوقي افادة هذه الاضافة التعريف والتخصيص وان كانت معنوية حيث قال اللام من قوله
يا بوس للحرب دخلت لتاكيد الاضافة في هذا الموضع وهي اضافة لا تخصص ولا تعرف وانما المعنى يا بوس الحرب
الا ترى انه لو لم يرد الاضافة لنون ما بوس في النصب لكونه نكرة او كان يجعله معرفة فيبنيه على الضم والذي
يدل على ان هذه الاضافة لا تخصص ان لا تقدر على مثلها وهي لا تعمل الا في النكرات فثبت ان ما صار اليه سيبويه ومن
تابعه هو الحق **قوله** وما ان طبنا جبن الخ البيت للكميت في الطب العادة قال في الصحاح يقول ما ذاك بطبي اي
بدهري وعادتي والجبن الخوف والمنايا ما واحدها المنية وهي الموت والمعنى ليس ان زائدة وهو المستشهد
طبنا جبن جملة اسمية ولكن معنفة منايانا خبر مبتدأ محذوف ودولة اخرينا معطوف عليه اي ولكن الجبن منايانا
اي علامة بالكناوة ولا من بعدنا **قوله** فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما فاقض قوله في بعض
خواص الاسم الاضافة اي كونه مضافا وقد اسلفنا ان كلهما هو الحق المبين فتذكر **قوله** مثال حرف الجر لفظا مررت
بزيد الخ اي مثال المضاف اليه الذي نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا اعلم ان كلام الشيخ ابن الحاجب يدل
على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد ولكن قد حققت
في اول الكتاب ان المضاف هو المضاف اليه لا يكونان الا اسمين وقد صرح به الزمخشري وغيره وان في
اطلاق اسم المضاف على مررت فرقا فاستمع لما انقل لك من كلام المهرة واستغن لغيره بالكرام البررة
وكن من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه فنقول اما تسمية مررت باسم المضاف فتحقيقه ما ذكره
الحديثي حيث قال والحق ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد مفعول له ليس مؤولا باسم ومن حيث انه مضاف
اليه مؤول بهو لذا افعال فقد اضيفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا مؤولا
بالاسم كالمبتدأ واما تسمية زيد في مررت بزيد باسم المضاف اليه فقد نقل التروزني عن الرضي انه قال وقد يسمى
المجرور بحرف جر ظاهر مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما اشتهر الآن من اصطلاح القوم لانه اذا اطلق
المضاف اليه يراد به ما انجر بحرف مقدر واما من حيث اللغة فنحو زيد في مررت بزيد مضاف اليه بلا ريب لانه

اضيف

اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر هذا كلامه وبعلم منه ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مررت بزيد
انما هو بحسب اللغة سواء أول مررت باسم او لم يأول اما اذا لم يأول فظاهر واما اذا أول فلان المضاف اليه
المصطلح ينبغي ان يكون الاضافة بينه وبين المضاف معنوية او لفظية وايضا ينبغي ان يكون العامل في المضاف
اليه المصطلح اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافة على الاختلاف المشهور وهو منتف فيكون مراد الحديثي
من قوله ومن حيث انه مضاف اليه مؤول بالاسم ان زيدا من حيث انه مضاف اليه لغة ما قبله الاسم وفي بعض
الشروح وانما اطلق على المجرور بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف
معاني الافعال الى الاسماء **قوله** ويفيد تعريفا مع المعرفة الخ انما حكموا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان
الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وهو معنى النكرة واما الاول فانه اشارة
الى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك فافادت الاضافة تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف العهد نحو
الغلام ولولا ذلك لم يبق فرق بينهما لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين **قوله** الا الاسماء توغلت
في الابهام نحو مثل وغير وشبه وكذلك كل ما هو بمعناها نحو نحوك ونظيرك وسواك وغيرها **فان قلت** لم
يستثن الم هذه الاسماء لانها لا تفيد التعريف وان اضيفت الى المعرفة كما قاله الشارح **قلت** كانه اختار
ان اضافة هذه الاسماء لفظية قال صدر الافاضل امتناع تعريف هذه الاسماء ليس لتوغلها في الابهام كما قالوا والا
لما تعرف المغاير والمشابه والمماثل اذا اضيفت الى غير معمولها بل لانها صفات في الاصل للحال بمعنى مماثل ومغاير
فيكون الاضافة منها لفظية فلم يكتسب المضاف بها تعريفا **فان قلت** لو كانت الاضافة فيها لفظية لجاز دخول
اللام عليها **قلت** اجاب عن هذا السؤال الا انه ليس بقوله وهذه وان كانت في الاصل صفات الا انها غلبت
طرفا من الاسمية ولذلك لا تعمل عمل سائر الصفات فمن حيث هي صفات الاضافة فيها لفظية ومن حيث
انها اسماء لم يجز دخول لام المعرفة على المضاف تعويضا على الشبهين حظهما وقال صاحب الهادي لا يجوز
ادخال الالف واللام على غير نص عليه سيبويه لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكورا او منوي

في حكم الثابت فلا يجتمع معه الالف واللام ولا يجوز تثنيته ولا جمعه نص عليه سيبويه ولا يجوز ادخال الالف واللام
على كل وبعض ايضا ذكره الاصمعي ومما لا يتعرف بالاضافة الجهات الست مع عند وحيث ونحوها **قوله** قال ذو
الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع اسم ذي الرمة غيلان وكنيته ابو الحارث وذو الرمة لقب لقبته
امراة فجرى عليه واول القصيدة امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع مي اسم امراة التسليم مصدر سلم والسلام الاسم
كسبحان والعمى هنا الحيرة من الحب وعدم الخبرة بالشيء وقد حذف احدى اليائين من الاثافي كالاواقي و
الاماني في جمع اثفية واوقية وامنية على وزن افعولة بضم الهمزة فاعلال اعلال مسلمي والاثافي احجار القدر
وقد يكون ثنتين والجبل ثالثهما والبلاقع جمع البلقع الارض الخالية التي لا شيء بها ينادي المنزلتين
لسلمي لتحيره وشدة حزنه ويسلم عليهما ويستفهم عن رجوع تلك الايام التي مضت مع العشيقة ويقول هل
يجيب تسليم العشاق اذا سلموا عليها وهل تزيل تحيرهم من الوجد والحزن تلك الاثافي في منازل الحبيبة
والديار الخالية بها وقال الحديثي المعنى لا تطمع في خبر الديار فان الخبر في غيرها الهمزة حرف نداء ومنزلتي
مي منادى مضاف والباقي ظاهر قوله ثلث الاثافي فاعل يكشف والفاعل في رجع مضمر على راي البصريين
قوله وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار وصدره ما زال مذ عقدت يداه ازاره وبعده يُدني
خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار مثار يمدح يزيد بن المهلب بن ابي صفرة قوله سما اي
زاد ونما واراد بخمسة الاشبار القبر وفي الكشاف ان قوله وادرك خمسة الاشبار اشارة الى مذهب علي بن
ابي طالب رضي الله عنه وهو انه كان يعتبر البلوغ بالقامة ويقدر ذلك بهذا القدر وقيل المراد به السيف
وهو اطول ما يكون من السيف وقيل اراد عصا الخطابة وكانت مختصة بالملوك وقيل اعتدال القامة يقول
ما زال هذا الممدوح من صغره الى كبره يجر الجيوش ويتولى العساكر قوله ما زال فعل من افعال الناقصة
واسمه مستتر ومذ ظرف مضاف الى الجملة بعدها وفسما معطوف على عقدت وكذلك وادرك وخبر ما زال قوله

يلزني

٥٢

عبط الشيء يعبطه عبطا شقه

مدني في البيت الثاني والخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكان لم يقاتل فيه قبله ولم يثار غباره حتى
اثاره والاستشهاد في البيتين على ان المضاف في الاعداد جاء مجردا عن حرف التعريف في قوله خمسة الاشبار
وثلث الاثافي وقال ان تقول الاستشهاد في البيتين لان الكوفيين يجيزون تجريد المضاف ايضا كما يجيزون
ادخال اللام ولا يقولون يجب دخول اللام على كل عدد مضاف **فان قلت** المقام مقام التعريف لان المعنى فيما
وادرك القبر الذي هو خمسة الاشبار والثلث من الاثافي معلوم فعلى ذلك دل على ان المضاف يكون بدون
اللام في باب العدد وهو المستشهد **قلت** لو استقام النظم مع اللام فيهما لما بعد استعمالهما معرفين فالاستشهاد
بهما ليس بخير لازب **قوله** وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها البيت للاعشى وآخره عوذا يزجي خلفها اطفالها لها
ويروى اطلافها الهجان من الابل البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك وعبدها اي العبيد الذي يرعاها
والعوذ جمع العائذ بالعين المهملة والذال المعجمة وهي الحديثة النتاج في الصحاح العوذ الحديثات النتاج من
الظباء والابل والخيل واحدتها عائذ مثل حائل وحول وتزجي اي تساق والاطفال جمع الطفل بالطاء المهملة
وهو المولود وولد كل وحشية طفل قوله الواهب خبر مبتدا محذوف اي هو الواهب وهو مضاف الى المائة و
الهجان صفة المائة وعبدها معطوف على المائة وعوذا وتزجي حالان من المائة خلفها ظرف تزجي واطفالها
فاعل تزجي والاستشهاد انه عطف وعبدها على المائة فيكون التقدير الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد
لكنه ضعيف **قوله** وكذلك زرب شاة وسخلتها يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه امه من الضان والمعز
جميعا ذكرا كان او انثى سخلة والجمع سخل وسخال **قوله** وجوابه ان نقول المصنف في اضافة الحسن الوجه
الخ وقال ان تقول الخفة ينبغي ان يكون بحذف التنوين او النون لا بحذف اي شيء كان ولو سلم فينبغي
ان يكون من المضاف واجاب بعضهم عن الاول بان هذه الخفة لما اشتركت تلك الخفة في اصل معنى الخفة
اخذت حكمها **قوله** لان المضاف اليه غير معروف باللام في الضارب زيد وانما اعتبر في وجه الشبه تعريف الثاني
لان اللام في الثاني هي المصحح للجر اذ لو لم تكن لوجب ان يقال الضارب رجلا بالنصب على المفعولية

قوله وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل الخ وتحقيق هذا الكلام ان ضاربا اضيف الى الكاف لا نظرا الى التخفيف لانها لو كانت لم تلزم اذ الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا اذ اللازم بطل فالملزوم مثله فلا تكون الاضافة للتخفيف بل للكراهة ان يجتمع التنوين او النون مع الضمير المتصل لان التنوين يؤذن بانفصال ما بعده الخ قوله ومثله الجبة الجفاء وهي الرطبة وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومطاوي الاقدام قوله لانه يقال قطيفة جرد وشاب اخلاق القطيفة دثار مخمل والجرد هو الثوب اذا الان وانسحق والاخلاق جمع خلق وهو البالي قوله نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني هذه الامثلة للمتماثلين في الخصوص واما المتماثلان في العموم نحو الكل والجميع لا يقال كل الجميع ولا جميع الكل قوله وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او غيرها وبعد الاضافة اخص بالدراهم ولان الكل اسم الجملة اجزاء الشيء واجزاء الشيء غير الشيء وكذلك لفظ العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المضاف كعدم زيد والموجود وبعد الاضافة يختص بالشيء الذي لا يطلق الا على الموجود وقيل ان يقع مضافا اليه وبعده كذا في بعض الشروح وقال صاحب الهادي هذا اذا كانت اللام في الشيء جنسية اما اذا كانت للعهد فاعمية العين لاشتمالها جميع الموجودات بخلاف الشيء فانه مخصوص بشيء معين كزيد او عمرو او غيرهما قوله متمسكا بقوله واتى مالك ذو المجاز بدار او له قدرا حلك ذا المجاز وقد اري و ابى الخ قدر اي تقدير من الله تعالى احلك انزلك ذو المجاز موضع كان به سوق في الجاهلية يقول قدر من الله تعالى انزلك في هذا الموضع واقسم بابي مالك هذا الموضع بدار قوله قدر مبتدا والجملة التي بعده خبره والمبتدا النكرة تخصص بكونه في المعنى فاعلا والتقدير ما احلك في المجاز الاقدر واري فعل وفاعل وقوله مالك ذو المجاز بدار مفعوله وابي قسم توسط بين الفعل والمفعول وجوابه محذوف والتقدير وابي انه كذلك وذو المجاز اسم ما و بدار خبرها ولك معمول بدار والاستشهاد انه رد لام الفعل في ابي قوله وان كان

وهو الجيد واتى

موضع

شاذا او جه الشذوذ عدم كون الاب علما قوله فلما تبين اصواتنا الخ تبين وبكى واستبان جاءت متعدية ولازمة وتبين في البيت متعد وقد يغتنم الغد انه يمنع جعل الشفداء الاثنين جمع الاب يقول فلما سمعن تلك النساء اصواتنا بكين وقلن لنا نفديكم بابائنا ولفظة تكون من المصراع الثاني قوله فلما ظرف بمعنى حين مضاف الى الجملة بعده ويمكن جواب لما وهو العامل فيه والباقي ظ قوله واما ضم الفاء فلدلالة على الواو المبدل عنها الميم وفيه نظر لان الفاء عند سقوط الواو لم يكن مضموما مع فتح الميم بالاولى وفيه نظر قوله واما كسر الفاء فلانه لما عوض الخ الاحسن على مكث برده هذا التعليل وفي فم لغات غير ما ذكرت وهي التشديد مع الفتح واتباع الفاء بحركة الميم في الاحوال الثلثة وفما بالنصر فيها قوله فهذه اللغات الثلث الاخيرة مع المهموزة والمعتل الملحق بالصحيح والمقصود مخالفة للغة الاولى وجه المخالفة حالة الاضافة ظ واما حالة الافراد في الثالثة فكذلك ظ لان الاعراب في الثالثة حالة الافراد بالحركات تقديرا وفي الاولى لفظا واما في الاولين فلا مخالفة في الكل لان اعرابها بالحركات لفظا كالاولى اللهم الا ان يقال ان المخالفة ليست في الاعراب فقط بل في كونها مهموزة ومعتلة قوله وجاء هن الخ الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه المتكلمون يفرقون بين الوصف والصفة فالوصف عندهم لفظ الواصف بكريم وعالم وغير ذلك والصفة هي المعنى القائم بالموصوف وعند النحو بين الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد واصل الصفة وصفة فاعل اعلال عدة قوله عموما اي في جميع استعمالاته يعني في جميع استعمالاته يدل على معنى في متبوعه اي سواء استعمل خبرا او حالا او نعتا كتميمي فانه لا يستعمل الا ان يدل على معنى في متبوعه مثلا اذا قلت انا تميمي فانه يدل على معنى في متبوعه وان لم يكن المتبوع مذكورا او في بعض استعمالاته يدل على معنى في متبوعه نحو اي رجل فانه يدل على معنى في متبوعه اذا استعمل نعتا اما اذا لم يستعمل نعتا نحو اي رجل عندك فلا قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والوصف بها على ثلثة اضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به كالعلم واسم يوصف ويوصف به وهو ثلثة اصناف

هذا النظر العقود ذا

النعت تابع

واسم يوصف به ويوصف وهو المضمر واسم يوصف

بسماء
مافيه الالف واللام والمضاف والمبهمات واما القسم الرابع وهو ان يوصف ولا يوصف فلا يوجد في الا
المفردة وانما ذلك في الجمل فانها توصف بها ولا يوصف **قوله** فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح
فحملا لبا في عليه قيل عليه انه انما يتم ان لو كانت فائدة النعت مع التوضيح لا غير وليس كذلك لما بين ان الاصل في
وصف المعارف ان يكون للتوضيح والتخصيص فلما لم يوصف لذلك فبالاولى ان لا يوصف لغيره **قوله** والموصوف
اخص او مساو اعلم انهم اختلفوا في معنى الاخص هنا وما المراد منه فبعضهم ذهب الى ان المراد منه
الاخص المنطقي وهو ما يكون مستلزما للشيء من غير عكس مثلا اذا قلت مررت بزيد الطويل فالطويل اعم من الموصوف
لان الطول كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره وزيد المرور به لا يكون الا طويلا ودليل هو لا على ان الصفة
يجب كونها عامة بهذا المعنى انها اخص من الموصوف وتساويه لا تحتاج الى ذكر الموصوف بل يكتفى بها نحو
رايت الانسان الادمي فانه لا فائدة في الجمع بينهما لافادة كل منهما ما يفيده صاحبه وبعضهم ذهب الى
ان المراد بالاخص هنا الاعرف لا الاخص المنطقي لانه لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول لقيت الشيء العجيب وظاهر انه لا يطلق العجيب على كل ما يطلق عليه الشيء واما في النكرات فانك تقول رايت
شيئا ابيض وايضا لو اريد الاخص المنطقي لانتقض بمثل الحيوان الضاحك فان الموصوف اعم من الصفة
فلا يكون المراد ذلك بل المراد ان المعارف الخمس اذا وصف بعضها ببعض كان من الواجب ان يكون الموصوف
اعرف من الوصف لان الموصوف هو المقصود واجيب عن الاول بانه ممنوع وعن الثاني بان النكرات يجوز
وصف الاعم منها بالاخص كقولك شيء طويل وعلم نافع وذكر حيلا لان الغرض من وصفها تقليل عمومها عدم الاطراد
مع تساويهما الصفاتها في عدم التعيين فلا يلزم محافظتها على تقديم الاخص على الاعم وعن الثالث
بانا لا نسلم ان الحيوان اعم من حيث المفهوم وان كان اعم من حيث الخارج فان مفهوم الضاحك
شيء له الضحك وهو لا يلزم ان يكون حيوانا والا لكان الحيوان داخلا في طبيعة الضاحك ولكان الضاحك
مستلزما للحيوان وليس كذلك اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان الشارح اشار الى المذهب الثاني بقوله

اى

٥٤

اي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة والى المذهب الاول بقوله او يجب ان يكون اخص من الصفة
او مساويا لها من حيث المفهوم زعما منه ان لفظ المتن يحتمل كليهما وليس كذلك لانه لو كان المراد بالاخص
فيه المعنى الاول لوقع قوله او مساو ضايعا لما عرفت من استدلالهم هذا ولعمري ان هذا الموضع مما لم ينقب درة
ولم تركب مهرة محذوه منه وان لم اكن اهلا لذلك **قوله** حملا على الصفة يعني لا يقال هذا اذا اريد الصفة
اما اذا اريد البدل وغيره فلا كلام في الجواز **قوله** وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اي تعريف اسماء الا
باعتبار معانيها ومدلولاتها التي هي في نفسها انما تحصل باللام لانه الموضوع لتعريف الشيء باعتبار نفسه فاختص
وصف المبهم باسم الجنس ذي اللام الا بالمضاف اليه او الى خبره لان الاضافة تعرف الاسم باعتبار التعلق لا باعتبار
معناه في نفسه الذي هو المقصود هنا **قوله** واما قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا الخ الهجو ضد المدح والشتم
من باب ضرب وما في ما بك بمعنى ليس واسمها محذوف في التقدير ما بهذا المذكور من عجب خبرها وبك حال
المعنى ساعد كونها موصولة الا انه يلزم زيادة من في الاثبات والاستشهاد انه عطف الايام على الضمير
المجرور المتصل بدون اعادة حرف الجر وحمله الشارح على الشذوذ والحديثي على الضرورة اكتفاء بما سبق **قوله**
وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرا البيت لابي دواد وتوقد اصله تتوقد وقوله اكل امرء الهمزة للاستفهام
وكل مفعول تحسبين والياء فاعله وامرء مفعوله الثاني ونار معطوف على امرء ونارا على امرا الثاني و
الاستشهاد مذكور في الشرح **قوله** فلما قال يقرر امر المتبوع اي يعين ويحقق ذلك التابع المعنى الذي يدل
عليه المتبوع ويمكن في نفس السامع خرج العطف بالحرف والبدل لان احتمال ارادة متعلق المتبوع معهما
مثله مع عدمهما اي كما انك اذا قلت جاء زيد احتمل ان يكون الجائي متعلق زيد واسند الى زيد مجازا
فكذا اذا قلت جاءني زيد واخوك بخلاف ما اذا قلت جاءني زيد نفسه فانه لم يبق ذلك الاحتمال **قوله** ولما قال في النسبة
او الشمول اي يثبت ذلك التابع ما دل المتبوع عليه من امره في نسبة الحكم الى نفسه او في نسبته الى جميع اجزائه
قوله واعلم ان الحد المذكور لا يتناول الجمع واجزائه اجيب عنه بان تناول الحد هذه الاشياء لان المراد

المراد بالتقرير المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية وح فلا حاجة الى قوله فلو قال الخ قوله
او نسبة شئ غير المتبوع الى شئ غير المتبوع كما في افواههم وكما في قولنا ان زيدا قائم قوله فان انت
تاكيد لفظى مع انه لم يكرر اللفظ الاول اجيب بانا لسنا نعنى بتكرار اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول
بعينه حتما بل او يجئ مرادفه ثم يكون ما نحن بصدده فلا حاجة الى قوله فالاولى ان يقول اللفظ بتكرير اللفظ
الاول او باتيان مرادفه قوله اى والتاكيد المعنوى بالفاظ معدودة مع الشبعة المذكورة وما اخذ منها
بالشبه الجمع قال المالكى جميع وعامة عند سيبويه بمنزلة كل وان غفل عنهما سائر النحاة اعلم ان النفس والعين
يعبر بهما عن حقيقة الشئ اذا اجريا تاكيدا ومعناهما اثبات الحقيقة والكل مشتق من تكلله الشيب
اذا احاط به ومنه الاكليل واما اجمعون فلفظه من الجمع فمعنى كله اجمع واجمعون وجمعاء وجمع وكلا وكلتا
العموم واكتع من قولهم اتى عليه حول كتيع اى تام ومنه ما بالدار كتيع اى احد حكاه يعقوب وقال الجوهرى سمعته
من اعراب بنى تميم وابتع بتقديم الباء التحتانية الواحدة على التاء الفوقانية بثنتين طول العنق مع شدة
مغرزه وذلك يدل على اجتماع القوة وابصع بالصاد المهملة من البصع وهو الجمع قال الجوهرى سمعته من
بعض النحويين ولا ادرى ما صحته قال وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس بالعالى وهو من قولهم جبهته
تبضع اى تسيل عرقا لان فيه تتابعا هذا كله من الصحاح وكلام ابن جنى يشعر بانه لا اشتقاق لهذه الالفاظ
كبطشان في قولهم زيد عطشان بطشان فتكون ح من الاتباع التى يذكر لشدة التوكيد وعدم فيها
التوافق في الوزن ولام الفعل قوله ولقائل ان يقول كان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع الخ فيجوز
ان يقال اختصم الرجلان كلاهما دفعا لارادة الجمع قوله وهو اى الباقى خمسة وهى كل واجمع واكتع وابتع
وابصع قوله لكن باختلاف الضمير في الكل اى في لفظ الكل لان الكل واجمع يلبسان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يلبسان العوامل كثيرا اى انما جاز تاكيد الضمير المذكور بالكل واجمع بلا تاكيد بالمنفصل
لان الكل واجمع يليان العوامل قليلا اى يقعان غير تاكيد كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكلا آتيناه

كما

كما وعلما من كل ما يكون لحاظر ما لكن قليل فلا يظن انها فاعل او مفعول يعنى ان اللبس فيهما اقل لملازمتها
للتبعية في الاعم الاغلب بخلاف النفس والعين فانهما اسمان يليان العوامل كثيرا اى يعمل فيهما العوامل الا لحكم
التبعية يقول طابت نفس زيد ورات نفسه وجاء بنفسه وكذلك العين فلو قال الواو زيد قام نفسه واخوك
خرج عينه من غير توكيد جاز ان يظن انهما فاعلان للفعلين اللذين قبلهما لوقوعهما في اكثر الاحوال غير التاكيد
هذا تحقيق كلام الشارح وفى جعله اجمعين كالكل في هذا الحكم نظر لان الكل وان وقع غير تاكيد في بعض المواضع
الا ان اجمعين عوض لا يقع كذلك كل اى لا يلى العوامل فلا شتبه بالفاعل ولا كذلك الكل فالاولى ان يقال الا ان
الكل يلى العوامل الخ واجمع وما كان من لفظه اضعف في التبعية من كل ولذا قدم عليه فاذا لم يشترط التاكيد
مع كل فمعه بالطريق الاولى ثم من النحاة من قال ان الضمير المنفصل والنفس والعين كلاهما تاكيد للضمير
المرفوع المتصل لانه المقصود بالتاكيد ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تاكيد لضمير المتصل والنفس او العين
للضمير المنفصل لانهما بعده فهو احق بالتاكيد بهما من الاول لوجود الفصل بينهما وبين المتصل بالمنفصل
قوله واكتع واخواه اتباع لاجمع الخ هذا اذا جعلت هذه الالفاظ غير مشتقة كما هو مذهب ابن جنى واما اذا
كانت مشتقة فيكون موضوعة مفيدة ما يفيده اجمع ويكون مثله في التعريف ولزوم التبعية افرادا او جمعا هكذا
افاده الحديثى قوله اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب اعلم ان في هذا اربعة اقوال المشهور ما ذكره الشارح
والثانى لابن كيسان انه لا بد من تقديم اجمع واما البواقى فلا ترتيب فيها والثالث انه يجوز حذف اجمعين لكن
يجب رعاية الترتيب في البواقى والرابع انه يجوز حذف اجمعين ولا يجب رعاية الترتيب في البواقى ولكل منها شهادة
تركنا ما لخوف التطويل ثم ان لهم فيما ذكر وجهين احدهما ان الثانى تاكيد للاول والثالث للثانى وهكذا و
الاخر ان الجميع تاكيد للمؤكد الاول قوله واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه الخ قال صاحب الهادى لا يبعد
جعل هذه الاسماء توكيدا لفظيا فانا اذا جعلنا اكتعين ابصعين ابتعين توكيدا لاجمعين مع انها لا
توافق اجمعين الا في لام الفعل فلان يجعل هذه الاسماء توكيدا مع توافقها الاصل في اكثر حروفها كان اولى

اطلقنا الجنين

اى ان كون تعمل العوامل قليلة

هذا الكلام وهو مشعر بان اكتع وابصع وابتع اذا جعلن تواكيد لاجمع كن من اللفظي فقد بر قوله والاول
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال بعضهم لاشتمال الاول على الثاني وبه اخذ
الحاجبي وابو البقاء لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى الثاني فيجي الثاني ملخصا لما دل عليه الاول متمما له وقيل لان
الثاني مشتمل على الاول وقال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة
ما هو جزء منه فصح ابداله منه وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الى المبدل على البدل لتعديه وبتم لان الاعجاب
في نحو اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب
زيد ثوبه ظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شي منه واليه ذهب الاندلسي وجلال الدين العجدواني ويرد على هذا
بدل البعض نحو اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله الى الحسن في الاشتمال ولكن لا يقدح
هذا في اختصاص التسمية لان بدل البعض لقب يختص به وهذا البدل يختص بهذا اللقب في الاصطلاح
وان وجد معناه في غيره وفي اعراب صاحب اللباب قولهم نظرت الى القمر فلكه من بدل الاشتمال خلافا لمن زعم
ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض اذا عرفت هذا فاعلم انه لا بد في بدل الاشتمال من ضمير
كما كان في بدل البعض ويكون متصلا ومنفصلا وظاهرا او مقدرا قوله قال الشاعر ذريني ان امرك
لن يطاعا الخ البيت للقطامي وقوله لن يطاعا خبر ان والتاء في الفيتني مكسورة وحلمي بدل من الياء
بدل الاشتمال وهو المستشهد ومضاعا مفعول ثان لالفيتني اي ما وجدت حلمي مضاعا قوله نحو قوله اقسم
بالله ابو حفص عمر الخ واخره ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وقصة هذا ان اعرابيا اتى
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله وقال والله ما نقبت ولا دبرت فانطلق الاعرابي فجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره هذا الشعر
يقال نقب البعير بالكسر اذا رقت اخفافه ودبر بالكسر اذا انجرح ظهره والعجف الهزال قوله ما ان بها لفظ

ان

ان زايدة اي ما بها نقب وقوله اغفر له دعاء وقوله اللهم اصله عند البصريين يا الله فحذف حرف النداء وجي بميم
مشددة عوض عنها ولهذا لا يجتمعان وعند الكوفيين يا الله امنا اي اقصدنا بالخير حذف حرف النداء من
الاول والهمزة والضمير من الاخر فبقي اللهم وقد مر والاستشهاد ظ قوله فمن مثل قول المرار انا ابن
التارك البكري بشر الخ اعلم ان التارك ان عدّيته الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والا فهو حال
وعلى التقديرين ارتفع الطير بالظرف المستقر اعني عليه وقوله ترقبه حال من الطير لكونه فاعلا لعليه ووقوعا
ضد الطائر حالا اي امن الطير وامانه ليسكن في ترقبه وقيل عليه ظرف لغو متعلق بوقوعا والطير ترقبه جملة
اسمية حال من البكري بالضمير فقط ووقوعا مفعول للترقب والاستشهاد مذكور في الشرح يقول انا ابن
الذي ترك بشرا بحيث ينتظر الطيور ان تقع عليه اذا مات يعني جرحه جراحة قربته الى الموت قوله
واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمده الحديث الخ قال النحاة لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم
بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح
لان الغلط وقع في معتمد الحديث بهذه الفائدة اوردها الحديثي قوله فالبين هو الذي لا يوجد فيه احد الطرفين
على سبيل منع الخلو فقط اي فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الطرفين بل يوجد فيه ضدهما على سبيل منع الخلو
فقط قوله لا لانها الفاظ سماه جواب سوال يرد على قوله لكونها معطوفة على الاسماء وتقريره ان تعالى لما
كان معطوفة على الاسماء فلا يكون اسماء لوجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فاجاب بقوله لا لانها
اي كونها معطوفة على الاسماء لا لانها الفاظ سماه بل لانها لا يطلق عليها اسماء الاصوات في الاصطلاح
بل الاصوات فقط قوله وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس وفي قوله تعالى ولابويه اي لابوي الميت
قوله لامتناع الفصل بين الجار والمجرور وتحقيق هذا الكلام ما ذكره الحديثي من عدم كون المجرور منفصلا
بقوله وذلك لان المرفوع والمنصوب قد يقعان حيث لم يتقدم عليهما شي او حيث لم يتقدم شي يصلح للاتصال بهما
نحو انت قائم ويوما اياك ضربت فيتعذر الاتصال بخلاف المجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره فلم يحتج الى

انفصاله فبقي على اصله في الاتصال قوله لوجود قرينة دالة على من هو له وهي الهمزة فانها تدل على انه للمتكلم
المفرد مذكرا كان او مؤنثا او النون لانها تدل على الاربعة الباقية كما ان التاء والياء قرينة للخطاب و
الغيبة كذا ذكره العجدواني وقيل القرينة في المتكلم هو التكلم ثم اعلم انه خلط لازم الاستتار بجائزه فاللازم
في اربعة افعال افعل امر المخاطب وتفعل له وافعل ونفعل وغير اللازم فيما سواها ومعنى اللزوم ان اسناد
هذه الافعال الخاصة لا تسند البتة الى مظهر ولا الى بارز وغيرها تسند الى الظاهر والى المستتر والى البارز
اذا وقع المنفصل نحو قام زيد وزيد قام وما قام الا هو قوله لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان
مفردا غائبا نحو زيد ضرب الخ فان قلت يعلم من كلامه ان استكنان ضمير الواحد الغائب غير لازم وهنا يفهم
من قوله لوجوب الخ لزوم الاستكنان قلت الغرض من قولهم استكنان ضمير الواحد الغائب غير لازم
ان اسناد الفعل الى الضمير الغائب لا يكون لازما بل يجوز ان يقام اسم ظاهر مقامه ويسند الفعل اليه والمراد
هنا انه اذا اسند الفعل الى الضمير الغائب يجب ان يسند اليه مستكنا اي لا يبرز هذا الضمير ويسند الفعل اليه
الا المنفصل قوله واما تكون الضمير اسند الصفة جارية على غير من هي له اي على غير صاحبها اي تعلقت لفظا بغير ما
هي له معنى فانه منفصل عند البصريين قوله فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب
عمرو فان قلت من اين علم هذا واحتمال عود الضمير اليهما باق سواء ابرز او لم يبرز فيكون الالتباس باقيا
في صورة الابراز وعدمه قلت لا التباس في صورة الابراز لان الانفصال عدول عن الاصل فيرجع
الى ابعد المذكورين لانه ايضا عدول عن الاصل فاذا كان الضارب زيدا وابرز يكون ذلك الابراز آية
على عوده الى ابعد المذكورين فيرتفع الالتباس ح وكذا لا التباس في صورة الاستتار لانه اصل فيرجع الى
اقرب المذكورين لانه ايضا اصل فاذا كان الضارب عمرا واستتر يكون ذلك الاستتار آية على عوده الى اقرب
المذكورين فلا التباس اما اذا كان الضارب زيدا واستتر لم يعلم انه عائد الى عمرو على ما هو الاصل فيكون
الضارب هو او عائد الى زيد على ما هو المقتضي فيكون الضارب هو فلزم الابراز ح قوله لانه اذا لم يكن يبرز فيه

ان صح

ولا مشابها

٥٧

ولا مشابها لم يحتج الى الفصل وذلك لان تخلل ضمير الفصل بين المبتدا والخبر يؤذن بانه خبر لا نعت مثلا اذا
قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا
صفة ولهذا ذكروا وقالوا ولذا سمي فصلا وانت خبير بان هذا انما يتمشى فيما اذا كان الخبر معرفة اما اذا كان
نكرة مشابهة نحو زيد افضل منك وكرا او لكن هو بور رواية هو اضحك وابكى وزيد هو منطلق اذ كان معرفة لكن لم يكن
المبتدا خاليا من النواسخ كقوله تعالى ان كان هذا هو الحق وان الله هو السميع العليم او كان الاول ضميرا كقوله
تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ونبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم وان ترن انا اقل منك مالا وولدا
فلا لا من من الالتباس اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة والصفة توافق الموصوف في الاعراب والضمير لا يوصف و
لا يوصف به وكان الالتباس على مقتضى التعليل ان لا يتخلل الا بعد ان يكون المبتدا خاليا من النواسخ سوى افعال
القلوب وان يكون غير ضمير وان يكون الخبر معرفة مع انهم اجازوه في غير ذلك كما رات والاخفش جوز وقوعه بين
الحال وصاحبه وعليه قراءة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وقد عاكفت مناهلا في سبب هذا الجواز و
منا لما من آلم الحاز با زوان كنت على خبرة من كلام الرضي حيث اجاب عنها بالاتساع لكن لم اكن به راضيا
ولم احكم به فاضاء في هذا ان استعمال الهادي الى كلام صاحب الهادي حيث قال وفائدة التوكيد وجعل الجزء
الثاني خبرا واجبا اذ لولاه لجاز ان يكون المنطلق صفة لزيد ثم قال بعده بسطر هذا هو الاصل ثم جاء لمجرد
التوكيد فيما لا لبس فيه وعد بعض الامثلة المذكورة فشفيت به غليلي وسقيت منه غليلي وهذا كما قالوا ان اللام في
ليجزي نفي الحال كما انها للتاكيد لكن قد يجيء لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى قوله ولم يحمل على
المعرفة لعدم المشابهة جواب سؤال مقدر كانه قيل لم لم يثبت هذه الصيغة فيما اذا كان الخبر غير معرفة وغير مشابه به
للمعرفة حملا على المعرفة فاجاب بانه لم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة فلا يقال زيد هو منطلق لان الخبر ليس معرفة
ولا يحمل عليها لعدم المشابهة لجواز دخول اللام عليه قوله مع قوله بانه اسم يعني عند بعضهم لا محل له من الاعراب
لانه حرف والخليل ايضا قائل بانه لا موضع له من الاعراب لانه عنده اسم قوله كالكاف في اولئك والتاء في انت

اي التباس الخبر بالصفة

اي عن الامثلة

اعلم ان سيبويه والاخفش والخليل والمازني على ان الاسم المضمر هو أنْ وان التاء ثم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه
ما اتصل به حرف تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وقال الخليل والاخفش لم تتصل بها ياء اسماء
اضيف اياك اليها وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال قوم من الكوفيين اياي واياك واياه اسماء بكمالها
وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما تختلف اواخره كالفاء والكاف والهاء والياء قوله وسمي هذا الضمير
ضمير الشان والقصة لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم يوقع في قلوب الناس والكوفيون ن
يسمونه ضمير عماد قوله مثاله هو ان من دخل الكنيسة يوما الخ الكنيسة موضع عبادة النصارى والآجاذر جمع
جوذر بضم الذال المعجمة وفتحها وهو ولد البقرة الوحشية والظباء جمع ظبي والمراد بها هنا من يشبهها
قوله ان من اي ان عملت في ضمير الشان مقدرا والتقدير انه وهو المستشهد لانه لو لم يقدر بل اعمل ان في من
لبطلت صدارته فلزم التقدير ودخل مع معمولاته فعل الشرط ويلق مع معمولاته جزاؤه وكلاهما مجزومان باسم الشرط
والمعنى ظ قوله ولم يجز نقول منصوبا على شيء قلنا لم لا يجوز ان يكون مفعولا ويكون معناه وظرفه منصوبا بخلاف المرفوع
فانه فانه لا يجوز حذفه على سبيل الضعف ايضا في يصح الاحتراز به قوله ومعنى لولا لانها على معنى زائد على التاكيد
وذلك المعنى جعل ما بعدها في تاويل المصدر كالفعل فانه يدل على المعنى الزائد الذي هو الزمان قوله كقوله في
فتية كسيوف الهند قد علموا الخ الفتية جمع فتى وقوله كسيوف الهند صفة فتية وباقي تركيبه معلوم من الشرح
والمعنى ظ والاستشهاد انما على ان المخففة من ضمير الشان المقدر والتقدير انه اعلم ان هذا الضمير يفارق
سائر الضمائر من وجوه ١ انه لا يحتاج الى تقدم ما يفسره ٢ انه لا يعطف عليه ٣ انه لا يؤكد ٤ انه لا يبدل منه والرفع بها
انها توضح والمقصود منه الابهام كذا في بعض الشروح ٥ انه لا يجوز تقديم خبره عليه ٦ انه لا يشترط عود ضمير
من الجملة اليه لانها لما جرت مجرى المفرد من حيث انها عين المبتدأ كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ لم يحتج الى
عائد كما لا يحتاج الخبر المفرد اليه ٧ انه لا يفسر الا بجملة ٨ ان الجملة بعده لها محل من الاعراب ٩ انه لا يقوم
الظاهر مقامه ١٠ انه لا يكون الا غائبا ١١ انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه ١٢ انه لا يستعمل الا في موضع يراد منه

التعظيم

التعظيم والتفخيم قوله وذان الى مثنى المذكر حالة الرفع اعلم ان الف ذان وتان ويا ذين وتين ليسا
اعرابا بل بنا بهما وليسا تثنيتين لذا وتا بل وضع للمثنى المرفوع المحل ذان وللمنصوب والمجرور ذين وكذا
في تان وتين فيكون شبه ذا وتا من المثنيات اللازمة عند من يقول ذان وتان في الاحوال الثلث وكذا
عند من يقول انها صيغ مرتجلة واما عند المالكي فهي معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل وكذا الكلام في الموصولات
قوله انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير ولهذا ذهب بعضهم الى ان الموصول
وحده لا موضع له من الاعراب وانما يكون له موضع من الاعراب اذا تم بصلته والمختار ان الموصول وحده له محل
من الاعراب بدليل ظهوره في المعرب من الموصولات تقول جاءني ايهم قام ابوه قوله وحق الموصول قال بعض
المحققين المختار عندي ان الموصول لا يجيء الا نكرات قليلة وليس شان القليل ان يجيء اذ لو قال قائل
ما حد اسماء الستة كان قبيحا قوله وصلته جملة خبرية اختلف في الصلة فالجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب
١٥ لان الجمل انما تقدر لها اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها وعند بعضهم هي معربة باعراب الموصول تبعا
منها انها صفة الموصول ليس بشيء لان الموصولات معارف باتفاق منهم والجمل لا تقع صفة للمعارف قوله
اي صلة الالف واللام بمعنى الذي والتي لا تكون الا اسم فاعل او مفعول اختلف في هذه اللام فذهب الاخفش و
المازني ومن تابعهما الى انها حرف وذهب ابن السراج والرماني ثم من تابعهما الى انها اسم ولكل منهم دلائل
اعرضنا عنها مخافة التطويل وذهب ظ راسه وتبعه صاحب اللباب الى انها منقوصة من الذي فان قلت اتفقوا
على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلام ولا جملة فكيف يصح قوله وصلة الالف واللام لا تكون الا اسم فاعل قلت
كانهم اتفقوا على ذلك اتفقوا على ان اسم الفاعل بمعنى الفعل في موضعين احدهما الواقع بعد حرف النفي او
الف الاستفهام الرافع للظاهر كما مر والآخر الواقع صلة للالف واللام بمعنى الذي ومع المرفوع به جملة واقعة
صلة للام فتكون الصلة جملة فان قلت قد سلف ان الذي يحكم على محله هو الموصول دون الصلة وههنا
في المعرب دونه قلت لما كان الموصول غير قابل للاعراب اعطي الى الصلة وكانت قابلة للاعراب لفظا

فاعرت كآخر الاعراب عن الاسم الى ما بعده لكونه حرفا واجرى على غير لغة بليت فاجعل لهذا الكلام مرفعا
فى قبو صماخى اذ شكر فانه من رموزهم المكنة وكنوزهم المخفية قوله اى الموصولات الذى الى الاولان ووزنه
عند البصرى فعل كعم وعند الكوفى الاسم منه الدال وحدها وما عداها زائد اما الالف واللام فلتحسين اللفظ كما
هو عند البصريين واما الياء فلانها تحذف عند التثنية بل قد جاء حذفها واسكان الدال فى بعض اللغات قوله
كقوله وبيرى ذو حفرت وذو طويت وقوله فان الماء ماء ابى وجدى قال الميدانى المعنى ان الماء الذى فى النزاع
ماء ابى وجدى اى ورثتها اباه وبيرى اى والبير المتنازع بيرى التى حفرتها وطويتها اى طوى البناء بالمدر
والبير بالحجر اى بناه به وترك ظرف قوله وذو الطائية بمعنى الذى واراد بعد ذكر هذا البيت للاستشهاد
نظرا لان ذو هنا ليس بمعنى الذى بل بمعنى التى لانه وقع صفة للبير وهى مؤنثة فالاولى ان يقول ومن الموصولات
ذو ويستوى فيها المذكر والمؤنث ويستشهد بهذا البيت لانهم اوردوا هذا البيت للاستواء لا لكون ذو بمعنى
الذى والذى اورده لذلك قوله لا تتقين للعظم ذو انا عارقه قوله وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدا
وخبر الخ واجيب عنه فى بعض الشروح بانه اراد بالجواز كون الحذف فصيحا وبعدم جوازه كونه غير فصيح فعلى
هذا حذف المرفوع وان كان جائزا فى بعض الصور لكن لا يكون فصيحا وفيه ما فيه لان عدم كون حذف
المبتدا او الخبر فصيحا ممنوع لانه ورد به التنزيل وان شئت فصبر جميل وعن البيت بانه لا يكاد يصح لان
الامام المرزوقى ذكر انه لا يجوز ان يكون التقدير كالذى كانوا عليه لان مثل عليه لا يجوز حذفه وهو مجرد دعوى
والذى يصلح فى صدر هذا الفصل ان يقال فى الجواب عن الاول ان الضمير المرفوع الواقع مبتدا او
خبرا الخ من ان يكون متصلا او منفصلا والاول بديهى البطلان فتعين الثانى وندعى عدم جواز
حذفه لانه اذا كان منفصلا يقوم بنفسه فيجرى مجرى الظاهر فكما انه لا يحذف لا يحذف ولكن بعدم
حذف المنصوب منفصلا مع كونه فضلة شهد المنصف والذى خالف فى هذه المسئلة من النحويين ابو
سعد ومثل لقولهم من ذا خير منك اى من الذى هو خير منك واحتج بان طول الكلام حسّن الحذف والجمع

عدم

عدم طوله اذ ليس فيه الا كلام وعن الثانى انه يحتمل عود ضمير الفاعل فى كانوا على الذى من وجهين احدهما
حذف نون الجمع وجعل كان تامة والثانى ان يكون اسم جنس يكون الكاف الشبيه فى موضع الحال اى قوما
حال كونهم مشتبهين بالذى كانوا او فى موضع الصفة وهو الظاهر فان قلت ما يصنع بقوله تعالى ايهم اشد
قلت الجواب عنه ما ذكره الزوزنى من ان الحذف لقيام المضاف اليه مقامه وهو منتف فى اخواته وقد
صح الحديث باضمامه وما ذكره ابن يعيش من انه اذا حذف عائده المرفوع بنى لنقص وقلة حصل كذلك
ما لا يحذف من اخواته ومذهب الخليل من انه مرفوع على الحكاية وتقديره من كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وانى
استفهامية ومفعول لننزعن قوله من كل شيعة نحو لا اصلن من كل قبيلة وحاصل هذا الجواب انا لا نسلم ان
اما المحذوف منها ضمير المرفوع موصولة بل هى استفهامية قوله وكذلك يقول فى الاخبار عنه بالالف واللام
الضاربه انا زيد اللام مبتدا وضاربه صلته والعائد الهاء فيه وهو الذى وضع موضع زيد وانا فاعل وزيد
خبر وانما ابرز الفاعل لان ضاربا فيه جار على اللام لانه صلة واللام لزيد وضارب للمتكلم فيكون الصفة جارية
على غير من هى له قوله لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر تاخيره اى تاخير الشان لانه يبطل صدارته فى
ايضا يلزم وقوع المفسر قبل المفسر قوله لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا عن التمييز لانهما لا يقعان الا نكرة
قوله كقوله ربما تكره النفوس الخ البيت لامية ابن ابى الصلت الفرجة التفصى من الهم وهى بفتح
الفاء تستعمل فى المعانى وبالضم فى الاجسام كالحائط ونحوه والعقال الحبل الذى تشد به ركبتا الابل
يعنى رب غم سيزول عن قرب قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب حكم عليها بانها نكرة لدخول رب عليها وحكم على
الجملة بانها نكرة لدخول رب عليها وحكم على الجملة بانها صفة على قياس نكرة رب ومن الامر اما صفة او حال
وله فرجه ايضا صفة اخرى ولكل العقال صفة فرجه والاستشهاد ههنا وقيل ان ما ههنا كافة مسوغة لوقوع
الجملة بعد رب مثلها فى قولك ربما قام زيد فيكون ما حرفا ولا يكون فيه استدلال والاول اولى لان ما اذا
جعل كافة كان واو من الامر تمام موقع المفعول تقديره ربما تكره النفوس شيئا من الامر وحذف الموصوف

وابقاء الصفة جارًّا ومجرورًا في موضعه ملفوظ على التقدير الاول لم يلزم الا حذف العائد وهو كثير
قوله والسادس صه اعلم ان ما اما اسمية او حرفية اما الاسمية فان ما تحتها نوع كثير حتى بلغها
بعض المتأخرين الى خمسة وثلثين لكن اصولها الستة المذكورة وزاد بعضهم على الستة الظرفية والمصدرية
والحق ان الظرفية داخلة في المصدرية وهو المصدرية حرف خلافا للمبرد والرماني واما الحرفية فاربع نافية
وزائدة وكافة ومصدرية عندنا وزاد صاحب الهادي المبهمة كقوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك
قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا ومعناه ظاهر والباء في بنا مزيدة في المفعول كقولهم كفى كالشيب ناهيا وفضلا
تمييز كما في فجرنا الارض عيونا والتقدير كفى حب النبي اياّنا فضلنا والوجه ان يكون فضلا مفعولا
لكفى وبنا حال منه اي فضلا كائنا بنا معنا والاستشهاد انه وصف من بالمفرد وهو غيرنا وروى غيرُنا بالرفع
فيكون خبر مبتدأ محذوف ومن جاز ان يكون موصولة وموصوفة والجملة اعني هو غيرنا صلة او صفة ولا
الاستشهاد فيه قوله قول رب من انضجت غيظا صدره النضج بالفتح الحرقة اي رب من احرقت صدره غيظا
وقوله قد تمنى الخ الجملة صفة ثانية لمن والاستشهاد على ان وصفها بالجملة وهو انضجت وكون رب لا تدخل الا على النكرة
يدل على ان من ليست موصولة قوله اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضي اعلم ان البحث عن
اسماء الافعال من وجوه حدها والدلالة على اسميتها وفائدة وضعها وموضعها من الاعراب وعلة بنائها اما
حدها فهو ما ذكره ابن الحاجب بانها اسماء بمعنى الامر او بمعنى الماضي وطعن فيه الحديثي بناء على ان الاسم لا يكون
بمعنى الفعل اصلا اذ هما حقيقتان مختلفتان وفيه نظر واما الدلالة على اسميتها فلانها تدل على معنى في نفسها
غير مقترن بزمان فان قلت كيف يمنع دلالتها على الزمان وصه يدل على السكوت المقترن بالزمان
ورويد يدل على الامهال المقترن قلت مسماها لفظ الافعال لا مدلول الافعال وهي بهذا المعنى لا تدل
على الحدث والزمان انما الحدث والزمان مدلول مدلولها لانها وضعت للدلالة على صيغ الافعال كوضع
الاسماء للدلالة على مسمياتها واجاب الشيخ ابن الحاجب ايضا عنه بان المراد بقولهم مقترن باحد

الازمنة

الازمنة الثلثة وغير مقترن ان يكون ذلك في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل واذا ثبت خروج
هذه الاسماء عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب ان نعتقد انها في اصل وضعها للمصدر ثم استعملت
للزمان على خلاف اصلها كما ان ضاربا في اصل وضعه مجرد عن الزمان ثم استعمل للزمان نحو قولك زيد ضارب
غلامه غدًا فكما صح كونه اسما مع اقترانه باحد الازمنة فكذلك هذا وهذا الجواب اولى مما ذكره الشارح في تعريف
الاسم على ما لا يخفى فان قلت التعريف منقوض باسم الفاعل بمعنى الماضي قلت قد يخفى ان مفهوم هذه الاسماء
لفظ ومفهوم اسم الفاعل ليس كذلك واما فائدة وضعها فالاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد
مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع واما المبالغة فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك اخواتها واما
موضعها من الاعراب ففيه ثلثة مذاهب احدها انه لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت بها لا
موضع له من الاعراب فوجب ان يكون الدال عليها كذلك والثاني انها في موضع النصب على المصدر لان المبني لها
يعتقد ظهور الاعراب في لفظه حكم على موضعه وكما تقول في رويد زيد ارواد زيد اي ارود ارواد او عليه
صاحب اللباب حيث قال انما قلت ذلك لان الرفع بالابتداء في اقائم الزيدان رفع ضرورة وانه شيء بعيد عن التحقيق
ولا يتحصل كونه مبتدأ الا بالاشتراك اللفظي فالحاق شيء آخر به لا يحسن لان ما ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لا
يقاس والمذهب الثالث انها في موضع الرفع بالابتداء لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية مسندة الى
فاعلها فوجب الحكم لها بالرفع قياسا على نحو اقائم الزيدان واليه مال الشيخ ابن الحاجب حيث قال في شرح الكافية
وهذا الوجه اوجه لانها اسماء جردت عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم عليها بالابتداء والفاعل ساد مسد
الخبر كقولك اقائم الزيدان فان قلت الحد المذكور غير شامل لها لانها غير مسندة اليها وغير واقعة بعد حرف
النفي والف الاستفهام لا تخرجها عنه لكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فكونها مشاركة لها في كونها اسماء
مجردة عن العوامل اللفظية كاف في وقوعها مبتدأ وقد رد هذا الجواب فيما ذكر ولقائل ان يقول ان فاعلها
غير بارز فكيف يسد مسد الخبر بخلاف الصفة فلا يصح وقوعها مبتدأ كالصفة بل لا يصح الحكم عليها لكونها متضمنة

لانه انما لم يكن كون معنى قائم بمعنى يقوم مانعا من الاعراب لان يقوم معرب ومعنى اسماء الافعال الفعل

المبنى فيكون مبنيه وان وقعت مركبة اجاب المحشى عن الاول بانها لتوغلها فى معنى الفعل استغنت

بنا عليها المستتر فيها عن الخبر واما علة بنائها فما كان منها الخبر فلوقوعه موقع الفعل الماضى وما كان منها

للامر فلا اشكال على مذهب البصريين لانه وقع موقع فعل الامر وهو مبنى عندهم واما على مذهب الكوفيين ففعل الامر

ففعل الامر عندهم معرب فالوجه ان يعلل بناؤها بوقوعها موقع الجملة لان الجملة غير معربة وهو صحيح على مذهبهم

ايضا وعلى هذه العلة يصح ان يكون اف واقعا موقع اتضجر وانما اطنبنا فى هذا المقام لانه من مزال

الاقدام واسد الهادى الى سواء الطريق وسواء ازمة التحقيق **قوله** كقطام وغلاب قال فى الصحاح غلاب

مثل قطام اسم امراة **قوله** فيقول الشعرى والزهرة الشعرى بكسر الشين الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء

وطلوعه فى شدة الحر والزهرة بفتح الهاء نجم كذا فى الصحاح **قوله** وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو

التركيب **فان قلت** ما بال اسماء الاصوات بنيت عند التركيب واسماء الحروف اعربت وهى اعنى باسماء الحروف نحو

الباء فانه اسم ب والجيم فانه اسم ج الى غير ذلك **قلت** الفرق بينهما ان اسماء حروف التهجى وضعت لمسمى

كوضع رجل فاذا ركبت استحقت الاعراب واما اسماء الاصوات فانها اذا ركبت لم يقصد

بها مسمى وانما يقصد بها حكاية الصوت او التصويت للبهيمة فلم يلحق بها التغير **قوله** وانما قال من كلمتين ولم

يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه وفيه نظر لانه يوهم ان احد جزئيه حرف وليس كذلك لان الجزء الاول

اسم فارسى ووه من الاصوات وقد مر فتذكر **قوله** والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية الخ

احترازا عن الكنايات المعربة مثل فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم ذى عقل وذات عقل والفلان والفلانة

وهما كنايتان عن اعلام غير ما ذكر وهنة وهما كنايتان عن شىء يستهجن **قوله** وقع مفسرا اى مبينا فى

كلام متكلم سواء كان هو المتكلم به او غيره مثلا ان يقول المتكلم اشتريت هذا الشىء بعشرة دراهم او بخمسة عشر

درهما فان عشرة وخمسة عشر وقع مفسرا فى كلام متكلم ثم يعبر عنه بلفظ مبهم ويقول بعد ان كان مفسرا اشتريته

بكذا

٦١

بكذا درهما وفائدة ذلك التعبير المجمل ذلك الشىء المفسر مبهما على المخاطب كما عبر عن المائة بكذا او نسيانه او استخفافا

معناه كما عبر عن القذر بالغائط وعن نكت فى الفرج وطئت وهن او ترك طوله كما عبر عن خمسة عشر بكذا

قوله فعلى هذا اى فعلى تقدير كون المراد بالكنايات ههنا ما ذكر لا يكون الخ واما عند من يفسرها بانها الفاظ

مبهمة وضعت لان يعبر بها عن عدد مفسر او حديث كذلك فكم داخل فيها لانها لفظة مبهمة يعبر بها عن عدد **قوله**

اى كيت وذيت كنايتان عن الحديث اعلم ان كل واحد منهما لا يستعمل الا مكررا بواو العطف نحو قال فلان

كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وذلك لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز فى كل منهما الضم والفتح

والكسر واصلها كية وذية فحذفت تاء التانيث وابدل احدى الياءين تاء فليس تاؤه كية وذية للتانيث

لسكون ما قبلها وللوقف عليها بالتاء **قوله** اى مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد وهى منونة تقديرا لخلاف الخبرية

فانها مضافة الى مميزها وقد جاء الجر فى كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل جره بمن المحذوفة

لا باضافة كم وقال الجزولى بالاضافة على كم لانها اذا دخلت عليها الكلمة واجيز واجاز الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية

نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز محذوف وهو نفسا اى كم نفسا حصلوا لك مملوكين ويجوز الفصل

بين كم الاستفهامية ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع **قوله** اى ومميز كم الخبرية مفرد ومجموع اعلم انه

اذا فصل بين الخبرية ومميزها بغير الظرف يجب النصب حملا على الاستفهامية كقوله كم نالنى منهم فضلا على عدم

لانه لو بقى مجرورا يلزم الفصل بغير الظرف وهو ممتنع وان فصل بالظرف فالمختار نصبه ايضا لان الفصل

ينافى بقاء الاضافة مع امكان انتصابه حملا على مميز الاستفهامية ويجوز بقاؤه مجرورا كما لو فصل بين المضاف

والمضاف اليه وهو مذهب الكوفيين **قوله** اى ويدخل من فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية والفرق حرف

من المقام ومن بيانية للتبيين قال المحشى ولو قيل المراد من فيهما مميزى الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا

ان سيبويه والخليل وكثيرا لم يجوزوا ان يدخل من ظاهرا فى مميز الاستفهامية وجوزوه مقدرا كما مر **قوله** وهو

عند الكسائى جور وقال الجوهرى القدع اعوجاج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم الى انسيها

وقوله عشاري بكسر العين والراء مضافا الى ياء المتكلم جمع عُشَرَاء بضم العين وفتح الشين المعجمة على وزن
نُفَسَاء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم نزا عليها الفحل عشرة اشهر ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع والفرزدق
استخف بالجرير في هذا البيت لان معناه خالاتك وعماتك كن من خدمي ورعاة ابلي وكن استنكف ان يحلبن
ابلي ويخدمن لحسنهن وقوله على اي على كره مني كما يقال بايع على القاضي داري وعن بعضهم ان على ههنا
بمنزلة من وقد عاء صفة لقوله خالة والباقي مذكور في الشرح قوله كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا واكاد
اغص بالماء الفرات ساغ لي الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص من الغصص بالفتح
مصدر قولك غصصت يا رجل تغص من باب علم وهو بقاء الطعام او الشراب في الحلق والفرات العذب في
الثعالبي يروى البيت عن ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد وهو المراد هنا وقصة هذا البيت
انه قيل ان هذا الشاعر قرب فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل فانه
فزال عنه الغم فانشد هذا البيت في تركيبه ظهو الاسمها دانه حذف المضاف اليه لقبل ولم ينوه ولذلك اعرب
قوله انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعرب فان قلت ما بال حيث واذ واذا واشباهها مبنية
مع انها مذكورة بتمامها قلت انها وان اضيفت الى الجملة التي بعدها الا ان اضافتها للفظ ظاهرة لانها
مضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف قوله كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا
كانجم حيث بمعنى مكان فكانه قال حيث سهيل بمعنى مكان سهيل ويروى برفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر
اي حيث سهيل موجود فحذف لدلالة الحال عليه وهي طالعا ومع الاضافة يعربه بعضهم لزوال علة البناء
اعني الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه وفي حيث ست لغات اليآء مع الحركات الثلث والواو
معها وترى في البيت من الرؤية البصرية فتقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا وتجابد له ونجم وساطعا
صفات نجما وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال على مر والاسمها (?)
ط قوله اي لظرف المكان او الوقت ظاهر كلام سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف زمان حاضر واليه اشار

الشارح

الشارح بقوله او للوقت والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجاءت وقال الحديثي تقدير فاجأت ساولي من جعل
اذا بمعنى فاجأت ويمتنع اظهاره استغناء بقوته ماني اذا وفي الكلام من الدلالة عليه فتكون الفاء لعطف
الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجاءت كما كرامة حجت ففاجأت زمان زيد قايم لا ظرفا له كما يشعر قول
الحاجبي فانه قال يلزم وقوع المبتدا بعد اذا التي للمفاجاة وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجاءت هذا الكلام
وقال المبرد وعليه اكثر المتأخرين ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف
المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث فحينئذ لا بد من ان يذكر بعدها جملة نحو خرجت فاذا زيد قايم او اسم مفرد بعده حال
نحو خرجت فاذا زيد قايما فعلى الاول اذا ظرف مكان لغو والعامل فيه الخبر وهو قايم كما تقول في الدار زيد قايم
اي خرجت فحضرني زيد قايم وقال الاندلسي وان شئت نصبت قايما على انه خبر المبتدا والعينة اذا كاللغو
الظرف في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة وقايما حال
من الضمير في الظرف والعامل في الحال في الظرف من معنى الفعل وفي اذا الفعل الدال عليه اذا وهو فاجأت
وعن الاخفش وابن جني ان اذا المفاجاة حرف دال على المفاجاة هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فانه لم
الجهد في ترتيبه ولم ادخر فضل النصيحة في تهذيبه قوله اعلم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها غالبا الخ
لكان لزوم المبتدا بعد اذا المفاجاة انما هو للفرق بينها وبين الشرطية وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدا الاصطلاحي
يحصل بالمبتدا الاصلي وهو عمرو المنصوب في قولك واذا عمرا تضربه وان كان منصوبا في الحال الا انه
كان في الاصل مرفوعا فاعل قوله او الزمان مضاف الى هذه الجملة اي لفظ الزمان المقدر مضاف
الى هذه الجملة والتقدير فمن زمان العمر موجود فحذف الزمان لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة
الى الجملة دون الامكنة فيتبادر الفهم في كل مضاف الى الجملة الى الزمان قوله لانه ليس بمضاف الى دارت
فيمتنع الخ اي كون العامل في اذ دارت لان اذ ليس بمضاف الى دارت الخ هذا عند من يجعلها للمكان
لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث كما مر فيجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واما عند من يجعلها للزمان

فلا يعمل دارت لا في اذ ولا في بين لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا في ما قبله بل العامل في اذ خبر
المبتدا المحذوف العامل في بين لان اذ ليست بمكانه حتى يلزم عمل واحد في ظرفي مكان واعلم انه لا يقع بعد اذ
المكانية الا الفعل الماضي بالاستقراء وقد يجي للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وقيل يقدره بعد
اذ لحذف المضاف وقيل انها بجعل زائدة في مثل قولنا بينا زيد قايم اذ اقبل عمرو بدليل ان الاصمعي لا يرى
الاطرحها في جواب بينا وبينما قوله لكون المعنى مبنيا عليه وذلك لانه لا يمكن ان يخبر عن الزمان الا بالزمان فان منذ
مبتدا بمعنى اول المدة وما بعده مصدر او في تاويله ولا يخبر عن الزمان بالمصدر وان جاز عكسه وانما حذف الزمان
للعلم به ولان الفعل عليه قوله وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الاجعل مذ ومنذ مبتدا لان معنى ما رايته مذ يوم
الجمعة اول المدة يوم الجمعة وما رايته مذ يومان جميع المدة يومان ولا شك ان المقدم هو المبتدا ههنا فكذلك كان
بمعناه قوله لانه نكرة غير مخصصة بوجه فان قلت اليس يقدم الخبر الظرف مصححا لوقوع النكرة مبتدا قلت نعم
لان الظرف انما يكون مصححا اذا كان ظرفا له وجميع المدة في قولك جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان
ظرفا له لكان زايدا عليه وليس كذلك اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو هذا المقدار
والكوفيين فيه قولان اخران احدهما انهم يجعلون منذ مركبة من من وذو الطائية التي بمعنى الذي فاذا قلت
ما رايته منذ يومان فاصله عندهم ما رايته من ذو هو يومان اى من الزمان الذي هو يومان فحذفوا هو ودا و
ذو اجتزاء بالضم وضموا الميم اتباعا فانصار منذ والذي حملهم على ذلك كسر ميم منذ في بعض اللغات فعلى هذا الكون
يومان خبر المبتدا الثاني ان تقديره ما رايته من اذ مضى يومان بحذف الفعل وهمزة اذ ولا يخفى ركاكة هذين
القولين قوله لانه ضعف ان المعنى لا يساعد ذلك وذلك لانها خرجت مخرج الجواب كانه لما قال ما رايته قيل
ما امد انتفاء رؤيته فقال يومان وكان الجملة المسئول بها لا موضع لها من الاعراب فكذلك جوابها قال صاحب
الهادي وقال غير السيرافي لا موضع لها من الاعراب لان الجملة اذا وقعت حالا جاز تقديمها على العامل فيها
واستعمالها وحدها ويكون فيها الواو والعايد وهذه ليست كذلك هو ظ واذ اقلت اتيته يوم كان جلة

واحدة

واحدة قوله ولكن نصبت العرب غدوة بلا ان خاصة الغدوة بضم الغين ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس
قال المالكي النصب على التمييز او على انه خبر كان المحذوفة وقال ابن الحاجب النصب ضعيف لان غدوة مضاف اليه
لكن كانه توهم ان نونها تنوين فلم يجز الاضافة ونصبت نحو رطل زيتا وهذا يدل على انها ليست تمييزا بل نصبت
تشبيها به وقال الرضي اعلم ان خصوصية غدوة بنصبها ليس من مقتضى التشبيه المذكور بل مع كثرة استعمال
لدن مع غدوة قوله واختصا بالبناء من بين ساير الظروف لعدم ظهور معنى فيهما لا نكرة اذا قلت ما رايته قط
فمعناه ما رايته في الزمان الماضي وكذلك عوض وفي قوله من بين ساير الظروف نظر قوله او لتضمنها
لام الاستغراق لدلالتهما على استغراق زمان الماضي او المستقبل قوله واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه
اما للتعريف الجنسي اى للاشارة الى نفس الحقيقة من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد نحو اهلك الناس الدينار
ع والدرهم اى حقيقة الدينار والدرهم ومنه الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع
مفرد لان التعريف للماهية واما التعريف استغراق الجنسي اى للاشارة الى الحقيقة في ضمن جميع الافراد لا الى
الحقيقة من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي
شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما
للعهد الخارجي اى للاشارة الى حصة معينة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين
ق او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية او العهد الذهني اى للاشارة
الى فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة وذلك
بعد قيام قرينة على ان القصد ليس الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها
في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وهذا المعرف
في المعنى كالنكرة لانه ليس لشيء بعينه ولهذا عومل معاملتها كثيرا كالوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا وانما حملهم على الحكم بكونه معرفة كون احكام المعارف جارية عليه من وقوعه

مبتدا او ذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها الى غير ذلك والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان
يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على ما مع ملاحظة الافراد كلها وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة واما على حصة
معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير
معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة واذا عرفت هذا ففي قوله اذا كان سوق معهودة بينك وبين
مخاطبك نظر لانه قد تقرر في علم المعاني انه انما يقال للعهد الذهني ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
واللام حينئذ فرق بين العهدين قوله اعلم فيه نظر اي في قولنا فان انت وضع للمخاطب مع كونه معناه ولا
لغيره وهذا الاعتراض يرد على اسماء الاشارة ايضا وحاصل الجواب ان لفظة انا وهذا مثلا وان
كان مفهومها التي وضعت له ليس متشخصا لكن التشخص انما هو بحسب الخارج لا بالنظر الى مفهوم اللفظ
واورد على الحديث نقضا بان قال قائل فعلى ما ذكر يكون رجل مثلا انا اي يصح له هذا الاعتبار ان
ايضا اي اعتبار انه كلي باعتبار مفهومه واعتبار انه جزئي اذا قصد به شخص معين قوله والمضاف
الى احدها معنى بحسب المضاف اليه يعني ان المضاف الى المضمر المتكلم اعرف من العلم والحاصل ان الترتيب
هكذا المضمر ثم ما اضيف اليه ثم العلم ثم ما اضيف اليه وهكذا الى الآخر قوله قالوا واحد والاثنان عدد
لو قوعهما جوابا الخ قوله لفظ الآحاد يخرجهما لانهما لم يبينا افراد جنس بل بيّنا فردا او فردين منه
ولذا قال الامام في شرحه للمفصل الواحد والاثنان ليسا بعدد وانما ذكرا معه للاحتياج اليهما فيما بعد العشرة
قوله مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء قيل عليه البحث في لفظ الاعداد لانها هي التي وضعت لكمية
آحاد الاشياء ولا ينتقض بالذراع لان الحد لا يصدق على لفظ الذراع وان اريد مفهومه فهو خارج
عن البحث قوله الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه معرب اي الجزء الاول وذلك لان الالف والياء فيه نفسها
اعراب فلم يمكن بناؤها مع قيام الاعراب بيانه ان اثني عشر اعرب من بين هذه العقود للدلالة

ان هو

على ان

على ان اصل الباب للاعراب وليس يجب ان يعلل لاختصاصهم هذا بالاعراب من بين الجميع كالاب ان
يعلل للتصغير بالهم الفود والقصوى دون الباب والعليا وذلك لان الغرض الدلالة على الاصل يجب ان
يعرب واحد من الباب ولو اعرب خمسة عشر وتسعة عشر لكان هذا السؤال قائما فلا يجب التعليل في امثال
هذا واما الاسم الثاني فانما بني لانه عاقب النون في اثنين وقام مقامها ولم يبن على الكسرة وان كان حركة
النون اما لان السكون كان قد اتاها قوله ونحو ثلاث اشيا عند الخليل وسيبويه اعلم ان ظاهر لفظ الاشيا يقتضي ان يكون
جمع شيء لان فعلا اذا كان معتل العين يجمع في القلة على افعال نحو شيخ واشياخ لكنه لو كان كذلك لكان منصرفا
لان هذا الوزن منصرف ابدا وقد جاء غير منصرف نحو قوله تعالى لا تسئلوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم
وذهب الخليل وسيبويه الى ان الهمزة للتانيث وان الكلمة اسم مفرد يراد به الجمع نحو القصباء والحلفاء والطرفاء
في انها اسم الجمع وليس بتكسير واصله شيئاء على فعلاء نقلت الى لفعاء استثقالا لتقارب الهمزتين في الآخر
فالهمزة الاولى في اشياء لام الفعل وان نسبه زائدة للتانيث فلذلك لم ينصرف وذهب الاخفش الى ان الاصل
اشيئاء على افعلاء فحذفت الهمزة المتوسطة تخفيفا ثم فتحت الياء لمجاورة الالف فوزن الكلمة افعاء وهي
ايضا غير منصرفة وذهب الكسائي الى ان اشياء افعال نظير اشياخ الا انهم لما جمعوها على اشياوات اشبهت
ما واحده فعلاء فلم تنصرف والحاصل ان اشياء تمييز لما دون العشرة لانه اما جمع او اسم جمع قوله لعدم فعل
فوق العشرة بمعنى انه مصير عدد اي مثل عدد اي لان اسم الفاعل الذي بتلك الصيغة لا بد له من فعل يكون
مشتقا منه كما اشتق الثاني من ثنيتهم والثالث من ثلثتهم ولم يوجد بعد العشرة فعل بمعنى جعلتهم احد
عشر فلذلك لا يتجاوز العشرة قوله وهو اسم فاعل من ثلثتهما بالتخفيف قال في الصحاح ثلثت القوم اثلثهم
بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلثة بنفسك ومضارع كل من تلك الافعال يفتح عينها الا ربع وسبع وتسع
وكسر في البواقي قوله وتقول حادي عشر احد عشر اعلم ان المركب الاول مضاف الى المركب الثاني فلم تصر
اربعة اسما اسما واحدا او كما شرط بها بقي معناه والاضافة بهذا المعنى اي باعتبار حاله معنوية مطلقا

اى سواء كان ما دون العشرة كثلاث ثلثة او ما فوقها وسواء قيل حادى عشر احد عشر او حادى احد عشر فان المركب الاول مضاف الى الثانى كما سمعت الآن ولفظ حادى معرب مضاف الى المركب الى ما قلنا ان هذه الاضافة معنوية لان المضاف فى هذا المعنى بمعنى واحد وبعض اى احد ثلثة وبعض ثلثة فلم يجز اعماله كما لا يجوز اعمال واحد لانه ليس فرداً من فعل عامل بخلاف الاضافة باعتبار التصيير فان اضافته لفظية اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كقولك هذا رابع ثلثة الان او غدا واما اذا كان بمعنى الماضى كقولك رابع ثلثة امس فالاضافة فيه ايضا معنوية

قوله وان شئت حادى احد عشر اجاز بعضهم فى حادى عشر احد عشر وجها آخر غير ما ذكر وهو ان يقال حادى عشر بحذف الاسم الثانى من الاول اعنى الاول من الثانى فيبقى لفظه كلفظ المركب الاول ولكن الاول معرب مضاف الى الثانى حال لا كان فهو معرب المضاف لاجل ذهاب التركيب المقتضى لبنائه ولم يمزج مع الثانى وبقى المضاف اليه مبنيا لبقاء علة بنائه وهو تضمن الحرف ويجوز ان لا يضاف وقال الشيخ ابن الحاجب بل هما مبنيان للمزج واقامة عشر الباقية مقام المحذوفة واما اذا كان المحذوف هو المركب الاخير كما هو عند البعض فالجزآن مبنيان كما كانا بلا خلاف هذا واعلم ان العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان ثلثة كما سماء حروف التهجى اذا عددت لان المعانى المقتضية للاعراب مفقوده بخلاف ما اذا قلت هذا واحد وكاف والمرة فى احد واحدى منقلبة عن واو ولا يستعمل الهمزة الا فى الاعداد المركبة والحادى مقلوب واحد ووزنه عالف ويعرف الاعداد ما دون العشرة والمائة والالف بالاضافة وما فوق العشرة بالالف واللام كما تقول الاحد عشر درهما

قوله وهى التاء والالف المقصورة الخ اختلفوا فى تسمية علامة التانيث تاء او هاء فالبصرية على الاول والكوفية على الثانى وقيل ان اصطلاح البصرية اولى لانهم اعتبروا الوصل والاصل هو الوصل لا الوقف والزمخشرى اعتبر التاء فى عدى من علامات التانيث ورد بان التانيث مستفاد من الصيغة لا من الياء

قوله وفَعَلى بفتح الفاء والعين كاجَلى بالجيم اسم موضع قال الجوهرى هو مرعى لهم معروف وفُعَلى بضم الفاء وفتح العين كشُعَبى بالشين المعجمة والعين المهملة وهو موضع **قوله** وفِعلى بكسر الفاء وسكون العين

كوفى

٦٥

كما فى الصحاح الدفلى نبت مر هذا يكون واحدا وجمعا ينون ولا ينون فمن جعل الالف للالحاق نونه فى النكرة ومن جعلها للتانيث لم ينونه **قوله** بخلاف الاخيرين فانهما لا يختصان بالمؤنث بل قد يكونان للالحاق نحو ارطى وعلقى لقولهم ارطاة وعلقاة ومعزى وذفرى فمن صرف **قوله** ونفساء وهى المراة التى وضعت حملها **قوله** وعاشوراء وهو اليوم العاشر من محرم **قوله** وغير ذلك كسيراء بكسر الفاء وفتح العين وسابياء على وزن فاعلاء بكسر العين وعقرباء واصدقاء وزمكاء بكسر الفاء والعين وتشديد الميم ونبراكاء وبروكاء كلاهما بفتح الفاء **قوله** وكل عضو زوج الانادرا بالجر لكونه معطوفا على عين اعلم انهم ذكروا ان كل ما كان من اعضاء البدن زوجا فهو مونث كاليدين والعينين والرجلين الا الحاجب والخد فكل ما كان واحدا فهو مذكر الا الطحال والكبد والكرش **قوله** وغير ذلك كالتصغير والحال والخبر واسقاط التاء من عدده **قوله** اذا لم يلتبس اى بجواز التذكير انما هو اذا لم يلتبس المؤنث بالمذكر كقولك حضر القاضى اليوم امراة اما اذا التبس كما اذا سمى امراة بزيد فانه لا يقال حضرت القاضى زيد لا فع الالتباس **قوله** وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء البيت لجرير واوله على باب استها صلب وشام الاخيطل شخص من نصارى العرب صلب جمع صليب للنصارى وشام اى خال يعنى ولدت الاخيطل امراة على باب استها علامات يعنى انها عارف بذلك الموضع الاخيطل مفعول لقد ولد ام سوء فاعله صلب مبتدا وشام معطوف عليه وخبره هو الجار والمجرور المتقدم والجملة صفة ام سوء والاستشهاد على انه ترك الحاق العلامة بولد لوقوع الفصل عنده من فاعله بالمفعول وذكر الاندلسى ان ام سوء منتصب لفاعل ولد وهو من قبيل واسروا النجوى الذين ظلموا **قوله** والذى عدل مبتدا وقوله وقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى خبره وقوله المؤنث الذى ذكرناه خبر ان فى قوله على ان المراة والمؤنث الذى ذكره هو المؤنث اللفظى **قوله** واعلم انه يلزم من قوله وهو قوله اذا اسند الفعل الى ضمير غير الحقيقى وجب الحاق العلامة واذا اسند الى ظاهره جاز وقوله ان يجب فاعل يلزم وقوله ان يقال فاعل يجب واجاب عنه الشيخ ابن الحاجب بان تانيث اسماء الاعلام كطلحة مستثنى عنه فانه لا يعتبر لفظها فلا

مونث مسندا ولا عدد مميزه بها بل يعتبر معناها لانها نقلت عن معانيها الاول الى مدلولات اخر فاعتبر فيها
مدلولاتها الثانية التى هى المقصودة منها فاعتبار تانيثها يوهم اعتبار مدلولاتها الاول فيختل المعنى قوله
وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقى فى لزوم تانيث الفعل يعنى لم يعتبر الزوم تانيث الفعل فى المونث الحقيقى
نحو زينبات مثلا فاجاب بقوله اجراء لباب جمع غير المذكر السالم مجرى واحد اوله ولم يفعل بالعكس لترجح اعتبار
التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اى فان قيل لم لم يلتزموا تانيث الفعل فى المونث غير
الحقيقى كما فى المونث الحقيقى اجراء لباب الجمع مجرى واحد اقلنا لترجح اعتبار التانيث بحسب اللفظ اى التانيث
غير الحقيقى كرجال على اعتبار التانيث بحسب المعنى اى على اعتبار التانيث الحقيقى نحو زينبات فحمل التانيث على غير
الحقيقى يكون اولى لان حمل المرجح على المرجح عليه يكون اولى واليق وانما قلنا ان اعتبار التانيث غير الحقيقى مرجح
على اعتبار التانيث الحقيقى لان الاول اقرب الى المذكر من الثانى وهو ظ وحكم ظاهر التثنية حكم المفرد فى
الحقيقى وغيره لمماثلة بينهما وهى العدالة والقرب الى الرسول صلى الله عليه وسلم وكونهما كوكبين مضيئين
قوله ولم يذكر الم هذه الانواع وهى الاسم الصحيح والملحق به والمعتل باللام قوله يقول لهيمان فى لهى
وهو اللهو قوله يقول اعشان فى اعشى وهو الذى لا يبصر بالليل قوله يقول فى قرا قراء ان القراء بضم القاف
وتشديد الراء جمع قارى كما يجوز ان يكون مبالغة له ويجوز ان يكون قراء بضم القاف ايضا مبالغة للقارى بمعنى
العابد من تقرا اى تنسك والجمع قراءون وفتح القاف غير مذكور فى الصحاح قوله يقول فى صحراء صحراوان
ذكر صاحب المظهر ان اصل صحراء بالالف المقصورة للتانيث وزيد بعدها الف لمد الصوت ثم اخرجت الالف
التانيث عن الفعل الصوت ليكون علامة التانيث فى اخر الكلمة ثم ابدلت الف التانيث همزة بان حركت الالف
قوله مقصودة بحروف مفردة اى بالحروف التى تكون فى مفرد ذلك الجمع قوله لعدم حروف مفردة اذ
المفرد زيد وعمرو وبكر او رجل عند الاخفش وليس فى رهط وغيره حروف هذه الافراد قوله لان صيغة
المفرد لا تبقى حال الجمع فى اكثر الامر نحو حمار وحمر والاولى ان يقول لان حروف المفرد لا تبقى لان الصيغة

لا تبقى

لا تبقى لان الصيغة لا تبقى فى جميع جمع التكسير بل تتغير اما لفظا او تقديرا اللهم الا ان يكون يراد اخراج جمع
المصحح وهو بعيد عن الصواب لان مجى جمع التكسير كثيرا غير معلوم وايضا الظاهر ان هذا الحد مخصوص بجمع التكسير
فلا يصح اخراج المصحح ليحتاج الى الاحتراز عن المصحح بقيد اخر قوله والظاهر ان يقول ان قوله مقصودة زائد
الخ قلنا هذا اذا كان بحروف مفردة متعلقا بدلا اما اذا لم يتعلق به فلا نم زيادتها بل هى بها يتعلق بها قوله
بحروف مفرده والدليل على انه متعلق بها ذكرنا كونه بالباء فانه لا يقال دل به بل عليه فعلى هذا لا يكون قوله اعلم
ان الاولى اولى او نقول قوله مقصودة احتراز عن نحو رجال علما كما صرح به الحديثى حيث قال وانما قال مقصودة
لئلا يتوهم دخول رجال ونحوه اذا جعل علما قوله لانه التمر ليس بجمع ليس على ما ينبغى لان المقصود اثبات عدم كون
الحد صادقا عليه وذلك انما يكون بانتفاء قيد من قيوده لا بانتفاء المحدود لانه من المعلوم انه اذا انتفى المحدود
انتفى الحد قوله بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضه ذا قائم يعنى لا لجمع الغرب نظرا الى معانيه المختلفة فان
معناه المعروف الدرق وهو يجى بمعنى السير فلا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها غير ماش
قوله اعلم ان الاسم الذى يراد جمعه بهذا الجمع اما اسم او صفة الاولى ان يقول ان اللفظ الذى يراد جمعه
الخ لئلا يلزم تقسيم الشى الى نفسه والى غيره قوله وكذلك لا يقول فى مفعال ومفعيل كمكثار لكثير الكلام و
منطيق للبليغ ومنه فعال بفتح الفاء نحو حصان ورزان ومفعل بكسر الميم نحو مدعس ومطعن فان المذكر
والمونث فيهما مستويان وذلك لانها امثلة عدلت بها عن اسم الفاعل للمبالغة والكثرة فلم تجر على افعالها فى الحروف
فصارت كالمنسوب نحو دارع ولابن وتامر فكان المنسوب لم تلحقه الهاء لعدم كونه جاريا على الفعل
فكذا هذا قوله وفروقة وضحكة قال فى الصحاح الفرق بالتحريك الخوف وقد فرق بالكسر تقول فرقت منك ولا تقول
فرقتك وامراة فروقة ورجل فروقة ايضا ولا جمع له ورجل ضحكة على وزن همزة اى كثير الضحك وضحكة بالتسكين
الذى يضحك منه وكذلك المراة قوله وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزاع السنة واحدة السنين
واذا جمعت بالواو والنون كسرت السين وبعضهم يقول بالضم والاوز وزن جمع الاوز وهو الطير المائى

قال الشارح البلبلي وهذا التعريف
يشمل الجمعين المكسر والمصحح
لان التغيير امر عام فتارة يكون
بنقصان الحروف وتارة يكون
بزيادة حرف من غير تغيير البنا
ء وكذلك في جمع التصحيح

والحرة ارض فيها حجارة سود وقد يقال الاحرون ايضا كانه جمع احرة وقلون بضم القاف جمع قلة
ايضا بضم القاف وهي خشبة بقدر اصبع يضرب بخشبة فتثب عن موضعها وهو لعب الصبيان ويروى لغون
بالغين وهو جمع لغة وثبون جمع ثبة بضم الثاء وتخفيف الباء وهي الجماعة قوله بل عوض عن تاء التانيث
المقدرة كما في ارض وذلك لان الارض اسم مونث والاصل ان يدخل المونث علم التانيث للفرق بينه وبين
المذكر فكان تاء التانيث فيها مرادة محذوفة فعوض عنها بهذا الجمع وفتح الراء لهذا ضرب من التغير مساقط
ان حقه الكسر ولتعلموا ان سبيله لو جمع بالتاء ان يفتح راءه قوله او عن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة
اما الاعلال ففي سنة لان الاصل سنوة او سنهة وكذلك قلون لان الاصل قلو وثبون لان الاصل ثبي واما الا
دغام ففي حرة لانه لما كان مضاعفا اشبه عينه ولامه حرفا واحدا انصار كالمحذوف لامه وقيل انه لم يجمع جمع السلامة
بلا تغير عن حاله بان يقال حرات او احمرة وقيل احرة وكذا في ارون وفي قوله او عن الاعلال والادغام تسامح
لان الادغام ايضا عندهم اعلال قوله وهو في لغة السماجة من سمج بالضم والجيم اذا قبح قوله نحو حمامات
وسرادقات قوله اعلم انه لا يجوز جمع المذكر الخالي من تاء التانيث بالالف والتاء لانه ان قصد تانيثه فجمع
التكسير يحصله وقد شذ من ذلك كل اسم مفرده مذكر لم يستعمل جمع تكسيره الا نادرا فانه يجمع بالالف والتاء نحو
حمامات بالتخفيف قال الجوهري الحمام عند العرب ذوات الاطواق من نحو الفواخت والقماري وساق حر والقطا
والوراشين واشباه ذلك يقع على المذكر والانثى لان الهاء انما دخلته على الذكر والانثى لانه واحد من
جنس للتانيث وعند العامة انها الدواجن وكان الكسائي يقول الحمام هو البري واليمام هو الذي يالف
البيوت ويدجن فيها وجمع الحمامة حمام وحمامات وحمائم وربما قالوا حمام للواحد ويحتمل ان يراد بالتشديد
لان الجوهري قال والحمام بالتشديد واحد الحمامات المبنية والسرادقات جمع السرادق وهو الذي يمد فوق
صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق كذا في الصحاح ومن ذلك سبحلات وسبطرات وسبحانات
ورمضانات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة والمحرمات ورجبات قوله ومن فعل تفعيل الخ

وقد يجيء على مفعل مثل مرزق ومرزقا وهم كل مرزق وعلى فعال مثل سلام وكلام وهو اسم مصدر كسبحان قوله
كقوله امن رسم دار مربع ومصيف البيت للحطيئة وآخره لعينيك من ماء الشؤون وكيف رسم الدار اثرها والا
من المربع والمصيف مطر الربيع والقيظ والشؤون جمع الشان وهي مواصل قبائل الراس وملتقاها ومنها يجيء
الدموع قال ابن السكيت الشانان عرقان ينحدران من الراس الى الحاجبين ثم الى العينين كذا في الصحاح
والوكف من وكف البيت وكفا اي قطر والمعنى امن رسم دار مربع ومصيف ذلك الماء الذي يقطر من عينيك
فرسم مصدر ودار مفعول به ومربع ومصيف فاعل وهو المستشهد وقوله من رسم دار متعلق بعينيك وهو متعلق
بالمحذوف في محل الرفع خبر وكيف ومن ماء الشؤون متعلق بمحذوف في محل النصب حال من وكيف ويحتمل ان يكون
متعلقا بوكيف قوله وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه النكاية ايصال القتل والجراحة الى الاعداء
يخال يلطن يراخي الاجل اي يوخر الاجل ويطول العمر قوله ضعيف خبر مبتدا محذوف اي هو ضعيف
والنكاية مصدر واعداءه منصوب به وهو المستشهد والفرار ويراخي الاجل مفعولا يخال قوله الا ما
شذ نحو اسهب فهو مسهب الخ اسهب الرجل بالسين المهملة اذا اكثر من الكلام واحصن الرجل تزوج
الخ الرجل اي افلس اعشب المكان اي صار ذا عشب اي كلاء واورس المكان اي اصفر ورقه بعد
الادراك ايفع الغلام اذا ارتفع قوله اعني الاعتماد على المبتدا الخ وزاد بعضهم الموصول نحو مررت
بالضارب زيدا قوله كيت الكتاب لحافظوا عورة العشيرة الخ العشيرة القبيلة والنطف بفتح النون اللطخ
بالعيب يقال هم اهل الريب والنطف وقد نطف الرجل بالكسر اذا اتهم بريبة ويروى وكيف مكان نطف
وهو العيب يقال ليس عليك في هذا وكف اي منقصة وعيب الجوهري اورد البيت في باب الفاء في فصل
الواو وتركيبه ظاهر والاستشهاد حذف النون من الحافظو مع انه لم يضف قوله ولقائل ان يقول لانم
انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل الخ قال الحديثي وينبغي ان يذكر قيدا يخرج اسم التفضيل المشتق من الفعل
اللازم فيزاد في آخر حد الصفة المشبهة بلا زيادة على غيره لكن لا حاجة الى ذكره لانه ظاهر معلوم لكل احد وكانه

مذكور قوله فعال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه اعلم ان المانع هو باب شاذ وسنده كونها اضافة
الشيء الى نفسه وذكر ان مراده منه ان اصله حسن وجهه بالرفع لان المعنى عليه والاصل في عمله الرفع لان فعله
رفع واضافة الشيء الى فاعله اضافة الشيء الى نفسه وما في بعض الشروح من ان الحسن هو الوجه فاضافة
الحسن الى الوجه اضافة الوجه الى الوجه يؤول اليه واجيب عنه بان الاصل فيها الخفض لانها للثبوت كما مر
فيكون من اضافة عام الى خاص لان الحسن ولئن سلم ان اصله الرفع فانما اضيف بعد ان اخرج الوجه عن كونه
فاعلا بان نصب تشبيها بغلامه في زيد ضارب غلامه ثم اضيف فلا يكون من اضافة الشيء الى نفسه وقيل ان
الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه قوله لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها
باسمي الفاعل والمفعول فجوازها بطريق الاولى اعلم ان صفة المشبهة مشابهة لمطلق اسم الفاعل لازما كان او غيره
ومشابهة العام لا تستلزم مشابهة الخاص حتى يحكم بجواز المسائل في اللازم منهما بالاولوية وان اريد بالجواز فيهما
الجواز في المطلق فممنوع كما يجيء قوله وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير المتعدي اعلم ان اسم الفاعل
المتعدي واسم المفعول المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيدا
ومعطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف ينبغي ان
يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله هو والا نشتبه باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل من
الفعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي الى واحد فلما اريد نصبهما المتعلق وهو الفاعل
حقيقة توسعا ولتصح اضافتهما اليه شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول او التمييز
ثم اضيفا اليه والصفة لما كانت شبيهة باسم الفاعل من حيث المعنى لتقاربهما بالفاعل شبهت به في جميع انواع
عمله تكميلا للشبه وتوسعا ولما لم يكن لها مفعول يضاف اليه او ينصبه جوز اضافتها الى الفاعل ونصبها
اياه تشبيها بالمفعول او تمييزا على ما مر واذا شبهت الصفة به فتشبيهه وتشبيه اسم المفعول اللازم بهما
متعديين اولى او نقول لما شبهت في العمل تشبيه هو اسم المفعول بها فيما اختص بها على التعارض

قوله اعلم ان الحد المذكور مشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الخاتم واجيب عنه بانه شاذ وقيل ان معنى احنك
الشاتين اشدهما اكلا فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها وكذا آبل من حنيف
الخاتم معناه اشد الناس تأنقا في رعي الابل واعلمهم بها فيجوز ان يكون من أبل الرجل بالكسر ابالة فهو آبل
اي حاذق بمصلحة الابل وقيل انه شاذ ولكن لا من هذا الوجه بل من جهة انه بني من المزيد فظاهر الزمخشري كان من الشاذ
اول وآخر فانه لا فعل لهما واما قولهم هذا اخصر من ذلك ففيه شذوذان لانه بني من مزيد مبني للمفعول وهو
اختصر واصل المثل آبل من حنيف الخاتم وحنيف على صيغة التصغير اسم رجل حسن الدراية لرعي الابل والخاتم
قبيلة قوله فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب اعلم ان سيبويه يجري المزيد مجرى المجرد لان همزة افعل
حذفت بحيث الى فعل فليس فيه كثير عمل فيكون مراده انه يجيء من الثلاثي غالبا وان لم يذكر قوله ولا يستشكل بمثل
قوله ولست بالاكثر منهم حصى البيت للاعشى وآخره وانما العزة للكاثر المراد من الحصى العدد والكاثر الغالب اي
لست بالاكثر منهم عددا وانما العزة للغالب وقيل المراد بالحصى الذهب والفضة ونصب حصى بالتمييز ولما تقرر ان لا يجمع
الجمع بين من التفضيل والالف واللام وجب ان يتاول الامثال هذا او تاويله في هذا البيت ان منهم لا تتعلق بافعل
التفضيل بل بلست وقيل هي للتبيين ومن التي تستعمل مع اسم التفضيل لابتداء الغاية وقيل انها متعلقة بمحذوف
يكون في موضع الحال من التاء في لست كما في قولك انت من بني فلان الشجاع تريد انت كائنا من بني فلان
الشجاع وقيل انها بمعنى في كما ذكره الشارح قوله كقوله تعالى يعلم السر واخفى ذكر ان المراد من الاخفى حديث
النفس وقيل السر ما ستره في نفسك وانت تعلم به واخفى من السر ما هو مستور في نفسك وانت لا تعلم ولهذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم والله اعلم به مني وما حذف منه لفظ من على سبيل اللزوم آخر نقول جاءني زيد ورجل آخر ويكون
مطابقا مع ان استعماله بمن قوله ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه النقض جواب سؤال مقدر تقديره ان
يقال انكم اذا اطلقتم زيد افضل الناس كما قلت فيجعل زيد على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فيكون مفضلا
وزيدا على نفسه فاجاب بقوله ولا يلزم الخ قوله نحو نصيب اشعر اهل جلدته نصيب على لفظ التصغير اسم شاعر

والمراد من اهل طلة اهل لونه وهم السودان وانشد نصيب شعرًا للوليد بن عبد الملك وقبل الفرزدق فاستحسنه فقال
لو انت اشعر اهل جلدتك وقيل انه لما قال الفرزدق ذلك انف منه وقال جعلني مثل شعر السودان والمراد نصيب
شاعر اهل طلة لا ان اهل طلة شعراء ونصيب اشعر منهم **قوله** ولا يعمل في مظهر اي لا يعمل اسم التفضيل
في الفاعل والمفعول به الا عند تحقق الشرائط التي ستذكر لان كل ما عمل عمل الفعل لا بد وان يكون له فعل بمعناه
كما في اسم الفاعل وغيره ولما لم يكن لافعل التفضيل فعل بمعناه في الزيادة لم يعمل الا عند وجود الشرائط فانما
يعمل لانه يكون بمعنى الفعل كما ستذكر ان شاء الله تعالى فان قيل ما ذكرتم منقوض باسم الفاعل الذي للمبالغة
اذ ليس له فعل في المبالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لها ايضًا بمعناها في الثبوت اجيب عن الاول بانه
محمول على اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة بخلاف افعل التفضيل فانه ليس فيه ما يعمل في الظاهر ليحمل عليه غيره وعن
الثاني بانها وان لم يكن لها فعل بمعناها لكنها مشابهة باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتؤنث بخلاف
افعل التفضيل لانه ليس جاريا على الفعل ولا شبيها بالجاري على الفعل اذ لم يشبه اسم الفاعل في التثنية
والجمع والتذكير والتانيث في قولك زيد افضل من عمرو وهو الاصل والحاصل ان افعل الذي استعمل بمن
اصل وهو ليس بمعنى الفعل ولا شبيها بالذي يجري على الفعل من المشتقات العاملة حتى يعمل في الظاهر كالصفة
المشبهة فانها وان لم تجر على الفعل لكنها تشبه ما يجري على الفعل كما مر ذكره واذا كان ما هو الاصل لا يعمل في
الظاهر فلان لا يعمل غيره اولى واحرى وانما قلنا ان المستعمل بمن اصل لانهم اجروا افعل التفضيل
مجرى فعل التعجب لتقربه منه في المعنى ولذا قال فلم يبن الا ما بني منه فعل التعجب وما استعمل من افعل التفضيل
بمن يوافق فعل التعجب في لزوم الافراد بخلاف غيره ولا شك ان ما وافق الاصل في اكثر احكامه اصل بالنسبة
الى ما خالفه وفي قوله في المظهر اشارة الى ان عمله في المضمر لا يتوقف على تحقق الشرائط وكذا لا يتوقف
عمله في غير الفاعل والمفعول من الظروف والحال وغيرها اذ رائحة الفعل اعني الدلالة على الحدث
كافية في العمل **قوله** الا اذا كان لشيء استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي لا يعمل افعل التفضيل في الفاعل

والمفعول به

والمفعول به الظاهر الا اذا تحقق الشروط وهي ان يكون افعل التفضيل صفة لشيء من حيث اللفظ وهو في المعنى
لسبب في ذلك الشيء ويكون ذلك السبب مفضلا اي ثابتا له زيادة الفضل باعتبار الاول اي باعتبار ما اجري عليه
اسم التفضيل من حيث اللفظ على نفسه باعتبار غير الاول يعني يكون السبب مفضلا على نفسه اي ثابتا لغيره زيادة
الفضل عليه باعتبار غير الاول وهو عين زيد والحاصل ان السبب مفضل ومفضل عليه باعتبار المحلين ويكون اسم
التفضيل في سياق النفي بهذا شرط في الكتاب وتوضيحه انما يكون بمثال فنقول قوله باعتبار الاول حال من الضمير
المستكن في مفضل الراجع الى السبب وقوله على نفسه متعلق بمفضل المقدر وقوله باعتبار غيره حال من المجرور في
نفسه وهو مفعول بواسطة الحرف فصح مجيء الحال عنه وتقدير الكلام فضل السبب حال كونه مصاحبا وملابسا
اعتبار الاول وفضل على نفسه حال كونه مصاحبا وملابسا اعتبار غيره وقوله منفيا حال من المستكن في كان مثاله
ما ذكره المص رحمه الله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على الرجل من حيث اللفظ لانه
صفته لكن ما هو احسن من حيث المعنى هو مسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار انه في عين الرجل مفضل على نفسه
باعتبار انه في عين زيد وهو المعنى بقوله في عين زيد حال من المجرور في منه اي كائنا في عين زيد وقوله في عينه
حال من الكحل مقدم عليه وذكر صاحب الهادي ان في عينه ومنه وفي عين زيد متعلقات باحسن **فان قلت**
يتبين كون الكحل سببا للرجل **قلت** المراد بالمسبب المتعلق وانما كان الكحل متعلقا له لانه مظروف عين الرجل
التي هي جزؤه ومرتبط به بالضمير وقيل الكحل جعل سببا لحسن العين فالكحل مسبب اي مجعول سببا فالمراد
من المسبب المعنى اللغوي وقيل يمكن ان يحمل المسبب على معناه المتعارف لا على المتعلق وذلك لان المفضل
بالحقيقة للعين لا للكحل واذا كان كذلك فيكون العين سببا للكحل في المفضل والكحل مسببا **فان قلت**
فالسبب على ما ذكرتم يكون سببا للعين لا للرجل وقد صرح بخلافه **قلت** اذا كان المفضل بالتحقيق عين الرجل
يكون ايضا للرجل فيصح ان يقال الرجل سبب الكحل كما صح ان يقال عنه سبب له فلا منافاة بهذا ما تيسر لي جمعه بعد تصفح
الكتب المشهورة والعجب انهم اثبتوا للمسبب زيادة التفضيل على غيره باعتبار انه في عين الرجل ولغيره عليه باعتبار

زيد هو

انه ن عينُ وظاهر ان المراد من هذا التركيب تفضيل الكحل الذي في عين زيد على الكحل في عين كل رجل ولم
ازل اُجيلُ قداح نظري في شروح المفصل والكافية حتى رايت في بعض شروحها ما نقوته وهو ان المعنى ان
الكحل فاضل في عين زيد مفضول في عين غيره وليس المعنى ان الكحل في عين زيد مفضول وليس في عين غيره
من الرجال فاضل فيثبت ان ما بعد من هو المفضل وما قبلها هو المفضل عليه لان النفي يقتضي ذلك واظن ان هذا القول
بالنظر الى صورة الاثبات وفيه تسامح لان البحث في النفي وقال الامام المحقق ركن الدين الحديثي انما سمي مفضلا
عليه ابقاء لحكمه قبل دخول النفي ومراده من الحكم غير ظاهر قوله لانه بمعنى حسن استدل على عمل اسم التفضيل في الظاهر
عند وجود الرابط بوجهين احدهما انه عند ما صار بمعنى الفعل الذي اشتق هو منه فعمل لذلك وانما صار بمعناه عند
تحققها لان قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد مع قوله ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه
في عين زيد مثلا متلازمان طردا وعكسا على معنى انه كلما صدق التركيب الاول صدق التركيب الثاني وعلى العكس والتساوي
بين الشيئين في الصدق آية كون كل واحد منهما بمعنى الآخر وانما قال مثلا لان معنى الثاني نفي
مساواة حسن كحل عين الرجل لحسن كحل عين زيد وهو مستلزم اثبات زيادة حسن كحل عين زيد لان النفي هو
الطارد اثباته ولما كان المراد في الموجب اثبات المساواة بين حسن كحل عين الرجل وبين حسن كحل عين
زيد كان المراد في المنفي نفي تلك المساواة والكلام في ان حسن كحل عين الرجل ليس زائدا على حسن كحل عين
زيد لان تشبيه الشيء بالشيء يقتضي ان لا يكون المشبه زائدا على المشبه به فيثبت المرام وهو تفضيل حسن كحل عين
زيد على حسن كحل عين الرجل وكذلك معنى المثال الاول تفضيل حسن الكحل الذي في عين زيد لان المتكلم اذا زعم
زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد استعمل اسم التفضيل الواقع في الموجب مبالغة لحسن كحل عين
الرجل على حسن كحل عين زيد لانه لم يرض بمساواته فاذا اراد المخاطب نفي قول المتكلم ينبغي ان يحمل معنى كلامه
في المنفي ايضا على المبالغة وهي لا تكون الا اذا حمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل
فلا يكون معناه نفي زيادة حسن كحل عين رجل لان نفي زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد

كحل

يحتمل مساواته لما في عين زيد فلا يكون فيه مبالغة لكن المقصود حصول المبالغة في المعنى فيستلزم ان يحمل على زيادة
حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين رجل ليستلزم نفي زيادة حسن كحل عين رجل كذا مساواته فيحصل ما قصد من
المبالغة فاذن كان معنى المثال الاول كالثاني في تفضيل حسن كحل عين زيد فحصل المطلوب وهو كون اسم التفضيل
في معنى الفعل فعمل لانتفاء مانع العمل واذا ثبت ان الشروط المذكورة تاثير في جعلها اسم التفضيل في معنى الفعل
علم انه ان فقد شيء منها يلزم ان لا يكون في معناه فلا يعمل في الظاهر واما اشتراط النفي فلانه لو كان مثبتا لم يكن
في معنى الفعل الا ترى ان قولك رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد معناه التشبيه ومساواة الكحلين في
الحسن بخلاف قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والوجه الثاني من الوجهين ان الكحل في المثال
لو لم يكن مرفوعا بالفاعلية لكان مبتدا لانتفاء احتمال شيء آخر لان احسن لا يصلح لان يكون مبتدا والا لكان
المبتدا اقبل صلوحه للابتداء اسعد في الخبر لان الكحل خبر مقدم على مصحح كون احسن مسندا وهو منه على ان كون
المبتدا نكرة والخبر معرفة ممتنع لكن الثاني اعني كون الكحل مرفوعا بالابتداء باطل اذ يلزم الفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو متمم لمعناه وبمنزلة جزئه وهو منه باجنبي وهو الكحل على تقدير ان يكون مبتدا لا يكون معمولا لاحسن
فيكون اجنبيا وانما قلنا انه متمم لمعناه وبمنزلة جزئه لان احسن ومنه بمنزلة المضاف والمضاف اليه وهما كلمة واحدة
وكما لا يجوز الفصل بين اجزاء الكلمة كذلك لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة فيمتنع الفصل بينهما بالكحل على تقدير ان يكون
مبتدا واما اذا كان مرفوعا بالفاعلية فلا يلزم الفصل بالاجنبي لانه ح يكون معمولا له والمعمول لا يكون اجنبيا
فان قلت على تقدير كون الكحل مسندا اليه تقدم منه عليه فلا يلزم الفصل بالاجنبي ح ولا استيفاء الخبر قبل المصحح على تقدير جعل
احسن مبتدا اجيب بانه انما ادعينا وجوب ارتفاع الكحل بالفاعلية وعدم جواز حمله على خلافه في مثل هذا التركيب فاذا
قدم منه لا يمتنع حمله على خلافه لتغير التركيب على ان الجاربردي رحمه الله في شرحه يقول ولو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور
معنى فيلزم اضمار قبل الذكر غير سائغ لانه يكون من تتمة الخبر في نية التاخير وهو جائز نحو في داره زيد قوله ولك
ان تقول الى اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى اخصر من الاولى وهي ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين

زيد فحذف الضمير من منه وفي من في عين زيد وادخل من في عين زيد فبقي ما ذكرناه واعلم انه لا بد من تقدير
ذلك المتعلق وهو الكحل مضافا الى عين زيد ليصح المعنى فالتقدير من كحل عين زيد قوله فان قدمت ذكر العين
انما اورد هذه العبارة بحرف الشرط لقلة استعمالها وكثرة الشعر ولذا احتاج الى نظيرها من كلام الفصحاء
قال الحاجبي ولك ان تقدم المفضل عليه معنى على افعل وهو عين زيد وتسميته عين زيد مفضلا عليه انما هو على
رايه وتاويله قد مر وقال معنى لان المفضل بالحقيقة العين لا الكحل فيكون باقي الكلمات محذوفا مستغنى عنه
للعلم به فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل بتقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه فيها الضمير
المجرور الاول عائد الى عينا والثاني الى الكحل والثالث الى عين زيد فهذه العبارة كما ترى اخصر لفظا من العبارتين
المذكورتين مع ان معناها معناهما اذ المراد تفضيل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين غير زيد مثل في العبارتين
فان قلت المانع من ارتفاع الكحل بالابتداء وهو الفصل بالاجنبي منتف في هذه العبارة فينبغي ان يجوز رفع احسن
قلت اجيب عنه بوجهين احدهما ان هذه العبارة فرع العبارة الاولى فكما انه لا يجوز في الاصل لا يجوز في
الفرع وثانيهما ان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن قوله وهو مثل ما انشد سيبويه صدر البيت
لسحيم بن وثيل الرياحي قوله ولا ارى كوادي السباع اقل به ركب مثل قوله ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
حيث تقدم المفضل عليه على اسم التفضيل فتقديره ولا ارى واديا كوادي السباع حين يظلم اقل به ركب منهم
به الضمير في به المذكور للوادي الموصوف بالكاف وفي به المقدر لوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الاولى
قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تائة منه في وادي السباع فاقل جرى من حيث اللفظ على واديا وهو في
المعنى لسببه وهو الركب مفضل باعتبار من هو له وهو قوله به مفضل على نفسه باعتبار وادي السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منه وادي السباع اي من ركب وادي السباع قوله واديا
مفعول لا ارى والجار والمجرور اعني كوادي السباع حال منه او مفعول ثان وقوله حين يظلم حال من وادي
السباع والعامل فيه معنى التشبيه اقل صفة لواديا وقوله ركب فاعل اقل وهو المراد بالاستشهاد والجملة الفعلية اعني

قوله اتوه صفة ركب والتائة التوقف في التلبث وهو نصب على انه تمييز من اقل اي توقفا او مفعول مطلق من اتوه
لانه نوع من الاتيان وقيل على انه حال اي متلبثين لشدة الخوف قوله الا خوف عطف على قوله على تائة اي
جعلته حالا وقوله الا ما وقى الله استثناء مفرغ وما مصدرية اي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى الساري وقوله
ساريا منصوب بوقى وقيل حال من ضمير الخوف وقيل تمييز منه قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اعلم ان الاعراب
في الاسم وضع كل واحد من وجوهه على معنى فالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للاضافة لان المطلوب من الاسماء
هذه المعاني واما الفعل فاعرابه لا يدل على معنى لان المطلوب من الفعل بيان صدور الفعل من الشخص في زمان
من الازمنة الثلاثة وهذا المعنى لا يتغير بتغير حركة الاخر الا ترى ان قولك هو يضرب الآن يدل على صدور الفعل
في الزمان الحاضر لا يتغير هذا المعنى برفع الباء ونصبها وجزمها بخلاف قولك ما احسن زيدا فان كل واحد
من رفع زيد ونصبه وجره مخالف للآخر كما مر قوله اي لام الجحود لام زائدة لتاكيد النفي الى وانما سميت بهذه
اللام لام الجحود لمجيئها بعد النفي لان الجحد عبارة عن نفي ما سبق ذكره قوله كقوله سا ترك منزلي لبني تميم الى
منزلي مفعول سا ترك ولبني تميم متعلق به والحق من لحق يلحق اي ادرك معطوف عليه واستريح كالمنصوب
بان المقدرة بعد الفاء والاستشهاد انه نصب الفعل بعد الفاء وليست بعد الاشياء الستة والجواب انه شاذ
مع ان الرواية المشهورة لا لحق بالحجاز فعلى هذا تكون الفاء عاطفة واستريح منصوب بعطفه على الالحق وقد قال
انه لم يكن من اللحوق بالحجاز على ثقة فاجراه مجرى ما كان غير واجب وقدر الشرط في المعنى والى هذا اشار بقوله
واراد به ان الحق استريح اي اراد به ان الاول سبب الثاني قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله الى البيت لابي
الاسود الدؤلي الخلق الطبيعة وحركت اللام للوزن والاسكان ايضا جائز على ان يكون مضمرا لقوله لا تنه
اي لا تنه عن خلق وتفعل انت مثله فانك اذا فعلت ذلك يكون عارا عظيما قوله عار خبر مبتدا محذوف اي النهي
عن شيء والاتيان بمثله عار عليك وعظيم صفة عار والاستشهاد نصب تاتي بعد الواو في جواب النهي ويروى
وتاتي بسكون الياء وجعله مرفوعا على الحال اي وانت تاتي مثله اي لا تنه عن شيء في حال تيانك مثله

قوله للبس عباءة الى البيت لميسون بنت بحدل الكلابية والمعنى ان لبس الخشن من الملبوس مع قرة العين
احب الي من لبس الشفوف يقال قرت عينه تقر بالفتح في الماضي والكسر في الغابر نقيض سخنت والشف بالفتح
ستر رقيق قال ونحو ستر احمر رقيق من صوف يستشف ما وراءه وتركيب ط والاستشهاد انه نصب
تقر بان المقدرة بعد واو العاطفة قوله فمن الحروف التي تضمر بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان
بعده وهو حتى والواو والفاء واو ولام الجحود وقسم يجب وهو اللام اذا دخلت على لا النافية كقوله تعالى
لئلا يعلم وقسم يجوز وهو اللام اذا لم تقع بعدها لا والواو العاطفة فان قلت ما موضع ان المضمرة مع الفعل
بعدها من الاعراب قلت ذكر عبد القاهر انه يجيء على ثلثة اقسام احدها ان يكون موضعها الرفع بالابتداء
والخبر محذوف كما اشار اليه الشارح في تقدير الامثلة الثاني ان يكون موضعها النصب كقولك لي مالا
فانفقه وكما لو قلت لئن تستقر لي مالا فان انفقه اى ليس استقراره فانفاقه الثالث ان يجوز فيه الرفع
والنصب كقولك اذهب فيذهب زيد اى ان شئت كان التقدير ليكن منك ذهاب فادراك وان شئت كان التقدير
اذهب ان تذهب فتدرك قوله وكقوله ان تحرف بنا الغداة تجدنا البيت لابن همام السلولي العدا جمع
عدو وقال في الصحاح قال ثعلب يقال قوم اعداء وعدى بكسر العين فان ادخلت الهاء قلت عداة بالضم
والعيس الابل البيض الباء في بنا زايدة لانه يقال صرفت الرجل والغداة فاعل تحرف وتجدنا جزاء الشرط ط
وتحرف الجملة في محل النصب مفعول ثان لتجدنا والاستشهاد ان ان جزم تحرف وتجدنا قوله وكقوله متى ما
تلقني فردين ترجف البيت لعنترة تلقني من اللقاء فردين اى منفردين ترجف اى تضطرب وتتحرك
روانف جمع رانفة وهي طرف الالية الاستطارة التفرق والانزعاج والمراد به هنا التحرك من قولهم
استطير الشيء اذا تحرك واصله تستطاران بنون مخففة قلبت الفا للوقف يعني اذا التقيتني في حال كوننا فردين
لا يعينني احد ولا يعينك احد يتحرك اطراف اليتك من خوفي ومن يخاف من احد يتحرك طرفا اليتيه قالوا
تلقني فعل الشرط وفردين حال من الفاعل والمفعول وترجف جزاء الشرط وروانف اليتك فاعل ترجف

وتستطارا

وتستطارا معطوف عليه والاستشهاد ان متى ما جزم فعلين قوله وكقوله متى تاته تعشو الى البيت للحطيئة
يمدح بغيض بن شماس وهو من بني سعد بن زيد مناة عشوت الى النار اعشو اليها عشوا اذا
استدللت عليها ببصر ضعيف متى كلمة شرط وتاته مجزوم بها وتعشو فعل وفاعل تخلل بين الشرط وجزائه وهو
في محل النصب بالحال اى عاشيا لان المضارع اذا تخلل بينهما ان شئت رفعته على الحال وان شئت جزمته على
البدل يجد جزاء الشرط وخير نار مفعوله وعندها ظرف وخير موقد فاعله والجملة صفة نار يجد هنا يقتضي
مفعولا واحدا لانه من وجدت الضالة والاستشهاد ان متى جزم فعلين كما رايت قوله كقوله فاصبحت
انى تاتها تلتبس بها البيت للبيد بن ربيعة بن مالك وسبب انشاء هذا الشعر ان عم لبيد اسمه عامر الملقب
حامية لجار لبيد فغضب لبيد وانشد قصيدة من جملتها هذا البيت وقيل كان عمه قد ضرب جاره بالسيف
الضمير في تاتها وبها للداهية تلتبس اى تختلط كلا مركبيها اى كلا جانبي تلك الداهية اى قدامها وخلفها
شاجر اى مضطرب ويتحرك تحت رجلك يقول فعلت فعلا لا تخلص بشؤمه من داهية تهلكك من قدامك وخلفك
وتحت رجلك شبه الداهية بالدابة الشموس متى ركبها الراكب سقط منه تاتها جملة فعلية وفعلها مجزوم بانى
وتلتبس ايضا مجزوم بها وهو المستشهد كلا مركبيها مبتدأ وشاجر خبره وتحت رجلك ظرف شاجر والجملة
في محل النصب على الحال بالضمير فقط ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر وان مع معمولها خبر اصبحت قوله
وامثلته قوله ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة البيت لطرفة ارى فعل من افعال القلوب والعمر مفعوله
الاول وكنزا مفعوله الثاني وناقصا صفة كنزا وكل ليلة ظرف ناقصا وما شرطية وتنقص مجزوم من
النقص ينقص الايام فاعله والدهر معطوف عليه وينفد ايضا مجزوم من باب علم قال في الصحاح
نفد الشيء بالكسر نفادا افنى والاستشهاد ان ما الشرطية جزم فعلين كما رايت قوله كقوله واذا تصبك
من الحوادث نكبة الى النكبة واحدة نكبات الدهر يقول اصابته نكبة اى مضرة ونكب فلان فهو منكوب
وغيابة الجب قعره وكذا غيابة الوادي والمراد هنا الغم فستنجلي اى فستزول وتنكشف تصبك

مجزوم باذا وهو المستشهد نكتة فاعله فاصبر الفاء جزائه واصبر جزاء اذا فكل غيابة الفاء تعليلة وكل
غيابة مبتدأ او فستغنى خبره ودخول الفاء على خبر المبتدأ اذا لم يوصف مما تستشفه الضعف ويحتمل
ان يكون التقدير وكل غيابة تصيبك او يكون الفاء زائدة **قوله** كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها المغاني
جمع مغنى وهو المنزل وقفارا من القفر وهو المكان الخالي من الماء والنبات والرسوم جمع الرسم وهو الاثر
يقال رسم الدار اثرها اي صارت منازل العشيقة خالية واثارها مندرسة كان لم توهل و تونس سوى اهل
من الوحش مغانيها اسم اضحت وقفارا خبرها ورسومها مبتدأ وتوهل فعل وفاعله ضمير عائد الى الرسوم وسوى
طرف توهل قدم عليه والجملة خبر رسومها ورسومها مع الخبر خبر بعد خبر لاضحت ويحتمل ان يكون رسومها
بدل الاشتمال من مغانيها وكان لم الى الآخر خبر بعد خبر لاضحت والاستشهاد انفصل بين لم ومعموله وهو
توهل **قوله** اعلم ان المراد بالسبب معنى السبب في العقل يعني يحكم العقل ان الثاني يوجد عند وجود الاول
يعني يكون وجوده معلقا عليه فان طلوع الشمس في المثال وان كان سببا لوجود النهار لكن بالنظر الى
الخارج واما عند العقل فبخلافه **قوله** ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة الخ الخليل الفقير
المختل الحال المسغبة الجوع من سغب بالكسر يسغب سغبا اي جاع الحرم بكسر الراء الحرمان ويروى بفتحها
يقول ان اتى الممدوح فقير يوم جوع يقول مالي ليس بغايب وليس بممنوع خليل فاعل اتاه يوم مسغبة ظرفه
يقول جزاء الشرط لا يعني ليس غايب اسمها ومالي خبرها والصواب ان يجعل لا لنفي الجنس وعلى معنى او غايب
خبره ولا حرم معطوف على لا غايب وتقدم الخبر ابطل عمل لا والاستشهاد على انه رفع يقول قال الجوهري وانما
رفع يقول وهو جواب الشرط على معنى التقديم عند سيبويه كانه يقول ان اتاه خليل وعند الكوفيين على اضمار
الفاء اي فيقول اعلم انه اذا قدم الجزاء نحو انت طالق ان دخلت الدار واكرمك ان تكرمني فعند البصريين
الجملة المتقدمة دالة على الجزاء وليست بجزاء والتقدير انت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وعند
الكوفيين الجملة المتقدمة هي الجزاء من غير تقدير جزاء آخر **قوله** كانه قال اكثف يتم الناس اي اكثف

عن الحدث يتم الناس **قوله** مثال الامر قيل انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل
على سبيل الاستعلاء وههنا ليس الغرض بيان ذلك بل القصد الى تعريف نوع من الصيغة التي تدل على
طلب الفعل واليه اشار الشارح بقوله هذا اصريف امر المخاطب الخ وقال الزوزني في شرح اللباب انما قال
مثاله دون ان يقول الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع المخصوص من الفعل اشتهر في المصدر فاراد ان الامر هو
يعين ان المقصود اللفظ لا المصدر **قوله** وانما قال وحكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا خلافا
للكوفيين فانه عندهم معرب واصله بااللام ثم حذف للكثرة ثم حرف المضارعة للهرب من الالتباس وجوابه
مسطور في المطولات **قوله** فانه فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب قال الامام الاندلسي في المحصل
شرح المفصل واورد على تعريف المتعدي ان غير المتعدي يتوقف تعقله على الفاعل ولذلك عده المنطقيون
بانه اللفظ الدال على معنى لموضوع غير معين يتوقف على تعقل الفاعل في الجملة وان لم يكن معينا واجيب عنه
بان الفعل لا يتوقف تعقله من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل العلم ولا نخطر بالنا من يقوم به ولذلك
يقول في رسمه صفة يتعلق بالشيء على ما هو به من غير ان يتعرض الى ذكر الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في تعقله
لوجب التعرض اليه في حده كما وجب التعرض للمتعلقة وقيل ان الزمان والمكان يتوقف عليهما تعقله وهو غير صحيح
فانا نعقل الفعل مع الذهول عن ذلك نعم وقد لا يوجد الا كذلك لكن لا يلزم من ذلك ان يتوقف تعقله عليهما
كان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان وان لم يكن ذلك داخلا في حقيقته فلا يتوقف تعقله على تعقلهما
هذا ما افاده ذكي الامام في التحقيق وفخر الانام في التدقيق **قوله** وغير المتعدي يصير متعديا باحد
ثلثة اشياء واعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى ستة الثلاثة التي ذكرت والرابع استفعل مع ما زيد عليه من
التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجته والالف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يتضمن الفعل
معنى فعل آخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع فبهذه الستة يصير الفعل في المعنى بحيث يتوقف تعقله على
امر لم يكن قبل ذلك فيلتحق بما اصله كذلك وليس نعني ان التعدي بهذه الحروف يكون من غير تغيير حصل بها

للفعل لان الفعل يكون باصل معناه متعديا وليس المراد ايضا ان هذه الالفاظ باعتبار لفظها توجب
ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التصيير بها لان الفاظها يكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير
هي التي يكون للتعدية الا ترى انك تقول اكب زيد وموتت المال ولا يكون ذلك تعدية وتجرث بالقدوم ولا توجب
الباء تعدية وانما يكون للتعدية اذا كان معناها التصيير فاذا قلت ذهب زيد واذهبت زيدا صار متعديا
بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء المعنى الاول في اصله واعلم ان الزمخشري مثل للمتعدي
بالحرف قولك غضبت على الضيعة ورده الاندلسي بانه غير مستقيم اذ معنى التصيير فيه مفقود الا ترى انك اذا
قلت غضبت الضيعة وغضبت على الضيعة صح ولا يجد على افادت تصيرا فبطل ان يكون من قبيل ما نحن فيه
نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه لكن لا باعتبار هذا التعدي الذي نحن فيه كما تقول
الفعل اللازم يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي والفرق بين التعدي الذي نحن بصدده
وبين غيره قد حققناه في الحواشي المعمولة على شرح التصريف للعلامة التفتازاني واعلم ان الفعل الواحد يتعدى
بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني تكثر في حروف الجر تظهر كما فاذا اردت
ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة
قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي قوله وتتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري
الخ وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت قوله اعلم ان افعال القلوب لما ذكر افعال القلوب
فيه نظر لانه كان معلوما من المتن فلا حاجة الى ايراده قوله اعلم وقد يستعمل اريت استعمال ظننت فيقال اريت
زيدا منطلقا وكذا ارى وترى وكذلك القول اذا دخل عليه همزة الاستفهام لانه بالهمزة يصير مشكوكا فيه فيشبه
الظن كقولهم متى تقول زيدا منطلقا اي متى تظن زيدا منطلقا قوله وفيه نظر لجواز حذف كل واحد
من المبتدا والخبر لما مر ذكر الاندلسي انه يجوز الاقتصار والحذف في افعال القلوب عند دلالة الدليل
كما يجوز في المبتدا والخبر ولكن لا يسمى هذا الحذف اقتصارا لان المحذوف مراد منوي وانما حذف

لفظا

لفظا وهو مراد معنى بخلاف المفعول الثاني من باب كسوت فيتحقق الفرق بين هذه الافعال وباب كسوت لان
الحذف لا يجوز فيها الا بدليل وفي باب كسوت يجوز سواء كان هناك قرينة تدل على المحذوف او لم يكن فحصل الجواب
عن النظر المذكور وقد اجاب عنه الشارح الجديد ان نقلا عن الكشاف فليطالع ثمة وعن الآية الكريمة ان تخلو
دال على البخل فيجوز الحذف قوله اي ومن خصائص هذه الافعال انه يجوز الغاؤها اذا توسطت بين المفعولين قال
الامام الحديثي اعمال الملغى في المفعول المطلق بين الحسن والقبح اذا كان ضميرا او اسم اشارة وقبيح اذا كان
مظهرا مضافا الى ياء المتكلم وان لم يكن مضافا فهو اقبح نحو زيد ظننته او ظننت ذاك او ظني او ظنا منطلق
اذ العامل الملغى عن حفظ معموله دون معمول فعلى هذا اسقط ما قيل انه اذا الغي بالتوسط مثل زيد ظننته مقيم
مثلا ينكشف بعد في الضمير قوله اعلم اني لم اعرف فائدة الحكم في قوله حكم معناها فلعله يمكن ان يقال ان معنى
صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه فهو محكوم الانتقال فقد اعطي صار وخبره حكم معناها
وكذلك معنى كان في قولك كان الله عليما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرا عليها فقد اعطي كان
وخبره حكم معناه فافهم فانه لطيف وذكر الحديثي ان معناه لاعطاء الخبر حكم معناه اي اثره من ثبات
ونفي وصيرورة واستمرار الى غير ذلك قوله كقوله تيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن الخ البيت لابن احمر والتيهاء
البادية التي يتيه فيها الماشي والقفر الخالي والقطا نوع من الطيور والحزن الارض الصلبة فراخا جمع فرخ
بيوض جمع بيض بمعنى كثير البيض … تسرع مثل المطي كما يسرع هذا الطير الى بيوضه بعد ان صارت فراخا يعني
اسراعه الى الافراخ اشد من اسراعه الى البيض والتقدير كانت بيوضها فراخا اي صارت وهو المستشهد
وكانت هنا من الناقصة ولكن الاختلاف فيها في المعنى قفر صفة تيهاء والمطي مبتدا وقطا الحزن خبره كان
واسمها الضمير وكان مع اسمها وخبرها خبر المبتدا بيوضها اسم كان وخبرها مقدم عليها وهو قوله فراخا
والجملة حاله قال صاحب الهادي لو حملنا كان على معناها من غير نظر الى صار لكان قد اخبر بان البيوض
فيما مضى كانت فراخا وهو محال قوله اذا مت كان الناس الخ الشماتة من شمت بالكسر يشمت شماتة اذا

فرح سلة العدو والنعي من مدح الناس والناس مبتدا وصنفان خبره وشامت بدل من صنفان او
خبر محذوف المبتدا والمقدر احدهما شامت وآخر مثن معطوف عليه وقوله بالذي متعلق بمثن وكنت اصنع
صلة الذي والاستشهاد ان كان فيها ضمير الشان والجملة بعدها خبرها **قوله** فان قيل اذا كان الامر
كذلك اي اذا كانت الناقصة ثلثة كما قررنا كان الواجب الخ **قوله** لامتناع كون اقسام الشيء قسيما له اعلم ان
قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيمه هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر مثلا اذا
قسمت الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسيما للآخر
ومعنى كون قسم الشيء قسيما له ان يكون ذلك قسما منه في الواقع وقد جعلت انت قسيما له ومعنى كون التقسيم
قسيما منه عكس ذلك واذا عرفت هذا فالجواب عنه بقوله قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول ليس بصواب لان
تجويز كون اقسام الشيء قسيمة له لترك الاطالة ممنوع مع انه لا فرق بين العبارتين في الاطالة غير ان لم قدم
اقسام الناقصة على الانواع الاخر والشارح عكس ذلك فالصواب ان يقال انه ما جعل اقسام الناقصة قسيمة
لها وانما يلزم ذلك ان لو كانت الاقسام معطوفة على ناقصة وليس كذلك بل قوله ومعنى صار معطوف على قوله
لثبوت وقوله ويكون فيها ضمير الشان ايضا كذلك كما هو معنا معترف به **قوله** وانما خص الاول بالناقصة
مع ان الاخرين كذلك اعلم ان بعضهم طعن في هذا الجواب بانه لم يشر بالناقصة الى شيء من الاقسام الثلثة
وجوابه انه لما سلم كون كل من الثلثة اقساما للناقصة فعدم تسليم اطلاق الناقصة عليها يكون ابرد
من الثلج **قوله** ولكون كل واحد منها للطمع الحصول والاشفاق قال سيبويه معنى عسى الطمع والاشفاق
اي طمع فيما يستقبل واليه اشار بقوله لطمع الحصول واشفاق ان لا يكون **قوله** كقوله عسى الغوير ابؤسا الغوير
تصغير الغار قال الاصمعي اصل هذا المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم فيه عدو فقتلوهم
فصار مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه شر وقال ابن الكلبي والغوير ماء لكلب معروف وهذا المثل تكلم
به الزبا لما تنكب قصير اللخمي بالاجمال الطريق المنهج واخذ الغوير **قوله** كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه

ايضا

الخ الكرب الغم والفرج الفرج والبيت لهدبة بن الخشرم وكان من فصحاء بادية الحجاز ويجوز ضم الفاء وفتحها
فالضم له والفتح لابن عمه وكان هدبة قتل ابن عم زيادة بن زيد الحارثي فحمل الى معاوية فتقدم عبد الرحمن
اخو المقتول الى معاوية فادعى عليه قتل اخيه فقال معاوية ما تقول يا هدبة فقال اتريد ان يكون الجواب شعرا
او نثرا فقال شعرا فقال شعرا فيه مواضع الاقرار فقال معاوية اراك اقررت فقال هدبة هو ذاك فطلب منه عبد
الرحمن ان يقيده منه فكره معاوية قتله ووجه به الى المدينة ليحبس بها حتى يبلغ ابن زيادة فقال الشعر الذي منه الاستشهاد
في السجن فبلغ ابن زيادة فعرضت عليه عشر ديات فابى الا القود فلا فعه اليه فقتله وشاهد في البيت ظرف
ان من خبر عسى وهو قليل والكرب اسم عسى والذي نعت للكرب وفرج اسم كان ووراءه خبره ويجوز ان يكون تامة
وفرج فاعل لها **قوله** كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا البيت لرؤبة واوله ربع عفاه الدهر طولا فانمحى
الربع بفتح الراء المنزل وعفاه درسه وانمحى من محاه يمحوه محوا ويمصح معناه قوله ربع مبتدا وعفاه الدهر خبره
وطولا تمييز والفاء عاطفة وانمحى معطوف على عفا واسم كاد هو ضمير الربع وان يمصحا خبر كاد والالف للاطلاق في
الاستشهاد على استعمال كاد مثل استعمال عسى في ان الخبر فعل مضارع مع ان **قوله** اذا غير النأي المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح وفي بعض الروايات اذا غير الناي والنأي البعد والهجر بفتح الهاء الفراق
والرسيس بالمهملتين ونية بمعنى اذا غير هجران الاحباء المحبين وزال المحبة عن قلوبهم لم يقرب زوال حب
مية وهي اسم معشوقته بمعنى اذا لم يقرب زوال حبها فكيف بزوال حبها وتركيبه ظاهر والاستشهاد مذكور في الشرح
قوله والا لم يكن لتخطئتهم وجه قال الامام الانف لسي روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فوقف
ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية فلما وصل الى قوله اذا غير النأي الخ فناداه القاضي ابن شبرمة اراه
قد برح فشنق ناقته وجعل يتاخر بها ويتفكر ثم قال اذا غير الهجر المحبين لم اجد الخ قال عنبسة فلما انصرفت
الى ابي اخبرته فقال اخطأ ابن شبرمة حين انكر على ذي الرمة ما انشد واخطأ ذو الرمة حين غير شعره
انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فعلم من هذا جواب تخطئتهم اياه **قوله** فاسند الكرة بمعنى عند

الى هو

ق

الكناسة بضم الكاف اسم موضع

نشق ناقته اي جذب زمامها

حتى يشرف الى رأسها

سنبوبه والخليل وتخصيص المبتدا اما بالعموم كما مر في بحث المخصصات واما بكونه في المعنى فاعلا اي الله ما الا الزمخشري
حيث شبهه بقولهم امر اقعده عن الخروج وانكر بعض الناس كون ما نكرة بمعنى شي لانه لزم ان يكون قولنا ما اعظم
الله بمنزلة شي اعظم الله وهذا كفر واجاب عنه السيرافي من وجوه ثلثة احدها ان يكون معنى قولنا شي اعظم الله ان
عباده معظمونه الثاني انهم يعنون بذلك الشي ما به المعتبرين من عجايب السموات والارض انه تعالى عظيم الثالث
ان مرجع ذلك الشي اليه فيكون نفسه عظيما لا ان جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه **قوله** الا انها لازمة ههنا للدلالة
على الانشاء قال الزمخشري في حواشي المفصل بين الباء على التعجب لانه لو قيل اكرم زيد لم يدر اهو متعجب ام آمر فزادوا
الباء ولهذا كان ضم الميم في من ربي علامة للقسم ولا يجوز في غيره **قوله** كانه قال يا حسن احسن زيد اي دم به
ولازمه **قوله** ثم اجري مجرى الامثال فلم تغير عن لفظ كما لم تغير الامثال وانما لم تغير المثل لان المقصود من
ضربه تشبيه حال الواقع كحال من ضرب به المثل **قوله** وذلك المضمر اما مميز بنكرة منصوبة اعلم انه قد يجمع بين الفاعل
الظاهر وبين التمييز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد وان وقع الاستغناء عنه كما في قوله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا وانما جاز اضمار قبل الذكر في نحو قولنا نعم رجلا زيد لوجهين احدهما انه على شريطة التفسير والثاني ان المظهر
هنا ليس يراد به واحد بعينه ففيه ابهام والمضمر قبل الذكر كذلك وهو مثل قولهم ربه رجلا ومعناه رب رجل **قوله**
وهو مركب من حب الشي وحب ذا صار مجموعا اعلم ان الاصل حبب على وزن حسن فحذف حركة الباء
الاولى وادغمت في الثانية فصار حب وبعضهم ينقل حركة الباء الاولى الى الحاء بعد اسقاط حركة الحاء والاول
اشار بقوله وحب في الاولى اشهر هذا انما هو قبل التركيب اما بعده فالفتح لا غير **قوله** ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا
وما بعده خبره قال الجوهري اصله حبب على ما قال الفراء وذا فاعله وهو اسم مبهم من اسماء الاشارة جعلا شيا
واحدا فصارا بمنزلة اسم واحد يرفع ما بعده وموضعه رفع بالابتداء وزيد خبره **قوله** ولا يجوز ان يكون بدلا
من ذا لانك تقول حبذا المراة ولو كان بدلا لقلت حبذه المراة **قوله** ولانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم
يعني عدم تغير ذا عن هذا اللفظ اما ما قلنا واما لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم وكما لا تغير الضمير في نعم

عن كونه

عن كونه مفردا مذكرا سواء كان الممدوح مثنى او مجموعا او مونثا استغناء بذكر الاسم المميز للضمير اذ هو هو
في المعنى فكذا الا تغير ذا عن هذا اللفظ اعلم انه كما لا تغير ذا عن هذا اللفظ لما ذكرنا لا يجوز تصغيره
ولا وصفه ولا تاكيده ولا العطف عليه اما لانه جرى مجرى الامثال وهي لا تغير واما لانه لما امتزج بالفعل
سرى اليه الحكم ونزل منزلة بعض حروفه وكذا لا ابدال منه لان البدل منه في حكم المطروح وذا ههنا لا يجوز اطراحه
واذا قيل حبذا الرجل زيد فالرجل هو المخصوص وزيد بدل منه او عطف بيان **قوله** ولزم الفاعل الملفوظ على
الفاعل غير الملفوظ ولانه يلتبس الفاعل بالمقصود بالمدح في مثل نعم السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان
فلو حذف المميز لا يدري ان السلطان فاعل او مخصوص والفاعل مضمر بخلاف حبذا فانه يعلم ان فاعله
ذا واذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك **قوله** وهي من اعلم ان حروف الجر على ثلثة اضرب ضرب لازم الحرفية
وهو من قوله من الى قوله وتاؤه وضرب يكون اسما وحرفا وهو من قوله على الى مذ وضرب يكون فعلا وحرفا
وهو من حاشا الى الآخر **قوله** وثانيها التبيين الخ اعلم ان كونها للتبيين والتبعيض والزيادة كلها
راجع الى المعنى الاول وكذلك كونها للبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتجريد في لقيت منه اسدا
وللاستغراق في ما جاني من رجل والفرق بين قولك ما جاءني من احد وبين قولك ما جاءني من رجل ان زيادة
في قولك ما جاءني من احد لان احدا لا يستعمل الا في العموم وكذلك لا يستعمل الا في النفي فاما قولهم ما جاءني من رجل
فزايدة من وجه لاستقامة اصل الكلام بعد حذفها ومن حيث انها تفيد الاستغراق ليست بزايدة الا ترى انك
لو حذفتها لكان نفيا لرجل واحد كما تقول ما جاءني رجل بل رجلان فينبغي ان لا تحكم عليها بالزيادة بل يجعل للاستغراق
قال الجوهري وقد يكون بمعنى على كقوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد تكون للقسم مكسورة الميم ومضمومها
كمن ربي لافعلن وذكر الاندلسي انها تكون لانتهاء الغاية نحو قربت منه فانه مساو لقربت اليه وبمعنى الفصل اذا دخلت
على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وبمعنى الباء كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي
وبمعنى في كقوله من اليوم اي في اليوم **قوله** والثاني ان يكون بمعنى مع وهو ايضا راجع الى الاول وكذلك

السوالين وهو لابي ذويب الهذلي يرثي نشيبة بن عنبس بن محرب وقبله سقى ام عمرو كل اخر ليلة حناتم سود ماؤهن ثجيج شربن البيت
الحناتم جمع حنتم وهي الجرة الخضراء ويقال للسحاب حنتم لامتلائها من الماء شبهت بحناتم مملوءة وانما قال حناتم سود لان العرب
تعبر عن الخضرة بالسواد ومنه قول ذي الرمة في ظل اخضر يدعو هامه البوم نصف الليل وقوله ثجيج يجوز ان يكون من ثج يثج بكسر
الثاء بمعنى انصب منه ماء ثجاجا فيكون فعيل بمعنى فاعل ويجوز ان يكون من ثج الماء ثجا فيكون بمعنى مفعول تقول سقى قبرها الرى
سحايب سود شربن بماء البحر ويجوز ان يكون الباء في قوله بماء بمعنى من اي يشربن من ماء البحر ويجوز ان تكون زايدة اي يشربن ماء
صاحب الهادي انها تجي بمعنى في وذكر الحديثي انها للتبيين في قوله تعالى رب السجن احب الي مما يدعونني اليه

اي تبين فاعلية مصحوبها في تفضيل الحب او تبغيض وهي بمعنى اللام كقوله تعالى والامر اليك كما يجي اللام بمعناها
كقوله تعالى الحمد لله الذي هدانا لهذا وقد يجي بمعنى في كقوله كانني الى الناس اي في الناس وهي بمعنى من كقوله
فلا يروى الي اي مني وهي لفظ الى واحد الالاء وهي النعم قوله مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلفى اناس
فتى حتاك يا ابن ابي يزيد الاستشهاد انه ادخل حتى الضمير والباقي ط قوله وثانيها ان يكون بمعنى على فوقه
قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل قال الزمخشري انها على اصلها لان الجذع ظرف للمصلوب لاستقراره وقال الشيخ
ابن الحاجب كل ما فيه احتواء او منزل منزلته فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو
موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع الوجهين نظرا الى المعنيين لم نحو طت على الارض وفي الارض وقد يجي
في للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم وكقوله صلى الله عليه
وسلم عذبت امراة في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة على ما تقصد تعظيمه وتحقير متلوه كقوله تعالى فما
متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل وبمعنى الباء كقوله تعالى ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يكثركم به قوله
وسابعها الزيادة فيما تقدم وقد يجي للبدل نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا منه وللتجريد نحو لقيت بزيد بحرا وللتعليل
كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وبمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى
منهم من ان تامنه بقنطار يؤده اليك وجعل الاخفش مررت به منه وبمعنى من التبعيضية كقوله شربن بماء البحر
ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ذكره الفارسي قوله واما في المنصوب نحو التي بيده واما في المجرور
نحو فاصبحن لا يسألنه عن بما به قوله كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد الخ قوله لله متعلق باقسم ولا
محذوفة من يبقى للامن من الالباس اي لا يبقى وذو حيد فاعل يبقى بمشمخر متعلق بيبقى وقوله به الظيان
والاس حال اسمية صفة مشمخر وهو الجبل العالي وروي ذو حيد بفتح الحاء والاول اجود والاستشهاد على ان
اللام للقسم بمعنى الواو واللام هي للتبيين اذا تعلقت باسم فعل او بحث في تعجب او تفضيل نحو هيت لك وما
اي ذا اكرمك لزيد فلا طيلك لا يستحلي حتى تستاسر ابر كيب

احب زيد لعمرو والذين امنوا اشد حبا لله وهي للصيرورة كقوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا وتسمى لام العاقبة وبمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وبمعنى عند كقولهم الاثنة لا ليلة
المعي عند يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى وبمعنى بعد كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس
اي بعد زوالها وبمعنى على كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول جرير ونحن لكم يوم القيمة افضل
اي افضل منكم وبمعنى الفاء كقوله تعالى ائذا ما مت لسوف اخرج حيا اي فسوف وبمعنى ان كقوله تعالى وما
امروا الا ليعبدوا الله وبمعنى مع كقولهم كن لي ولا تكن علي قوله والثالث ان يكون فعلها فعلا ماضيا فلا يقال
رب رجل كريم سالقى او سوف القى وفي حكمها ان عاملها يجب تاخره عنها وفيها لغات رب الراء مضمومة
والباء مخففة مفتوحة او مضمومة او مسكنة ورب الراء مفتوحة والباء مشددة مفتوحة او مخففة مفتوحة
وربت بالتاء والباء مشددة او مخففة مع فتح الراء وضمها وضم الراء وفتح الباء المشددة وهي المشهورة
قال الجوهري وقد يدخل عليها التاء فيقال ربت في لا على تانيثها لكونها كلمة وكذلك كل تاء زيدت على الحرف
ومنهم من يقف عليها بالتاء لتفرق بين الحرف والاسم ومنهم من يقلبها هاء لتحركها كالتاء التي في الاسم المونث
قال الامام الاندلسي دخول التاء لا يدل على ان رب اسم ولا الحرف ايضا قوله نحو والله ما زيد قايم او قايما
على اللغتين الاول على لغة بني تميم والثاني على لغة اهل الحجاز كما مر قوله كقوله فلقد اراني للرماح دريئة الخ البيت
من الحماسة وهو للقطري بن الفجاءة الدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة والجوهري ايضا
اوردها في باب المهموز اراني فعل وفاعل ومفعول وللرماح متعلق به ودريئة مفعوله الثاني من عن يمين يتعلق
بمحذوف في محل النصب على انه حال من الرماح ومرة نصب على الظرفية والعامل فيه ما قبله واما هي معطوف على
يمين قوله كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها البيت لكعب بن زهير وقيل لمزاحم بن الحارث العقيلي
واخره تصل وعن قيض ببيداء مجهل غدت من الغدو وهو ما بين طلوع الشمس الى صلوة الغداة ونقيضه
الرواح وهو من زوال الشمس الى الليل قيل للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطا انما تذهب ليلا فقال لم

تُرد العذر وانما ذكره مثلا للتعجيل الظِمْوُ بكسر الظاء المعجمة غاية العطش تصل بالصاد المهملة اي تسمع لاجوافها
صلصلة اي صوتا والقيض ما تشقق من قشور البيض والبيداء القفر الذي يبيد من سلكه والمجهل المفازة
التي يجهل الماشي الطريق فيها ويروى بزيزاء بكسر الزاء المعجمة وهو موضع يقول غدت تلك القطا من فوق
ذلك الفرخ لان الفرخ ما دام صغيرا بعدما اشتد عطشها تصوت من شدته وعن قشور البيض بيد المفازة
وغدت فعل من افعال الناقصة واسمها ضمير القطا ومن عليه متعلق به وبعد ظرف مضاف الى ما وهي
مصدرية اي بعد تمام ظمئها تصل جملة في محل النصب خبر غدت وعن قيض ان عطف على عليه كان غدا ايضا
ايضا وكان في البيت شاهدان وان جعلته متعلقا بغدت جاز ويجوز ان يكون قوله بعدما خبر غدت
وتصل جملة حالا او خبر بعد خبر والاستشهاد في البيتين على انه ادخل حرف الجر على عن وعلى فيعلم انهما
اسمان وقيل على في البيت بمعنى عند لان الفرخ بعد خروجه يكون عند امه لا تحتها وقد عرفت الجواب في
اثناء التقرير وجاءت عن للبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضي
عنه الاصل عليه قال المالكي وللاستعانة كقولهم رميت عن القوس اي بالقوس وجاء للتعليل كقوله تعالى
وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة اي الا لموعدة وتجي بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق
اي بعد وبمعنى في كقوله لا تكن عن ذلك الامر وانيا اي فيه لان الوني يتعدى بفي ولا تنيا في ذكري وعلى
تجي للمصاحبة كقوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وللمجاوزة اذا رضيت علي بنو قشير واستحال واشباهها
وللتعليل كقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين
على ملك سليمان وبمعنى من كقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وبمعنى الباء كقوله تعالى حقيق
على ان لا اقول على الله الا الحق وزائدة كقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فراى غيرها خيرا منها فليكفر
عن يمينه واما الفعلية نحو علا يعلو ويكتب بالالف لانها من ذوات الواو فخارجة عن المبحث **قوله** كقوله يضحكن
عن كالبرد المنهم وآخره تحت ذري الاسنهاد ظ قال المالكي الكاف تجي للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم

وقال

وقال الفراء قد تجي بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب من قال كيف اصبحت **قوله** كقوله ولم او عال كما او
اقربا البيت للعجاج واوله نحى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا
نحى بتشديد الحاء المهملة اي ابعد والذنابات بالذال المعجمة بعدها نون وبعدها باء منقوطة بنقطة من التحت
اسم موضع كثبا اي قريبا يقال رماه من كثب اي من قرب وام اوعال اسم جبل صغير كها الضمير المونث يرجع الى ذنابا
يعني ان ذلك الحمار مضى في عدوه ناحية من الذنابات وكانه نحاها عن طريقه وهي عن شماله قريبة من الموضع الذي
عدا فيه ولست سمعة وام اوعال عن يمينه من الموضع الذي عدا فيه كها اي كالذنابات منه او اقرب اليه منها وقوله
غير ما ان ينكبا ما زائدة ومعناه عادلا عن طريقه وشماله ومقدارا بين كل واحد من الموضعين ومن طريقه متقارب
الا ان يعدل في عدوه فيصير الذنابات الى ما اليها في العدو واقرب من ام اوعال وان مال الى ام اوعال صار
اقرب اليه من الذنابات نحى فعل وفاعله ضمير حمار الوحش والذنابات مفعوله الاول وشمالا مفعوله الثاني و
كثبا صفته ويحتمل ان يكون حالا على تقدير جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه وقوله وام اوعال مبتدا وقوله
كها خبره وقوله او اقربا معطوف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ويجوز ان يكون ام اوعال منصوبا عطفا
على الذنابات وقوله كها عطفا على المفعول الثاني وقوله او اقربا عطف على محل الجار والمجرور على معنى وجعل ام
اوعال كالذنابات او اقرب والاستشهاد على دخول كاف التشبيه على المضمر في قوله كها وذلك قليل **قوله** ويكونان
للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بمعنى في اي يجي منذ ومذ جارين للظرفية اذا اريد بهما الزمان الحاضر
قال الحديثي ان اريد بمدخولهما اي بمدخول مذ ومنذ الجارين ابتداء زمان الماضي الذي انتهاؤه ما انت فيه
يكونان للابتداء وان اريد بمدخولهما الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء يكونان للظرفية اي بمعنى
في نحو ما رايته مذ يومنا اي في جميع يومنا **قوله** واذا انتصب ما بعدهما تكون افعالا وهو مذهب المبرد والكوفيين
ودليلهم انها تتصرف والحرف يدخلها نحو حاشى لله وحرف الجر يتعلق بها والجواب ان التصرف فيها ليس على حد
تصرف الافعال والحرف يدخل في بعض الحروف نحو كي واللام في الاية لا تتعلق بشيء لانها زائدة وقد مر في البحث

ثم اعلم انه من حروف الجر ميم القسم وكي في كيمه ولولا اذا دخل الضمير المجرور المتصل عند سيبويه ومع اذا
اسكنت على احد الوجهين وبله عند الاخفش ومتى في لغة هذيل فهذه سبعة ذكرها الشراح رحمهم الله من حروف
الجر ولم يعتبرها المص لقلتها قوله لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا فيه نظر لانه لا يخفى ان دخولها الكافة لا تزيل فتح اواخر
قوله وقد جاء قول النابغة الا ليتما الخ بالوجهين اي بالرفع والنصب وقبله احكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى
حمام سراع وارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدى الرواع جمع سارع والثمد الماء القليل
قال النابغة الذبياني للنعمان بن منذر احكم حكما عدلا وكن حكيما كما كانت هذه الفتاة وهي زرقاء اليمامة المشهور
بحدة البصر وقوة النظر اي تثبت ما تعمق في امر من شئ الكر حتى تصيب في الحكم كما اصابت الزرقاء حين نظرت
الى حمام تطير بين جبلين فقالت ليت الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد تم الحمام مائة فاتبع الحمام الى ان
وردت الماء فعدت فاذا هي ستة وستون ولا شك انه اذا ضم اليها نصفها ثم واحد بلغت مائة ولفظ قالت
من البيت هو فعل وفاعله ضمير الزرقاء والا للتنبيه وما في ليتما كافة وهذا الحمام بالنصب اسم ليت على جعل ما زائدة
ولنا خبره والى حمامتنا اي مع حمامتنا ويجوز ان يكون هذا الحمام بالرفع وهو مبتدا وما كافة ح ولنا خبر المبتدا
ونصفه عطف على هذا الحمام على كلا الوجهين وقوله فقدي اصله البناء على السكون وكسرها للشعر وهو في محل
الرفع خبر مبتدا محذوف اي فذلك قدي والاستشهاد على جواز ان يكون ما في ليتما كافة وغيرها قوله لان مقول
القول جملة اعلم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا
وربما يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك قلت حقا مثال الحكاية قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق حكاية
موضعها نصب على المفعولية وكذلك قال زيد جاء عمرو فجاء عمرو حكاية محلها النصب ولا يكون مقول القول مفردا
الا اذا كان قولا كما قلنا لان القول مصدر بمعنى الحكاية فاذا قال احد الله اكبر وتقول انت في جوابه قلت قولا
حقا فان معناه قلت الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا دال على هذا المجموع فلهذا جاز ان يكون مفردا
فاذا وقع في مفعول القول مفرد فاعلم انه مرفوع بانه مبتدا خبره محذوف او خبر مبتداه محذوف واذا كان كذلك

مصدر الخ

فمجب

نحو اكبر بعد القول لان مقول القول جملة قوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم اعلم ان المذكر
خمسة مواضع وليس الكسر مخصوصا فيها بل تكسر اذا وقعت على حتى الابتدائية وكذا اذا وقعت بعد الا للتنبيه وكذا اذا
وقعت في محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وكذا بعد اذ
قال صاحب الهادي وبعد حيث لانها تضاف الى الجملة ثم قال ولا يبعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد و
ستعرف انها تفتح عند من اضافها الى الجملة ايضا بدليله قوله وكذا اكسر بعد الامر وكذا بعد النهي وكذا بعد نعم
وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا وكذا بعد النداء قوله وفتحت ايضا اذا كانت
مع ما بعدها مضافا اليها وكذا اذا كانت معطوفة على اسم ان كقوله تعالى ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا
تظما فيها وكذا بعد حتى الجارة وكذا بعد العاطفة وكذا اذا وقعت خبر المبتدا وكذا بعد لو وكذا اذا ابدلت
من اسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم في موضع النصب بدل من احدى الطائفتين
وكذا بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو اتقول ان زيدا منطلق كما تقول اتظن وكذا اذا وقعت بعد علمت واخواتها
قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا البيت للفرزدق وارى مبنيا للمفعول بمعنى اظن القفا ظرف البراجم
واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام قال في الصحاح اللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين والمراد
بقوله عبد القفا واللهازم انه لئيم ويستعمل العبد بمعنى اللئيم يعني هو لئيم القفا لان الناس يضربونه على قفاه
لمذلته ولئيم الفم اما بمعنى انه عبد البطن اي كثير الاكل واما لانه لا يتكلم الا بالفحش فقوله ارى فعل مجهول مفعوله
الاول اقيم مقام فاعله وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث والكاف في كما للتشبيه وما مصدرية
اي كقولهم ذلك او اذا للمفاجاة والبا في هو والاستشهاد مذكور في الشرح قوله لكونها قائمة مقام المفعولين
هذا مذهب سيبويه وقال الاخفش ان وما بعدها في موضع المفعول الاول والثاني محذوف والتقدير علمت
قيامك كائنا قوله ولكنني من حبها لعميد العميد المكسور المضعف من العشق قوله ثم حذفت النون الاولى
اي لحركتها قوله ثم ادغمت النون في النون فيه تسامح لانه قبل حذف النون كانت النون مدغمة فالاولى

ان يقول ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات فصار لكنني والصواب ان يقال مراده بالنون
الاولى النون المدغمة من انّ لا نون لكن وح لا يرد عليه شيء لان حركة الهمزة لما نقلت الى نون لكن وحذفت
ثم حذفت النون الاولى من انني اجتمع حرفان متجانسان متحركان وهما نون لكن والنون الثانية من
ان فحذف حركة النون الاولى وهي الكسرة ثم ادغمت في الثانية فصار انني واجاب عنه الحديثي بانه شاذ
ضعيف لا يعرف قايله ولا تتمته او يجعل اللام لمعه زايدة كما في خبر المبتدا او في قول ام الحليس لعجوز شهربه
قوله واشدد وا باسد ربك ان قتلت لمسلما البيت لعاتكة بنت زيد بن نفيل وروى صاحب الهادي شلّت
يمينك ان قتلت لمسلما اي شلت يمينك اذا كان يحيث لا تقدر على الاخذ يعني انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة
القاتل المتعمد قوله ربك صفة المجرور ان مخففة لمسلما مفعول قتلت وفي التاء فيه خطاب المذكر والباقي ظاهر والاستشهاد
ان ان المخففة دخلت على قتلت وهو ليس من دواخل المبتدا والجواب مذكور في الشرح قوله كقوله فلو انك
في يوم الرخاء سالتني قال صاحب المظهر ان الكاف والتاء مكسورة على انه مخاطب امراة يعني فراقك على اشد
من كل شديد ووصالك لي احب من كل محبوب ومع ذلك لا ابخل بما سالتني حتى لو سالتني فراقك لاجبت
وذلك مبالغة في ارضائها انتهى وقال شارح ابيات المفصل الرواة بتذكير الضماير في البيت والمعنى يصف نفسه
بالجود حتى لو سال الحبيب الفراق مع افراط محبته للجابه الى ذلك كراهة رد السائل انك الكاف اسم ان المخففة
سالتني خبرها فراقك مفعوله ومفعول لا ابخل محذوف وانت صديق تمامه خالد والاستشهاد على ان المخففة عملت
في غير ضمير الشان المقدر وهو الكاف قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا الخ قد مر شرح هذا والمراد بالاستشهاد
هنا ان انْ دخلت على الاسم ولهذا لم يذكر بعدها احد الحروف الاربعة وذكر صاحب الهادي والذي وجدته
في ديوان الاعشى في فتية كسيوف الهند قد علموا ان ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل قوله وقد جاء ونحر
مشرق اللون الخ النحر الصدر والحقان تثنية حقة والقياس ان يقول حقتان لان تاء التانيث لا تحذف
من التثنية الا في خصيان واليان الا انه حذفها هنا للضرورة اي رب صدر يلوح لونه وثدياه كحقتين في

الاستدارة

الاستدارة والصغر واعرابه ظاهر والاستشهاد على ان كانْ مخففة حيث لم تعمل ثدييه قوله بالت امام القبار وا
البيت لرؤبة وتمامه وكن في وادي العقيق راتعا ربما ايام الصبا امام الشباب والنشاط والعقيق
واد بظاهر المدينة والراتع من قولهم خرجنا نلعب ونرتع اي نتنعم وتلهو يقول يا قوم لبت ايام الشباب تعود وكنت
في ذلك الوادي انتنعم قوله يا حرف نداء والمنادى محذوف كقوله تعالى الا يا اسجدوا والباقي ظاهر والاستشهاد
على ان الاسمين وقعا منصوبين بعد ليت والجواب مذكور في الشرح قوله اي ولعل لترجي في وقوع امر
اعلم لعل اما لتوقع مرجو كقولك لعل الامير يكرمني او لتوقع مخوف وسمي اشفاقا كقولك لعل زيدا يموت وفيها
لغات لعل وعل ولعن وعن ولغن بالغين المعجمة وانّ وانّ كانهم ابدلوا من العين همزة كما ابدلوا
من الهمزة عينا في قولهم اشهد عنّ محمدا رسول الله ولا يفعلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة قوله وداع دعا
يا من الخ الندى بفتح النون الجود ورجل ندي اي جواد والمراد منه ههنا العطاء ورجل مغوار اي مقاتل الوا
في وداع بمعنى رب ويا حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير يا قوم من يجيب في جواد عن تمر لقوله وار
الصوت ويحتمل ان يكون مصدر الادعاء والاستشهاد على ان لعل ههنا حرف جر ولذا لم يقل ابا المغوار
لان نصب سما الستة مضافة الى غير ياء المتكلم انما يكون بالالف قوله وهذا التاويل جيد لو لم يكن
الجر بها لغة قبيلة ولعل تاويلهم انما هو على تقدير رد لغة تلك القبيلة فافهم وقيل ان المغوار مجرور بلام الجر المحذوفة
لاجتماع اللامات وقيل المحذوف احد لامي لعل فانه لما حذف لامها ادغمت الباقية في لام الجر بعد فتح لام الجر
مع المظهر حملا على فتحها مع المضمر ونقل سيبويه ان بعضهم بكسر اللام واسمها ضمير الشان المحذوف وقريب مبتداه
اي جواب قريب لابي المغوار خبره والجملة خبر لعل وهذا التاويل وان كان بعيدا اولى من جعلها
حرف جر لانه اخراج لها عن اصلها ووضعها والتاويل تقريره قوله من غير مهلة عرفا اي من غير تعقيب قال
الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل المراد بالتعقيب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة
فرب فعلين بعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان بينهما ازمان كثيرة كقوله ثم خلقنا النطفة

علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وقيل معنى قوله بغير مهلة ان لا
يتخلل بين الاول والثاني عمل كقولك دخلت البصرة فالكوفة اي لم يوجد بعد دخول البصرة عمل آخر غير دخول
الكوفة واكثر العطف بالفاء ان يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف مسببا نحو اقمته فقام وقد لا يكون كذلك
كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقد يكون التعقيب في مجرد اللفظ كقوله توضأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل وجهه ويديه وقد يكون العطف بها لمجرد الترتيب فيحسن في موضعها الواو
كقوله بسقط اللوى بين الدخول فحومل وتكون زائدة عند الاخفش قوله فههنا مروران يعني اذا قلت مررت
بزيد ثم عمرو يلزم ان يكون ههنا مروران يعني يكون المرور بعمرو متأخرا ومنقطعا عن المرور بزيد قوله
فان ام اما متصلة واما منقطعة اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة لا تدخل الا على الاستفهام
لان الواضع وضعها عليه ولذا قيل انها والهمزة بمنزلة اي والمنقطعة تدخل على الاستفهام والخبر دون
الامر والنهي قال الاندلسي ام المتصلة هي لعطف اسم على اسم او فعل على فعل وهما من جملة واحدة
والمنقطعة لعطف جملة على جملة لان الثاني منقطع عن الاول وقال صاحب المظهر شرط ام المتصلة
ان يقع احد المشكوكين بعد همزة الاستفهام والآخر بعد ام وان يكون الواقع بعد ام مفردا لا جملة
كقولك ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ازيد عندك بل ههنا لانه لا شك في لفظ عندك حتى يكررها فان كان الواقع
بعد ام جملة لم يكن متصلة تقول اقام زيد ام قعد عمرو ولم يكن الاستفهام عن شيء واحد بل عن شيئين
مختلفين وقال صاحب الهادي شرط في كونها متصلة ثلث شرائط ان تعادل همزة الاستفهام اي
تتصل بها وان يكون السائل عنده علم احدهما ويجهل تعيينه وان لا يكون بعدها جملة اسمية وانما ذكرت
النقل عن الائمة الثلثة ليكون على بصيرة في الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة قوله ليعلم في اول الامر
كون الكلام مبنيا على الشك اعلم ان الشيخ ابا علي الفارسي لم يجعل اما المكسورة من حروف العطف لعلتين
احديهما دخول العاطف عليها وهو الواو ولا يجوز اجتماع حرفي العطف والثانية ان حرف العطف يكون بعد

اشارة الى فرق اخر بينهما

وهذا ايضا اشارة الى الفرق بينهما

المعطوف

المعطوف عليه وهذه قد وقعت قبله وبعده ولهذا دخل الواو ولهم اما الثانية واما الاولى ورد ظهر الجمع
الاسم الذي بعدها الى الاسم الذي بعد اما الاولى وانما اتى اما الاولى قبل حرف عطف بل لما دخلت لمجرد
الشك والعاطفة هي اما الثانية واليه اشار الشارح بقوله ليعلم في اول الامر كون الكلام الخ قوله وبل للاضراب
عن الاول منفيا كان او موجبا اي بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم
مجيئه واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ماجاني
زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في
المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة ومذهب المبرد انه في النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او
الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجاني زيد بل عمرو فعدم مجيء عمرو وعدم مجيئه على الاحتمال ويجعله متحقق فصرف الحكم
عن المتبوع الى التابع في صورة الاثبات ظ وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور فيفيد اشكال وذلك
لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم فعلى هذا يكون في قوله وبل للاضراب عن نفي
مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو تسامح فان معنى الصرف متعذر على ما عرفت الآن ويمكن ان يأول مذهب الجمهور
ويقال الحكم هو المجيء من حيث تعلق نسبته اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فههنا نسب المجيء الى الاول نفيا ثم صرف
عنه الى الثاني اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه قوله وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على
المفرد او الجملة على الجملة اعلم انه اذا وقع بعد لكن مفرد فهي عاطفة ويمتنع ان يجامعها الواو فان وجد معها
الواو كقوله تعالى ولكن رسول الله يكون مخففة لامتناع اجتماع العاطفين وان كان بعدها جملة فهي مخففة معها
الواو او لا فلا يكون عاطفة الا اذا كان بعدها مفرد ونص عليه الجزولي واعلم ايضا ان الكوفيين جعلوا ليس
عاطفة وانه يمتنع عطف الاسم على الفعل او بالعكس واذا عطف الاسم على الاسم يجب اتحاد عاملهما كما يستقيم
المعنى فيمتنع مات زيد والشمس و اذا عطف الفعل على الفعل يجب اتحاد زمانهما فيصح قام زيد ولم يقعد ويمتنع

وام زيد وتقعد صرح به ابن يعيش قال الاندلسى وقد شذت اشياء فى العطف منها قولهم مررت برجل قايم ابوه
لا قاعد فقاعد معطوف على قايم وليس فى قاعد ضمير عايد الى رجل كما كان فى قايم فجاز هذا فى المعطوف
على غير القياس والقياس لا قاعد ابوه ومنها رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وامثاله قوله وكقول
الشاعر اما والذى ابكى واضحك والذى الخ قايله ابو الصخر الهذلى نقسم بالله تعالى الذى ابكى واضحك الخ
اما للتنبيه والذى الواو للقسم والبواقى كلها صلات لموصولاتها والاستشهاد على ان اما دخلت على المركب لان
التقدير اقسم بالذى قوله كقوله اما ان تا عذرة ان لم تكن الخ البيت للنابغة والعذرة بكسر العين المهملة
بمعنى العذر تاه تحيّر يمدح النابغة النعمان فاعتذر اليه بهذه القصيدة يعنى هذه عذرة قد صدرت منى
الىك فان قبلت فهو المراد وان لم تقبل فقد تحيرت فى بلادك لا افارق بلادك حتى ترضى عنى ما حرف
تنبيه تا اسم ان عذرة خبرها قبلت خبر كان واسمها مستتر يعود الى العذرة وقد تاه خبر ان وان مع جملتها
جزاء الشرط والاستشهاد على ان ما دخلت على المركب وهو ان مع ما بعدها وقد يحذف الالف من اما فيقال
ام والله وقد جاء هم والله وعم والله قوله لانها تستعمل فى القريب البعيد والمتوسط فان طلب فينبغى
ان لا يقال يا الله ويا رب لانه تع اقرب الينا من حبل الوريد قلت ذلك استقصار من القايل واستبعاد
عن مظان القبول لعله يستجاب قوله فنعم مصدقه ومقررة الخ وعن امير المومنين عمر رضى الله عنه انه سال
عن قوم شيا فقالوا نعم فقال انما النعم الابل فقولوا نعم بكسر العين وعن بعض العرب نحم بالحاء المهملة قوله
تقول لمن قال اقام زيد اى والله ويحذف الواو ويقال اى والله لانه التقاء الساكنين على حده وقد تحرك
اليا بالفتح فيقال اى الله وقد يحذف اليا فيقال الله وقد تبدل واو القسم ها فيقال اى ها الله قوله
وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة الخ حكى ان فضالة اتى ابن الزبير فقال يا امير المومنين ان
ناقتى قد دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال
انى جيتك مستوصلا ولم آتك مستوصفا فلعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها قوله

اى طالبا لذلك الوصل [illegible]

والمراد

والمراد بالمخبر فى قوله تصديق المخبر الخ اى المراد بالمخبر هو المتكلم اعم من ان يتكلم بخبر او انشاء ليشمل الاستفهام
والدعاء وغيرهما لا الذى يتكلم بالخبر فقط قوله كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم اوله ويوما توافينا بوجه
مقسم وقايله ارقم بن علباء اليشكرى وقال الاندلسى هو ابن اصرم اليشكرى ويروى ويوم بالجر ويروى
الى وارق السلم توافينا اى تصل الينا من الموافاة وهو الاتيان المقسم على صيغة اسم المفعول الجميل كان كل
موضع منه اعطى قسمة من الحسن والملاحة تعطو اى تاخذ الناضر بالضاد المعجمة الطرى والسلم اسم شجر فى البا
اى رب يوم تاتينا فيه تلك المراة بوجه حسن كظبية تاتى الى هذه الشجرة وتتناول ورقها الطرية قوله فيوما
الفاء عاطفة وعلى رواية الجر يكون بواو رب وفاعل توافينا ضمير المراة وبوجه متعلق به كان الكاف حرف
جر وظبية مجرور لها وتعطو الجملة صفة ظبية والاستشهاد على زيادة ان بعد الكاف قوله على تقدير جر ظبية اى زيادة
ان انما هو على رواية الجر اما رواية الرفع فعلى الخبر كان المخففة واما رواية النصب فعلى اعمالها قوله كقوله فى
اهبر لا حور سرى وما شعر وهو العجاج اى فى بير الهلاك سرى وما علم وقيل انها كانت مسكن الجن وذهب بعضهم
الى ان لا قد يكون اسما بمعنى غير وذلك اذا دخل عليها حرف جر كقولك خرجت بلا زاد وغضبت من لا شى
قوله حرفا التفسير اعلم ان اعراب ما بعد حرف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال الحديثى وهو بالخيار باعراب المفسر
لانه بيان له وقال الاكثر اى عاطفة وفيه نظر لان ما بعدها عين ما قبلها والعطف يقتضى المغايرة قوله كقوله افد الترحل
غير ان ركابنا الخ البيت للنابغة قال الجوهرى افد الترحل بالكسر اى دنا ويروى ازف ومعناهما واحد
قوله وكان قد بجر ان تقرا بكسر الدال فيكون من الضرب الاول من الكامل وسكون الدال فيكون من الضرب
الثانى منه والباقى ظ قوله وقد يكون بمعنى ان الناصبة قال صاحب الهادى ان لو قد تستعمل بمعنى ان
للاستقبال فيحصل فيها معنى التمنى قوله كقوله فمن نحن نومنه الخ يجره من اجاره من فلان اذا خلصه وهو
هنا خلاف الامن ومعنى عامل المفزع وهو الخوف اى الى من لا نومنه يبيت خايفا وتركيبه ظ والاستشهاد على ان
نحن فاعل فعل محذوف والتقدير فمن نومنه نحن قال الاندلسى نحن فيه مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر

فلما لم يظهر الفعل برز الضمير وليس مبتدأ لجزم نومنه ولا يجوز في غير مَنْ من الاسماء التي تجزي بها ان
يقع بعدها الاسم المرفوع باضمار فعل كما جاز في ان الا في ضرورة الشعر **قوله** الا ترى ان معنى قولك اما زيد
فمنطلق مهما كن من شيء فزيد منطلق اى حاصل له الانطلاق على كل تقدير وهذا بيان انها في معنى الشرط
لا ان ذلك لولها الحقيقي اذ مدلولها الحقيقي ان ما يليها يستلزم ما يلي الفاء **قوله** والاجاز النصب في الاول
بتقدير بدكر والرفع في الثاني بتقدير حصل لانه لا مانع ح من حذف المقدر **قوله** كقوله يا ابنتا علك او عسا كا
البيت لرؤبة واوله تقول بنتي قد أنى أناكا يا ابتا علك او عساكا أنى أناكا اى حان حين ارتحالك
اى سفرك لطلب الرزق فسافر تجد رزقا قوله بنتا فاعل تقول والاصل بنتي قلبت ياء المتكلم الثاء او انا كر
فاعل انى وهو في الاصل بمدوه فقصر للوزن والجملة مقوله القول وقوله يا ابتا منادى مضاف الى
المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه علك بمعنى لعلك وعساك عطف عليه وخبر لعل وعسى محذوف والتقدير
علك تجد رزقا او عساك تجده والاستشهاد على دخول تنوين الترنم في الفعل وهو عسا كا **قوله** يقولون في
اضربوا اضربن بحذف الواو **فان قلت** لم لم تقولوا اضربونّ مع ان التقاء الساكنين على حده **قلت**
لا نم انه على حده لان الذى على حده ينبغى ان يكون في كلمة وههنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة
فان قلت فلِمَ لم حذف الالف من اضربانّ بعين ما ذكرتم **قلت** لم يحذف ذلك لا لانه التقاء الساكنين
على حده بل لدفع الالتباس بالمفرد **فان قلت** فينبغى ان يحذف في اضربنانّ لانه لا التباس **قلت** لو حذف
لزال الغرض الذى اتيت الالف لاجله **قوله** كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه علك
لغة في لعلك كما مر اى لا تهينه لعلك تصير محتاجا ذليلا منحنيا والدهر قد رفعه ونجاه من الفقر والاستشهاد
على ان نون المخففة حذفت لالتقاء الساكنين والياء في لا تهين الفقير هى التى كانت محذوفة لالتقاء الساكنين
فلما دخلت النون اعيدت **فان قلت** لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين ولم يحذف
التنوين في الاكثر بل تحرك **قلت** الاسم في الرتبة قبل الفعل فما دخل عليه وما يختص به ايضا مقدم

على ما يختص بالفعل فتفضل التنوين على النون بان حرك التنوين عند لقائه ساكنا وحذف النون عند ذلك
فتقول زيدُنِ العاقل ولا تقول اضربَنِ العاقل لظهور شرف الاسم وتشريفا يختص به على ما يختص بالفعل
الذى هو دونه رتبة وقوى ما هو اسهل الى الله الصمد ولنختم الكلام بهذه الآية الشريفة ونحمد الله اولا وآخرا
على ما شرفنا بالوصول الى الاتمام ونتفضل علينا بتيسير الاختتام
انه ولى الانعام والموصل الى المرام وجد القلم فراغا عن
عبراته على وجوه الصفحات وسلب جناته تحشى
الناطقات على يدى جامع هذه الكلمات
الفقير الى رحمة ربه الغنى محمد رضا
على الطبيبى ضحى يوم الثلثا
سابع عشر ذى
القعدة
...
وفاتها

١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على ان وفقنا من الائمة نحو المعاني والبيان واودع في ضمائرنا معرفة الضروب الاوزان وقرننا
في سلك الملتقين على العروج الى معارج حقايق القران ودون المفترقين كل فرقة الى طريق الغي والعصيان
ورزقنا صحة الاسلام وسلامة الايمان وخلصنا من تميز كل عليل الحرف والنقصان والصلاة والسلام
على رسوله الذي فتح علينا طرق الهداية وضم باب الطغيان وكسر اعناق الجبابرة من كل الاديان وعلى
اله واصحابه الذين نصبوا رايات الخير والاحسان ورفعوا قواعد العدل وشيدوا البنيان وجردوا
اذيال العطف والرحمة لمن يقتفوا اثرهم الى من كان **وبعد** فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن عمر الحلبي
لما كان مختصر الامام الهمام قدوة المحققين زبدة المدققين عز الملة والدين الزنجاني اجل قدرا في افادة
المبتدي واوفر نفعا على المتعلمين وما كان له شرح يذلل صعابه ويكشف عن وجوه مخدراته نقابه حتى من
الله تعالى عليهم بشرح العلامة المحقق والنحرير المدقق سلالة السلف خلاصة الخلف فجلاه على المنصة للطالبين
واماط لثامه للناظرين لكن لما كانت بعض مواضعه شاردة والبعض للاغراب وردته لم يتقف ومرتبه لم
تركب كتبت عليه حاشية تسهل على الطلبة معضلاته وتزيل مشكلاته مع قلة البضاعة في ذاك وما كنت اراني
هناك وجعلتها تحفة للسلطان المعظم والصدر المفخم مولى النعم الكاملة مسدي المنح الشاملة باسط بساط
الامن والامان مهد مهاد الخير والاحسان حامي بلاد الاسلام والمسلمين ماحي بدع الظلمة والمتظلمين
مشيد اركان العدل والانصاف هادم قواعد الجور والاعتساف استعبد قلوب الانام بجوده واسترق
الايام بوجوده طار صيت كرمه كالامطار في الاقطار لعلي افوز بهمته العالية بما يستغني من مخالب
جور الزمان الخوان واظفر برافته الشاملة بما يخلصني عن غيال الهوان فان وقع في حيز القبول
فهو غاية المامول والمسؤول من كرم الاكابر ان يرفرفوا عليه جناح الالطاف وينظروا اليه بعين الرضا
والانصاف وها انا افيض في الكلام والله الموصل الى المرام **قوله** ان اروى زهر اروى اسم تفضيل

من

من رويت بالماء بالكسر اروى ريا وروى ايضا مثل رضي وارتويت وترويت كله بمعنى وموضعه العطشي من
هنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهرت نضارتها وزادت طراوتها والزهر نبت الرياح
والثمار جمع زهرة بفتح الزاي وسكون الهاء نور النبت والرياض جمع الروضة وهي من البقل والعشب والاصل رواض
صارت الواو ياء لكسرة ما قبلها والكم والكمامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور والجمع كمام واكمة واكمام
قال الشماخ يرثي عمر رضي الله عنه قضيت امورا ثم غادرت بعدها بوائق في اكمامها لم تفتق **قوله** ما بهي حبر
البهاء الحسن يقول منه بهي الرجل بالكسر وبهو بالضم ايضا فهو بهي والحبر بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على
وزن العنبة برد يماني تحاك تنسج والبنان اطراف الاصابع والمراد به الاصابع والبيان هو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير والانسان جمع بشر **قوله** حمد الله تعالى سبحانه الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالنعمة
الثناء بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او محبة
بالجنان او خدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان
وغيره ومتعلقه النعمة وحدها فبينهما عموم من وجه لصدقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما
في صدق الحمد فقط على الوصف بالفضائل كالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان
ثم الجميل ان تناول الاختياري وغيره كان الحمد مرادفا للمدح واليه مال صاحب الكشاف حيث قال الحمد والمدح
اخوان وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها وان خص بالاختياري وحده كان المدح اعم مطلقا لان
الحمد لا يكون الا على الافعال الاختيارية بخلاف المدح فانه يعم الافعال الاختيارية وغيرها تقول حمدت الرجل
على انعامه وحمدته على شجاعته ولا يقال حمدته على صباحة خده ورشاقة قده بل مدحته واصله الاله فحذفت
الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذا قيل يا الله بالقطع والاله مترادفان بحسب اللغة وقيل الالاء هي النعم الظاهرة والنعماء
الباطنة كالحواس وطلايعها الزاوية الكثرة وكذا المتوافقة المتطابقة المرتبة من ظهر بالظاء المعجمة يظهر
اذا وثب ولما كان شكر المنعم واجبا افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمده سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر
النعم التي تاليف هذا الكتاب من جملتها فان قلت **افصاح** الكتاب ليس بالحمد **قلت** ما يوكد الحمد وهو من المحامد والشارح
النحرير وصاحب الضوء اقتفوا اثر حال العرب الابيوردي حيث افتتح بحدايته بقوله ان احق ما تفرق اليه الهمم

ثم لما كانت استفادة العلوم مبنية على مناسبة بين المفيد والمستفيد والمفيد في غاية التقدس والمستفيد في غاية التعلق
احتاج الى التوسل بمتوسط ذي جهتين فاردف الحمد بقوله ثم الصلوة والعين ما علمنا قال وعلى اله وصحبه والصلوة
من الله تعالى الرحمة والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ولا يشترط فيه الكتاب بخلاف الرسول فانه
اخص من النبي ومحمد معناه المرضي ارالامور التبليغ في كونه محمودا ويجوز ان يكون سبب تسمية النبي صلى الله عليه وسلم
به لثبوت هذا المعنى في ذاته **قوله** وبعد فيقول بضم الفاء اما على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام **قوله**
غرة اي الغرة بالضم بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعيرت لكل بياض ومنه قوله بيض الله غرة اي اول
اي كثر بياضها وقوله لمختصر التصريف اضافة بمعنى في اي مختصر في علم التصريف سطوى اي اشتمل منه اي ظاهره
قوله يذلل من اللفظ صعابه اي يسهل مشكلاته مكنون غوامضه اي غوامضه المكنونة عثر عليه يعثر من باب
نصر اي اطلع عليه **قوله** فانه اول لما افرغته من فرغ بالماء بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا اي انصب وافرغته
انا وفرغته اي صببته والترصيف من رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض
قوله مختصرا في هذا المختصر على لفظ اسم على حال من فاعل افرغت وما فراته مفعوله والزلفى القربة **قوله**
اول ما كان من الواجب الخ اعلم ان لكل علم موضوعا وماهية وغاية لابد للشارع فيه ان يتصور موضوعه ليتميز
ذلك العلم عنده عن غيره تميزا كاملا وان يتصور ماهيته بوجه ما اما بجميع ذاتياته او ببعضها او بعوارضه ليكون
الشارع على بصيرة والمراد من كونه على بصيرة انه اذا تصوره ذلك العلم قبل الشروع وقف على جميع مسائله اجمالا
ولا يرد مسئلة الا وعلم انها من ذلك العلم وان يتصور غايته يعني يتصور انه اي شيء يحتاج الى هذا العلم فموضوع
علم التصريف الكلم من حيث الصيغة والعلة لان الصراف يبحث عنها من حيث الحركات والسكنات وتقديم
بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وتعريفه علم يعرف به تحويل الاصل الواحد الخ وغايته حصول المعاني
المقصودة **قوله** على وجه يتضمن فايدته اي معرفة غايته حيث قال لمعان مقصودة لا تحصل الا بها **قوله** متعرضا
لمعناه اللغوي اي ذاكرا له بقوله في اللغة التغيير **قوله** ومرما وضعه له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع
واضع لغة العرب لفظ التصريف لذلك المعنى اللغوي وقس عليه الصناعي اختلفوا في واضع لغة العرب فعند المحققين
كالشيخ الحسن الاشعري الواضع هو الله تعالى وقيل هو غيره وقد عرف في موضعه ادلة الجانبين والبحث عنه مفصل

الى

الى التطويل فلنعرض عنه صفحا **قوله** من لغي بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر باب علم
اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفرح فرحا واذا كان متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين غالبا نحو علم علما
وقد يجيء على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جهل جهلا وان شئت حقيقة الحال فتتبع الاقوال واصل لغى مصدر
لغو او لغى فاعل اعلال عصى اورحى **قوله** اذا لهج بالكلام اي تلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان
يكون متضمنا للكلام او غيره واللهج بسكون الهاء اللسان وقد يحرك فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة
لغة لان اللسان يلهج بها **قوله** واصلها لغي او لغو والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم
سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه شبهها بالتاء التي يوقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي ولا تقل بفتحها كذا في الصحاح
قوله مثل برة وبرى البرة حلقة من صفر تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين وقال
وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال وما اشبهها برة قال الشاعر وقعقعن
الخلاخل والبرينا قال ابو علي واصل البرة برورة لانها جمعت على برى مثل قرية وقرى وقال ابن القطاع اصلها
برورة بالضم نحو خصلة وخصل وغرفة وغرف واه اعرف هذا المراد التنحرية بقوله مثل برة وبرى انه مثله وزنا لا
اصلا **قوله** وفي الصناعة اي الصناعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر يستعمل في المعاني **قوله** من التمرن
على العمل مرن على الشيء يمرن بالفتح في الماضي والضم في الغابر مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه تحويل الاصل
الواحد الخ الاصل الواحد ما جعل ماخذ المعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما
سمي اصلا لان اصل الشيء ما يبتني عليه ذلك الشيء والاشياء المأخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة حرفها ان تكون واحدة
بالنسبة الى المعلول ومن الاصل مصدر معنى الكل يمكن ان يعتبر مصدرا وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ
وضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مفعول محذف صلته بالسند بدوان يعتبر اسم مكان على مفعل وفي هذا
تنبيه على ان هذا العلم يحتاج اليه لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها في العلوم كلها اذ لا كان مقصورا على حصول
الابنية التي هي مسائل هذا العلم كان هذا العلم اشد احتياجا **قوله** والمناسبة منهما ظاهر اي بين التصريف بمعنى
التغيير والتحويل لان في التحويل تغييرا والتغير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره انفا مثل ان التعرض للمعنى اللغوي اشعار
للمناسبة بين المعنيين **قوله** والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف لان الظاهر ان المقصد تعريف لفظ

التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تسهيلاً للمتعلم فينبغي ان يقول علم التصريف علم يعرف به تحويل
الاصل الواحد الخ كما قال صاحب الاساس فيما ومقول كما قال النحريرية المراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان
قولنا تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم التصريف بالمواطاة والتعريف ينبغي ان يحمل على المعرف قوله ولا يخفى انك نقلت حروف
الضرب الى ضرب ويضرب وغيرهما ولا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل يستلزم التغيير فروع يستلزم الخاص العام فيكون
التحويل اولى من التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل
لان التغيير اعم منه فينبغي ان يوجد فرد منه لا يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم قوله لانه اخص من التعريف اي بمعنى التغيير و
التعريف بالاخص ممنوع فان قيل فينبغي ان لا يجوز تغيير التعريف اصطلاحا بالتحويل العين ما ذكرتم قلنا انما التغيير الاصطلاحي
لفظ التحويل فقط بل يوجد ما بعده وبه تمامه فيه بالتأمل قوله ثم التصريف اعلم ان من لطايف التعريف ان يكون
مشتملا على العلل الاربع فقوله التحويل يدل على العلة الصورية بالمطابقة لان المذكور المطابق للتحويل نقل الاصل الواحد
الى الامثلة وهو عينه يدل على العلة الصورية لانها عبارة عن الهيئة الاجتماعية كصورة السرير يدل على الفاعل وهي القوة العقلية
بالالتزام كالنجار للسرير وقوله الاصل الواحد يدل على المادة بالمطابقة وهي ما به الشيء بالقوة كالخشب للسرير وقوله لمعان
مقصودة يدل على العلة الغائية بالمطابقة ايضا لان الغرض من تحويل الاصل الواحد حصول المعاني المختلفة كالجلوس
على السرير بالنسبة اليه قوله وتاخير الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا سلم
كون الفعل مستقا على المصدر في الاعلال فيلزم ان يكون مستقا منه والا لزم كون الفعل متاخرا والجواب ان تاخير الفعل
عن نفس المصدر في الاشتقاق لا ينافي الخ قوله فتامل لانه يحتمل ان يكون الفعل مشتقا من المصدر متاخرا عنه في الاشتقاق
ومتقدما عليه في الاعلال قوله واعلم ان مراده بالمصدر المصدر المجرد يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر
هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل والتعليل بقوله لموافقته اياه
بحروفه ومعناه ان لم يكن سهوا من الناسخ غير مستقيم لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى ممنوعة
لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث
مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه
مساوية لحروف فعله قوله ثم الفعل فان قلت على اي شيء تعطف قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان نحو قال علم العطف

على محل اسم ان المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هنا مكسورة لفظا وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها
موقع مفعول اعلم على الاصح قوله وكل فعل اما ثلاثي واما رباعي فمورد القسمة ايضا احدهما فان كان ثلاثيا يكون تقسيم الشيء
الى نفسه باعتبار الاول والى غيره باعتبار الثاني وان كان رباعيا فبالعكس قوله وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة
حرف علة كدينار وصنادي كالسادي والثالي والثاني اصلها دنار وصنادع وسادس وثالث وثعالب
التمثيل نظر بل دني قوله وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة اما او لان حرف العلة وان ابدل من حرف
الصحيح فيها لكنها قبل الابدال ايضا غير سالمة بعضها لحرف العلة وبعضها للتضعيف والمقصود انه يكون الكلمة قبل مجي
حرف العلة سالمة وبعد المجي يحكم عليها بانها سالمة في الاصل والامثلة ليست بهذه المثابة واما ثانيا فلان معنى قوله وكذا
ما ابدل الخ وكذا ما حذف حرف صحيحة وجي بحرف العلة بدلا منه وحكم بعد مجيها بان الكلمة سالمة نظرا الى الاصل
وهو غير مستقيم لان حروف العلة لا تبدل من حرف صحيح في كلمة وحكم عليها بانها سالمة قبل الابدال الا الالف فلا تبدل من حرف
صحيح والواو ايضا كذلك الا انها تبدل من الهمزة كلؤم ولا حكم على مثل هذه الكلمة بانها سالمة نظرا الى الاصل والياء
ايضا لا تبدل من حرف يمكن ان يحكم على تلك الكلمة بانها قبل الابدال سالمة بالاستقراء الا انها تبدل عن اختيها والهمزة و
العين والنون والسين والباء والثاء وعن احد حرفي التضعيف وبعد الابدال لا يحكم على سالميتها نظرا الى الاصل كما
رايت في الامثلة فيكون قوله وكذا ما ابدل الخ مجردة قوله لا طايل تحته فان قلت امثال ضنادي يحكم عليها بانها سالمة
قبل مجي الياء لان الالف زائدة زيدت للجمع قلت المسموع ابدال الياء في لفظ الجمع لا في المفرد وقس عليه الباقي فان قلت
الامثلة التي اوردتها اسماء ومبحثنا في الافعال قلت ابدال الياء من الحروف المذكورة في الاسماء اكثر من الافعال
وان وجد في الافعال على سبيل القلة كتقضي البازي واملي فالنظر وارد عليه ايضا قوله واشار بقوله فقابل
الى تمييز حروف الاصول لعل المراد من قوله الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزايد والاصلي موقوفة على المقابلة
بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليها لزم
الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوايد يقابل مثلا ان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في ساير تصاريف الكلمة
بلا عذر لفظا كالضاد والراء والباء او تقديرا كما ربعد وعين صنت ولام رمو والزايد ما سقط في بعضها
ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كواو قعود فيقابل بفعل ثم اريد تعليم الغير واطلاعه على الاصلي والزايد وجب ان يقال

او وزن لفظا ما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك فزايد قوله لكن ينبغي ان يستثنى
الزايد للتضعيف اي للالحاق من حروف الاصل نحو جلبب للالحاق فانه ثلاث حروف اصوله بالفاء والعين واللام علمت
ان الباء الثانية ليست منها بل هي مزيدة للالحاق والاصل جلب قوله ولمعنى جعل المعنى آخر بمعنى غير معنى فعل مثل ظل
وصير والفرق بينهما انه اذا كان بمعنى ظل اقتضى مفعولا واحدا واذا كان بمعنى صير اقتضى مفعولين قوله ولما فيه من
حروف الشفة والوسط والحلق دون جعل فانه خال عن حروف الشفة اعلم ان الحروف على ثلث مراتب شفوية ووسطية
وحلقية فالشفوية اربعة احرف الباء والميم والواو والفاء والحلقية ستة وهي الالف والهمزة والهاء والعين والحاء
والغين والخاء وما سواها وسطية قوله ونحب ينحب الفتح في الماضي والكسر في الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته
بالبكاء ونحب البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون نحب بالتاء اذا ابرى وهو ايضا من باب
ضرب قوله واما قلى تقلي فلغة عامر والفصيح الكثير في المضارع من ضرب قوله وان كان على فعل بكسر العين الخ
قال الخوارزمي في شرح المفصل من الابواب الثلاثة عاية الابواب لاسيما فعل يفعل بالفتح في الاول والكسر في الثاني
وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل فلم تدر من اي باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب
المتعدي ان يجي يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجي يفعل بضم العين وقد يجي هذا في هذا وهذا في هذا قوله
واما فضل يفضل اعلم ان معناه من الفضلة والزيادة لا من التفضيل والغلبة فان الفضل الذي في الغلبة ليس فيها الا الفتح في الماضي
والضم في المضارع قوله رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام
الشفتين والضم لها مزيد اختصاص بالروم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي لم يسم
فاعله ناسب ان وضع هذا الباب له ومن الصفات اللازمة والحاصل انه لما كان معنى هذا الباب اللزوم وهو في الحقيقة الضم
الغير المفارق فاختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب قوله ويلحق به نحو هو قال العلامة السكاكي في قسم التصريف من
المفتاح الالحاقيات ستة هي فعلل كجلبب اي لبس الجلباب وهي الملحفة قالت امراة من هذيل تمشي مشيا تمشي
النسور اليه وهي لاهية مشي العذارى عليهن الجلابيب والمصدر الجلببة ولم يدغم لانها ملحقة بدحرجة وفيعل مثل
بيطر يقال بيطر الرجل اي اقام بالحضر وترك قومه بالبادية والسيطرة اسراع ببطاء الرجل فيه راسه وفعيل مثل شريف
والشريان ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع يقال شريفت الزرع اذا قطعت شريافه وفوعل
مثل

مثل حورب يقول حوربته فتحورب اي البسته الجورب فلبسه والجورب معرب والجمع الجواربة والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا
وفعول مثل هور يقال هوره فتهور اللقمة بتهورها اذا كبرها وفعلى مثل سلقى تقول سلقيته سلقاء اذا القيته على ظهره قوله
نحو اغد البعير اي صار البعير ذا غدة قوله ولوجود الشي على صفة نحو احمدته معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة
مشتقة من فعله الثلاثي وتلك الصفة قد تكون في معنى الفاعل نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وقد تكون في معنى المفعول نحو احمدته
اي وجدته محمودا قوله وللتعريض للامر نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع وغيره ككونه للتمكين اي جعل المفعول ممكنا
من تحصيل مصدره كاحفرته البير اي مكنته من الاحفار وللحينونة اي لقرب زمان مصدره كاقلبت الخبزة اي قرب زمان
الخبزة وهي بالكسر العلم وللنسبة اي لجعل المفعول منسوبا الى مصدره كاخبرته وقد خلطه الشارح بالصيرورة وللاتيان
اليه اي للمجي الفاعل الى المكان اصله كايمن واجبل اي اتى الى اليمن والجبل وللتكثير من اصله كابعد اي كثر البعد
وللحمل اي حمل المفعول على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء له اي الكلام بما يدل على الدعاء النافع كاشفيته
اي دعوت له بالشفاء ولمطاوعة فعل بالتشديد كفطرته فافطر ولحصول السوال كاستجدني فاجدته بالدال المهملة اي
سالني الاعانة فاعنته وللاتيان به اي اتيان الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام ولمطاوعة
فعل بالتضعيف كابرزته وبرز واشغلته وشغلته ولمطاوعة فعل كلبيته فالبث وعرضته فاعرض قوله وهو للتكثير في
الفعل الا انه ان كان متعديا كان التكثير في متعلقه اي مفعوله نحو غلقت الابواب وان كان لازما كان التكثير في فاعله نحو
موتت الابل وفي فعله نحو طوفت وجولت اي اكثرت الجولان والطواف وفي بعض النسخ كثر الفاعل نحو موتت الابل بط
لان التكثير ليس في الفاعل بل في الفعل ويمكن ان يجاب عنه بان التكثير في الفاعل غايته انه في الباب لانه يلزم منه تكثير الفعل ايضا
لانه اذا اكثر الابل كثر ههنا كما ان والمراد بقولنا ان كان الفعل متعديا كان التكثير في مفعوله انه استعمل غلقت مثلا بالتضعيف
الا اذا كان المفعول جماعة ولو كان واحدا واغلقه مراد لم يستعمل الا غلق بالتخفيف ومصدر فعل قد يجي على تفعيل
وعلى فعال مثل كذاب وعلى تفعلة مثل تزكية وهو قياس في الناقص وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى فعال
مثل سلام وكلام واوان وود اع وصلوع وهي اسامي مصادر كسبحان قوله ولغيره ذلك كونه للصيرورة
كعجزته اي صيرته عاجزا والاعارة كبركته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر اي الهلاك وفي
الاتيان اليه كثيمن والحينونة كظهر اي حان وقت الظهر والحمل كخطته الكتاب اي حمله اي على الحفظ والعمل المنكر

في مهلة اي لو حرده شيا فشيا كتدرجه اي كذا وتفعل كزاود وزيلد ووزرق ووترق قوله وفاعلة قتالاً اعلم ان قتنا لا افرغ
قيال لان الثاني جار على الفعل فان اصله قاتالا لا فكسرت الفاء بكسار المصدر وانقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فصار
قيتالا ثم حذفت الياء تخفيفا فصار قتالا قيل لا افرغ قيتالا وقول جاء فيعال باشباع كسرة الفاء وعلى هذا يكون
قتال اصلا وفيه نظر قوله وبمعنى فعل نحو سافر وسفر ولغيره لك كالاتيان اليه كيامن اي اتى الى اليمن قوله نحو تهجد
اي جانب الهجود الاولى ان يمثل بنحو تاثم اي جانب الاثم لان تهجد انما يقال لمن قام بالليل لا لتارك النيام اللهم الا ان يقال
انه موضوع للنوم والسهر والعلاقة نظرا الى الاول نحوه جانب الهجود اي جانب النوم وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام ليلا وهجد
وتهجد اي سهر وهو من الاضداد قوله وللطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا ولغيره لك كالتشبه اي تشبه الفاعل بالمتصف باصله
كتنبي فلان اي تشبه بالمهاجر وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا اي الدعاء كتزحم اي دعا بالرحمة والتعدية كتقدمه وللانقلاب
الى اصله كتحجر الطين وسواء اصله كتحطل اي سال الحطار والصيرورة كتمول اي صار ذا مال وللمطاوعة افعل كاعقدته
فتعقد وكتفعل كعاودته وتصيته ويتوسيته قوله وعلى هذا اي وان كان فاعل متعديا الى مفعول واحد صار تفاعل لازما
نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشركا في صدور الفعل عن اثنين ان البادي
بالفعل في فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم قوله وللتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل ولغيره لك كمطاوعة
فعل كتفعت الدراهم فتنافعت وتفعل كتكشف الشي فتكاشف قوله الزموا اي تكون مما يظهر اثره وهو العلاج وظهور
الاثر في غير العلاج غير ظاهر ولهذا الايقال علمته فانعلم ولا قصدته فانقصد لان العلم والقصد غير علاج ونقال قطعته فانقطع
لان القول علاج لانه يحتاج في ايجاده الى تحرك عضو وهو اللسان قوله وبمعنى تفاعل نحو اختصموا اي تخاصموا ولغيره
ذلك كلونه لمطاوعة افعل كاخنطته فاختنط ولقبول فاعله اصله كافتضح اي قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم
واجتمعوا قوله ويكون بمعنى تفعل نحو قرّ واستقر ولغيره لكونه الحينونة كاستحفز النهار اي حان له ان يحفر والسلب
كاستعتبته اي ازلت عتابه والنسبة كاستشمت المفاث اي انقلب الى النسر والعمل المكرر في مهلة كاستدرجته والوجود
على الحالة السابقة كاستسهلته اي وجدته سهلا والتعدية كاستذلته ومطاوعة فعلته كشعته فاستوشع وافعل كاقرته
فاستقر وللاستسلام كاستعقل اي استسلم للعقل ذكره النحويري في شرح الكشاف قوله وهو للمبالغة اي للمبالغة
افعل وفعل كاعشوشبت الارض اي كثر كلاها واخشوشن الشي اشتد خشونته قوله وافعول نحو اجلوذ يقال

اجلوذ بهم السير اجلواذاً بالجيم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وهو من سير الابل قوله وافعنلل وهو للالحاق كاحرنجم
وللمطاوعة فعللى كسلقاه فاسلنقى وهو لازم كاقعنسس شذا اغرندا قال ابو زيد اغرندوا عليه اغرندا اي علوه
بالشتم والضرب والقهر قوله من الملحقات بتدحرج والاولى ان يقول من الملحقات باحرنجم + فاشلة تفعلل وهو لمطاوعة
فعلل كعصفرته فتعصفر وباقي الابواب للزوم هذا ما وجدناه في بعض الابواب بعد تصفح كتب القوم واستقراء كلامهم والله
الملهم للصواب اعلم ان الهمزات في اوايل ماضي بعض الابواب ومصادرها كلها همزة وصل فتحذف في الدرج سوى الهمزة
التي في اول ماضي الافعال ومصدره فانها همزة قطع فلا تحذف في الدرج والهمزات في اوايل الاسماء كلها همزة قطع سوى عشرة
اسماء فان همزاتها همزة وصل وهي اسم واست وابن وابنم واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايم اسعرابي اليد
غبيه وهو في اللغة من نبهته على الشي اذا وقفته عليه وفي الاصطلاح اشارة الى شي غفل عنه المخاطب وهو خبر مبتدأ محذوف
وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين قوله ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا اي لا يعترض على قولنا
المتعدي هو الذي يتعدى الى المفعول به بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت متعد وليس متجاوزا الى المفعول به لان التجاوز
منفي لانا نقول لكون ضرب متجاوزا الى المفعول به في بعض المواضع كافيا في كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم
ان يكون الفعل في صورة النفي غير متجاوز فلهذا اعقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا الدفع
بلا خفاء لان لفظ زيدا منصوب بالمفعولية لفظا ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي وحاصله
ولا نمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب نزجو
مسند الى زيد وعدم الضرب واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف اسناده وايقاعه فليتامل قوله كانه هو
وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا الخ قال نجم الائمة وفاضل الامة رضي الدين الاستراباذي اعلم انه قيل في
بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة وهو انه لازم متعد بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما
غالبا نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام
هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زايدة كما
في ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل اما ان كان بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص
وظننت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فنبني نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان نحو دخلت

في غيره قوله وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح ان المبنى للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول به ومن الافعال اللازمة لا يوجد لها مفاعيل بها فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبنى للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا قوله وجاء غُضِرَ وهو من غضرت العنب اعتصرته وعليه قول ابن النجم شعر لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصر يريد عُصِرَ يخفت وشدّ يده بالشين المعجمة اذا صارت ذا علة وهي العشل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شَلَّت يده تَشَلُّ بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وجَبِدَ الرجلُ بجاد بالجيم اذا اعطش وعِيلَ صبره بالعين المهملة اذا تم قوله واجيب بان المراد اللفظ فاذا قلت الله يكلم فاسم الله لفظ مذكر غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب اما انه لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غايب وكونه تعالى غيرها ليس بمحال لان التكلم والخطاب والغيبة هي بالنسبة الينا واعلم ان الامام فخر الدين الرازي رحمه الله ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا رحمهم الله انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختار الشيخ الغزالي رحمه الله ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب الاصحاب لا يطلق الغايب عليه تعالى وعلى غير مذهبهم يطلق قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير اى الحاكم في ان الحال هل قال النحويون الحال والاقبال موجود لهما في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضي لحق اول جزء من المستقبل من غير ان يعتبر بينهما شيء يسمى حالا قوله وتوجيه الاول لا يخلو عن خزازة بفتح الخاء المهملة والزائين المعجمتين من الحز وهو القطع اى الوجه الاول لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه قوله وقد يحذف الواو ويسكن التاء اعلم انه يقال سَتَ يفعل بحذف الواو فقط ثم سْتَ يفعل بحذف الحركة ايضا من التاء ثم سيفعل بحذفهما فلا جل هذا سمي سوف قوله ولا ينطبق التوين عليه اى لا ينطبق توين المبنى للفاعل على الغزين كسرحوف المضارعة وهي لغة غير اهل الحجاز واما اهل الحجاز فهم انما يكسرون اذا كان بعدها ياء اذ لا كسر يس ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل انما يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها

اى المراد اللفظ فلا يجوز هو

قوله

قوله ونحو خصّم وقتّل يعني ينبغي ان يضم حرف المضارعة في هذين المثالين لان ماضيهما على اربعة احرف فاجاب بقوله انهما على خمسة احرف تقديرا او يجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء اليهما والاوليين الى الخاء والقاف والكسر بحذف الحركة من الصاد والتاء وتحريك الخاء والقاف بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان للاول التباسا بماضي التفعيل قوله وههنا موضع بحث يعني بعد الجواب عن نحو اهراق واسطاع بانهما على اربعة احرف تقديرا وعن نحو خصّم وقتّل بانهما على خمسة احرف تقديرا في كلام المص بحث لان قوله الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا بد ان يطلق على انه على لفظا او تقديرا قوله وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد كقوله فان تزجراني الخ وقوله خليلي الخ قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين قال الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان ازدجر وان تَدَعاني احمِ عِرضا ممنّعا اى ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان امتنع وان تتركني احفظ عرضا ممتنعا وانشد الكسائي ليزيد بن الطثرية سعد فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتزّ شيحا ويروى واجدز وسبب البحث عنه يعني قلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصول الكلأ اى لا تشغلنا به لئلا يطول المكث واقطع شيحا وهو النبت المعروف ودع اصوله في الارض وكما انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا قوله وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك وقوله كان لم ترى وسيجيء معنى الابيات بتمامها قوله وجاء ايضا منفصولا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل فصل بين لم ومجزومها وهو تؤهل المعنى انه صارت منازل تلك العشيقة خالية لا نبات بها ولا ماء واثارها مندرسة كان لم تؤهل ولم تسكن سوى اهل من الوحش قوله رسومها بدل من المغاني بدل اشتمال ويجوز ان يكون قفارا حالا من مغانيها ورسومها فاعل قفارا اى مندرسة وكان لم خبر اضحت وعلى هذا يكون البيت جملة واحدة قوله وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم اى وان لم تصل اى احفظ وديعتك التي جعلت وديعة عندك في يوم التباعد سواء وصلت او لم تصل والاعارب بالعين المهملة والراء المعجمة والعين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو التباعد قوله كقوله صلى الله عليه وسلم اتاكم حذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد

الفارجع مصيف وهو الموقف في الحرب قوله محمد تفد نفسك اي محمد منادى معرفة مبني على الضم حذف حرف نداؤه
وتفد امر للمفرد المؤنث الغائبة وكل نفس فاعله ونفسك مفعول به واذا منصوبة بتفد والجملة في موضع الجر باضافة
اذا اليه وما زايدة للتوكيد ومن متعلق بخفت او صفة تبالا قدم فصار حالا او متعلق بما في تبالا من معنى الفعل
لكنه لما قدم اضمر عامله لان معمول المصدر لا يتقدم وهو يريدون بالفدآء معنى الدعآء له وتبالا بفتح التآء مفعول
خفت من قال تبله الحب اسكره اي استولى وافسده يعني يا محمد يجعل كل النفوس فدآء لنفسك وقت خوفك من امر يهلك
قوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سوال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقل ويقيموا جواب لامر
فيكونان مجزومين بان مقدرة ويكون التقدير قل له فانك ان تقل له يقل وقل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا
الصلوة فيقع قوله يقل ويقيموا جزآء الشرط وهو غير جايز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزآء كما ان الاتيان علة
للاكرام وههنا القول ليس علة للقول واقامة الصلوة لجواز توقفه على شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها
فاجاب بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزآء بل يكفي في ذلك توقف الجزآء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر
قوله كقوله الا فارحموني يا اله محمد اي فارحمني فان لم اكن اهلا للرحمة فانت بها اهل قوله فزناه وقتها ساكنة
ليس بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فررناه منه قوله لان حروف الصفير انما سميت حروف الصفير لانك اذا وقفت على الزاء
والسين والصاد باتيان همزة في اوايلها وقلت أز أس أص سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج من بين
الثنايا وطرف اللسان فينضغط الصوت هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير في غيرها محافظة
على الصفير قوله وحروف ضوي مشفر الخ يقال ضوي الرجل اذا انحف بدنه والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان
وانما لم يدغم فيما تقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم
غنة وفي الشين والفآء تفش اي انتشار لزيادة رخاوتهما وفي الرآء تكرير فلو ادغمت فيما تقاربها لزالت الصفة
لعدم تلك الصفة في متاربها وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها قوله وهذا عكس قياس الادغام اي
اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احدهما الى جنس الآخر ليتحقق الادغام والقياس
قلب الاول لان الساكن بالتغير اولى الا في الحلقي كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء في العين تقلب
العين حاء للحلق العين ادخل في الحلق من الحاء ولا يدخل الحاء في الادخل في الحلق لاستثقاله العتود من

اولاد

٩٧

اولاد المعز ما رعى او قوي واتى عليه حول والجمع اعتدة وعتدان ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذي قبلها ولا ينعكس
بعين هذا الدليل قوله رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد اي انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل اطّلع
واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير في غيرها في اصطبر ورعاية استطالة الضاد وعدم ادغام
حروف ضوي مشفر فيما يقاربها في اضطرب ضعف الحجج لزوال استطالة الضاد قوله وقري في البعض شاذ نحسف بهم
ونخسف بهم بالادغام لما علم ان الضاد لا تدغم الا في مثلها لقوتها لكن قرئ لبعض شانهم بادغام الضاد
في الشين وهو رواية ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان ابا عمرو كان يدغمها في الشين وعابها على من الرواية الرحمن
بناء على ان صوت الضاد يخرج مستطيلا منتشرا في مخرجها وبه الفضيلة مستغنية في غيرها من الحروف فلو ادغمت في غيرها
لفاتت تلك الفضيلة والفآء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها في البآء وقال الزمخشري هو ضعيف
تفرد به الكسائي ووجه الضعف ان الفآء اقوى من البآء لان الفاء من باطن الشفة السفلى ومن الفم
والبآء من بين الشفتين وما هو من الفم اقوى مما هو من الشفتين والرآء ايضا لا تدغم الا في مثلها وقرئ يغفر
لكم بادغامها في اللام قال الزمخشري وادغام الرآء في اللام لحن اي في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم الرآء في اللام
وان كانا متقاربين لان في الرآء من التكرار فيشبه المكرر الذي فيه حرفين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الرآء في اللام
في نحو يغفر لكم غير ابي عمرو وحكي عن العرب اخبر لبطة وهو اسم شخص والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها لما فيها من
التفشي وقد قلنا انه متى كان الحرف فضل على غيره لم يجز ادغامه لئلا يذهب تلك الفضيلة بادغامه الا انه قد يروى
عن ابي عمرو ادغامها في السين في نحو قوله تعالى الى ذي العرش سبيلا كما روي عنه عكسه في قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا لانهما متواخيان في الهمس والرخاوة واستطالة الشين وتفشيه مجبورة بالصفير
الذي في السين فتكافأ قوله ورويت الرجع الثلثة في قول زهير وهي ترك الادغام والادغام
على الوجهين اي بالطآء المهملة والظآء المعجمة اعلم ان في افتعل من ظلم ثلث لغات من العرب من يقلب
التآء طاء ثم يظهر الطاء والظاء جميعا فيقول اظطلم ومنهم من يدغم الظاء في الطاء فيقول اطّلم
وهو اكثر اللغات ومنهم من يكره ان يدغم الاصلي في الزايد فيقول اظّلم واول البيت إنّ البخيل ملوم
حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم هو الجواد الذي اعطى واتى وان اتاه خليل يوم مسألة يقول

لاغايبالى ولا جوم قال عبد المجيد يمدح بذلك هرم بن سنان ومعناه ان هذا الممدوح يعطى ماله عفوا اى بسهولة
من غير من ولا مطل ويظلم احيانا اى يطلب منه اى يجهول يعنى ربما يوذيه السايلون بكثرة سوالهم ويطلبوا منه فى غير موضع
الطلب فيظلم اى يعطيهم ما طلبوا منه ويتحمل ذلك ويشا ولمن ساله ولا يرده فى الاوقات التى يطلب فيها ولا فى الاوقات
التى لا يطلب فيها وقيل معناه انه يسال منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاستشهاد انه روى يطظلم
بتقديم الظاء المعجمة على الطاء المهملة على الاظهار ويطّلم بطاء مهملة مشددة ويظّلم بظاء معجمة مشددة قوله
تنجى على الشوك الخ اى لا اصمعى نحوت غصون الشجرة بالجيم اى قطعتها وسيف جراز بالجيم المضمومة والراء
المهملة والزاء المعجمة بعد الالف اى قاطع والمقضب صفة الجراز وهو آلة القطع والارم بالتسكين نبت وهو
ضرب من الحمض الواحد عرمة وبعير عارم للذى يرعاه وادى البز اى اعطاه للريح يصف الشاعر ناقته
ان يد الناقة تعمل سنانها فى الشوك فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل الضمير فى تنجى يرجع الى الجارية شعر
يعنى تعرض تلك الجارية المنجل او السكين على الشوك وتلقيه الى ارعى والمعنى الاول اظهر قوله جرازا مفعول
تنجى ومقضبا صفة المفعول والارم منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره تذرى الارم تذريه والنصب
هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب ذورا نصب بالمصدر واصله اذ ترا من ذرى غير مهموز لان الجوهرى
ذكره فى باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاره ذالا والاستشهاد ان فاء افتعل ذال معجمة ولم يدغم فى الدال
ولا تلحق الاستقبالية معنى الطلب كالامر اى مثال الامر اضربن والنهى لا تضربن والاستفهام هل تضربن والتمنى
ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم والله لاضربن قوله ويشبه بالقسم نحو اما تفعلن اى شبه بالقسم الشرط المؤكد بما
لتشبيه ما بلام القسم فى كونها مؤكدة يعنى كان اللام لتاكيد القسم كذلك ما لتاكيد الشرط فيشبه ما يوكد بها بما يوكد
باللام وهو القسم قوله ربما اوفيت فى علم البيت لعمرو بن هند وقيل لجذيمة الابرش يقال اوفى واوفى على الشى
اى اشرف والعلم الجبل العالى وشمالات جمع شمال وهى الريح التى تهب من ناحية القطب ومعناه ربما اشرف على
جبل ترفع ثوبى ريح الشمال يريد انه يحفظ اصحابه فى راس الجبل اذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم والعرب
تفتخر بهذا لانه دال على شهامة النفس وحدة النظر وانما خص ريح الشمال لانها تهب بشدة فى اكثر احوالها والاستشهاد
انه دخلت النون الخفيفة ترفعن وليس فيها معنى الطلب قوله لا تهين الفقير علك ان الخ اى لا تهين

لعلك تنحنى يوما او تسقط عن المنصب وتذل والدهر قد رفعه يقول لا تفتخر بغناك ولا تتكل عليه فان الدهر
لا يترك الفقير على فقره ولا الغنى على غناه لا ناهية وتهين مفتوح على ارادة نون الخفيفة والفاعل انت والفقير
مفعوله وعلك الكاف اسمه واو خل ان فى خبره تشبيها بعسى ويوما ظرف تركع والدهر قد رفعه جملة حالية من الفقير
او من الضمير فى تركع وعل اصل لعل واللام فى لعل زايدة قوله فان التقاء الساكنين جائز فى الوقف
مطلقا اى يجوز التقاء الساكنين فى الوقف على كل كلمة قبل آخرها ساكن كزيد وعمرو وبكر قوله سلمنا انه اراد
غير الوقف الخ اعلم ان كون مراده غير الوقف مسلما ممنوع لان المفهوم من حصر الحكم فى شىء هو ان لا يجرى ذلك الحكم
فى غيره والتقاء الساكنين جائز فيما ذكره المص وفى الوقف مطلقا وفى الكلمات اذا عددت تعديدا وكان
قبل آخرها حرف لين وصلا ووقفا سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم وعين او لم تكن منها نحو زيد وانسان
وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب جواز التقاء الساكنين فيها حالة الوقف فظاهر لان الوقف محل تخفيف وقطع واما جوازه
حالة الوصل فللفرق بين ما بنى لوجود المانع من الاعراب كاين وكيف فان التقاء الساكنين فى امثاله مغتفر فى الوقف
دون الوصل وبين ما بنى لعدم المقتضى للاعراب نحو التركيب نحو عمرو وقبل التركيب فان التقاء الساكنين فى امثاله مغتفر
فى الوصل ايضا ولم يعكس لعله ما بنى لعدم مقتضى التركيب اكثر ما بنى لوجود المانع والمخالفة فى القليل اولى وفى نحو
آلحسن عندك كما ذكره النحويون همزة كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت همزة الاستفهام عليها وذلك فيما
فيه لام التعريف انما فعلوا ذلك خوف لبس الخبر بالاستخبار الا يرى انهم لو قالوا الحسن عندك وحذفوا همزة الوصل
لم يعلم استخبار هو ام خبر فاتوا بالمد عوضا من همزة الوصل قبل الساكن فصار قبل الساكن مدة فعلم مما ذكرنا ان
الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير الذى ذكره النحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ
انما يستقيم فى الامثلة التى اورده الشارح على القراءة الشاذة لا فى المواضع التى اوردناها لانها مطردة غير شاذة قوله
فان قلت فلم لم يجز فى الدار كتيمن السوال الخ قلتم انما يجوز التقاء الساكنين اذا كان الاول منهما حرف مد
والثانى مدغما فلم لم يجز فى الدار وقالوا الدار انا وقالا ادارانا مع ان الاول فيها حرف مد وهو الالف فى الاول
والواو فى الثانى والالف فى الثالث والثانى مدغم وهو الدال فى الكل هذا ويعلم من قوله فى الجواب لا يلزم من وجود

الشرط ونحوه المشروطان السابق قد اصابت في سواله وشرط التقاء الساكنين على حده عند المص موجود في الامثلة المذكورة وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جواز الالتقاء في كلمة ومراده المص ايضا بهذا الا انه لم يصرح التقاء بالتمثيل والعلامة ايضا صرف كما بحث الرضي انه اذا كان في آخر كلمة كان محل التغيير فاعتبر حذفه لذلك كلاف الوسط الا ترى انهم حذفوا الساكن الاول في اخرجن واخرجن مع ان الاول حذف و الثاني مدغم لكن تغايرهما كلمتان لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في نحو اخرجان واخرجنان مع انهما كلمتان قلت يستعمل الاطراد اى لا فرق بين الواو والياء والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذف من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف لو حذف من جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف وكثرة استعمالها **قوله** وقيل حد التقاء الساكنين ان تكون الاول حرف مد والثاني مشددا وان المذهبان كما ذكرنا وليس كذلك لا خلاف بينهما لان هذا النوع التقاء الساكنين انما يعتبر لو كانا في كلمة ومراد المص من لم يذكر هذا القيد اعتمادا على انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس لان التقاء الساكنين على حده بل لانها ضمير الفاعل فارتكب التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم يلتبس ومنها موضع تامل ادم الزم من شيلة كلمة واحد انما يكون غيره ويمكن ان يدفع بالعناية **قوله** فادخل الامس حرف الشرط ليس لان كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط مقدر وما رايت ولعل مراد العلامة النحو ايضا هو هذا الا انه تسامح في العبارة **قوله** وكذا العشب المكان اى نبت العشب الكلاء الرطب في المكان الخشب حتى يهيج وادرس المكان اى اصفر الورق الذي فيه بعد الادراك الورس نبت اصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه وايفع الغلام اى ارتفع واليفاع ما ارتفع من الارض **قوله** ويستوى العلم ان لفظ اسم الفاعل والمفعول يستويان في ابواب معدودة غير الثلاثي المجرد والرباعي من المضاعف والاجوف كحاب بالحاء المهملة وتشديد الباء من باب المفاعلة وتحاب من باب التفاعل ومعناهما واحد يقال تحابا وتحابا اذا حب كل واحد منهما الآخر ومضطر ومعتد وجاء من باب الانفعال ومعنى الاضطرار و الاعتداد كون الشيء معدودة او محسوبا ومنصب من باب الانفعال معناه ظاهر هذه الامثلة من المضاعف اما الاجوف فنبابان الانفعال والافتعال نحو منجاب من الوادى ومختار من اليابس يقال انجاب السحابة بالجيم وبالباء المخففة اذا انكشف **قوله** والحروف التي تجعل موضع واحد الى انصب اى موضع الانصباب ويوم ظرف وجد مبتدا مضاف الى طاه وهو علم شخص بوزن آسن من الزلال هو خبر المبتدا او الظرف مضاف الى الجملة اى انصب في هذا اليوم **قوله** يعني اصله املت الى امليت الكتاب واملكته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واستمليته الكتاب سالته ان يمليه علي والمفضض النون قال الجوهري لم يستعملوا من التفضض تفعل الا مبدلا قالوا تقضى فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى من الظن وحسبت بالخبر واحسيت به اى

العقد

94

اى اينعت واللعاع نبت ناعم في اوله يبدو يقال العشب الارض تلعج العاعا اذا انبتتها فاذا اردت انك تناولتها قلت تلعيتها واصله تلعععتها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو اللعاعة الكلا الخفيف رعى او لم يرع دهدهت الحجر فتدهده دحرجته فتدحرج صهصهت اى قلت له صه اى اسكت **قوله** منا السماء فلنا ما الخ السماء يذكر ويؤنث والسما كلما علاك فاظلك فلنا ما من نال خيرا ينال نيلا اى اصاب واصله نيل يتيل من باب علم يعلم واخذوا نهلان اسماجبل وما يهوى من هوى يهوى مثل ضرب يضرب اى يسقط والمعنى منا السماء فاصبنا ما ودام العز لنا حتى كان احد او نهلانا يسقطان لو ينادى في الصحاح فطالهم حتى راوا احد الخ و المقصود انه حذف احدى السينين من مسنا وروى النحو والكرى في الممس مسنا **قوله** ظلان العتاق من المطايا الخ وقبله فباتوا يدلجون وبات يسرى بصير بالدجى هاد غموس ظلان العتاق من المطايا الخ قائله ابو زبيد الطائي يصف اسدا انقصد صيد الملهم قوله فباتوا يدلجون اى بات الركب يسرون في الليل وبات يسرى بصير اى اسد بصير بالظلام هاد غموس بالغين المعجمة والسين المهملة اى شديد قوى ويروى هموس وهو الاسد الخفى الوطء العتاق بكسر العين النجيبات من الابل اى الخيارات منها شوس جمع اشوس بالشين المعجمة المتقدمة والسين المهملة المتاخرة وهو المتكبر الذي ينظر بموخر عينه يعني اخشى المطايا اى ادركت ان الاسد يقصد ما فظلن اليه بموخر اعينهن والاستشهاد ان حذف احدى السينين في احسن الاصل احسسن **قوله** انى اجود لاقوام وان ضننوا البيت لقعنب بن ام صاحب الغطفاني واوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقى انى اجود الخ ضننت بالشيء اضن ضنا اذا بخلت به من باب حسب قال الفراء وضننت بالفتح اضن لغة تقول مهلا يا عاذلة قد جربت طبيعتي انى اجود لاقوام وان بخلوا وقوله مهلا منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل منادى محذوف مرخم والياء فيه **قوله** ومن تك ذا فضل فيبخل بفضله الخ تقول من يك صاحب فضل ويبخل بفضله على قومه ليستغنى عنه يعني ينبغى ان يستغنى عنه وينبغى ان يذم والاستشهاد ظاهر **قوله** وقولهم ارعوى يرعوى وارعواء كاحواوى يدل عليه ارعوى عن القبيح اذا كف عنه وتقدير افعول ووزنه افعلل وانما لم يدغم لسكون الثانى ولئلا يلزم ضم في المضارع او يقول انه اعل قبل النظر الى الادغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة فصاعدا في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع

الواوم

والواوى

الواوى

نزال تنقض الادغام فلم يدغم وكذلك في احواوى وهو من الحوة وهى حمرة تضرب الى السواد واصل احواوى
احواوو وكان اصل ارعوى ارعوو فتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في مصدر احواوى فمن قال احويواء ولم يدغم قلنا نسبة فعله ومن
قال احويّاء وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو وسبقت احديهما بالسكون فقياسه الادغام قوله ذم المنازل
بعد منزلة اللوى ذم امر حاضر وهو المستشهد والمنازل منصوبة والعيش معطوف عليه يقول لا منزلة اطيب من منزلة
اللوى ولا عيش بعد عيشنا في تلك الايام التي مضت فيها قوله وما جاء بفك الادغام قولا عدد اليه اعددا امر
حاضر قد استعمل منفكا وهو المستشهد ونصلا مفعوله واذا اطرفه والقياس اذا ما جاوك لكنه التفت من الخطاب
الى الغيبة يقول عددنى طالب الخير منك نصلا ونحوه من الرحمن قوله مع اعتلال فعلها دليل على ان على حذف
الواو من وعد وثق بهذا الوجه لست التاء عوضا عن الواو المحذوفة وهو اولى لوقوع اجتماعهما في التصغير
نحو وعيدة وسيلة لم ايضا اليه حيث قال ومن مصدر الذي على فعله اذ لو كانت التاء عوضا لحذفت عند مجئ
المعوض فلم سق على فعلة ومن قال انها عوض قال الاصل وعد حذفت الواو وعوضت التاء عنها والدال
الجوهرى حيث قال العدة الوعد والهاء عوض من الواو وفى قوله ومن مصدر الذى على فعل نظر اذ
لا يحذف الواو من وعد وليس على فعلة فينبغى ان تقول ومن مصدره المكسور التاء وسيجى تحقيق هذا
الوضع بعيد هذا قوله والوجهة اسم المصدر جواب سوال مقدر تقديره انتم قلتم ان الواو يحذف من مصدر
المعتل الفاء الذى على فعله ولست محذوفة من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة اسم المصدر يعنى ان الواو يحذف
من المصادر والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والجهة بمعنى والهاء عوض من الواو والاسم الوجهة
بكسر الواو وضمها والواو يثبت في الاسماء كما قالوا ولدة وانما لا تجتمع مع الهاء في المصادر وتحقيق الكلام ان
لهذا الحذف شرطان احدهما الواو المكسورة والثانية المصدر ولذا فارق الحذف نحو الوعد والوجهة
لفوات الشريطة الاولى في الاول والثانية في الثانية لانها اسم للمكان المتوجه اليه فاشتراط الاولى لاجل
ان الحذف للمشاكلة فلا بد من ان يوجد فيه شى مما يستثقل في الفعل واشتراط الثانية لانه لما لم يكن مصدرا
صار كلمة اجنبيا عن الافعال اذ الاسم يدل على الثبوت والفعل على الحدوث فلا حاجة الى طلب التشاكل قوله

ويجوز ان يكون الضمير في مصدره راجعا الى المذكور وهو جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة يعنى ان كان الضمير
راجعا الى المضارع الذى على يفعل بالكسر فعدم حذف الواو من الوجهة لان مضارعه ليس على يفعل بالكسر
قوله عجبت لمولود وليس له اب اراد بالمولود عيسى بن مريم عليهما السلام وبذى الولد آدم عليه السلام وفى
هذه القصيدة لغز كثير ومنها وذى شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلى لزمان ويكمل في تسع و
خمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وحر الوجه ما بدا من الوجنة يقال لطم على حر وجهه اذا ضربه على ما بدا
منه مجللة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اى منكشفة ويهرم اى يشيب قوله ويمكن ان يدفع بالعناية اى
بارادة ان الفتح في نحو يطاء والسكون في نحو لم يلده عارضان والمراد ان الكسرة ما بعد الواو وحركة او سكون
اصليين ويدل على هذا قول صاحب الكشاف في المفصل وسقوط الواو فيما عينه مكسورة من مضارع فعل
او فعل لفظا او تقديرا فاللفظ في يعد ويمق والتقدير في يضع ويسع لان الاصل فيهما الكسر والفتح عارض لحرف
الحلق وقوله والذى فارق به قولهم وجع يوجع قولهم وسع يسع حيث ثبتت الواو في احدهما وسقطت في
الآخر وكلا الفعلين فيه حرف الحلق ان الفتح في يوجع اصلية بمنزلتها في يوجل وفى يسع عارضة مجلوبة لاجل
حرف الحلق وليست هذه من لغة بنى اسد اى ليست اللغة الرابعة من لغة بنى اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف
المضارعة الا انه مختص بغير الياء واما هذه اللغة وهم قوم من بنى كلب يكسرون جميع حروف المضارعة هذا
كلامه وفيه نظر لان بنى اسد ايضا يكسرون التاء في ييجل قال في الصحاح ومن قال ييجل بكسر التاء فهى على
لغة بنى اسد فانهم يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل وهو ييجل كلها بالكسر وهم لا يكسرون في يعلم لاستثقالهم
الكسر على الياء وانما كسروها في ييجل لتقوى احدى الياءين بالاخرى ومن قال ييجل بناه على هذه اللغة ولكنه فتح
الياء كما فتحوها في يعلم قوله قال الشاعر قعيدك الا تسمعيني ملامة الخ قاله متمم بن نويرة انشد العلامة هذا البيت
على لغة من يكسر جميع حروف المضارعة وهم قوم من بنى كلب على ما عرفت وفيه نظر لان بنى اسد ايضا يكسرون حرف
المضارعة في امثال هذا الموضع كما مر قال الجوهرى وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء وهم لا يقولون يعلم
استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياءان قويت واحتملت ما لم تحتمله المفردة وانشد ما انشد العلامة
فعلم ان بنى اسد ايضا ينشدون بنى كلب فيما اجتمعت الياءان ان انه واقعيدك بمعنى وهى من المصادر

التي استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبتك التي هي صاحبة كل نجوى لا المومس ولا المتكابس اي لا العذرى
جراحة الفؤاد من نكات القرحة انكاها اذا قشرتها فيوح قوله ليت شعرى عن خليلي ما الذي الخ شعرت بالشيء
بالفتح اشعر به شعرا اي فطنت له وليت شعري اي ليتني علمت غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر
اي ليت علمي حاصل عن خليلي ما الذي اخذه وعرض لقى الحب حتى تركه قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه الخ
الحميم العرق وقد استحم اي عرق والمراد بالارض الحوافر وبالسماء ما علاها ومصدق بالفتح اي صادق الحملة
وصادق الجرى كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن ندبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت حوافره
من عرق اعاليه جرى وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى النهاية قوله وهو قمار العرب
بالازلام الزلم بالتحريك القدح وهو النبل قبل ان يراش ويركب نصله وكذلك الزلم بضم الزاء والجمع الازلام
وهي السهام التي كان اهل الجاهلية يستقسمون بها قوله ولذا احملها راعه قول الشاعر واستصلت مثل ضوء
الفرقد اوله قامت بها ننشد كل منشد الخ نشدت الضالة اي طلبتها اي قامت تطلب كل مطلب والفرقد نجم
معروف والاستشهاد على انه ازلت كسرة ما قبل الواو ولهذا حمله على ان الياء بدل من التاء ولم يجعلها بدلا من
الواو لانه لا يجوز قلب الواو ياء اذا ازلت الكسرة قوله وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام لان قوله ولم
يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يغير لم ينقل الا لم يرجع الى الاصل حتى يحرز عن
غير الاصليين لانهما رجعا الى اصلهما عند زوال الضمير المذكور قوله وليس بشيء لان التردد الذي ذكره
بقوله ان اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب آخر الخ وارد عليه قوله واعلم ان طريقة النقل اي نقل فعل من
الواو الى فعل وفعل من الياء الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الضم والكسر مخترع
فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين
فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال قيل
نقل الواوي الى المضموم نحو فعل واليائي الى المكسور نحو فعل وهو فاسد صورة لعدم الدليل اذ الدلالة
على الواو المحذوفة تحصل بما ذكرنا ايضا ومعنى لاختلاف معنى البابين قوله ومنهم من لا يلحظ الاصل
ويعل بقول اعار واساد في اعور واسود وعار وساد في عور وسود اي منهم من يجعل كل

والبيت لانس بن زنيم الليثي
يقول عن خليلي ...

بناء واصلا في نفسه ولا يجعل احدهما اصلا للآخر فما وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل فنقل عار لوجود سبب
الاعلال فيه وقيل اعور لفقدان السبب فقول العلامة اعار واساد مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم
اعلاله حيث قال صحت الواو في اعور لسكون ما قبلها والبيت لابن احمر واوله تسائل يا ابن احمر من رآه
اعارت عينه ام لم تعارا الباء في يا ابن احمر بمعنى عن يعني اسئل من راى ابن احمر عن حاله هل صارت عينه
عوراء ام لا والالف في تعارا مبدلة في الوقف عن النون المخففة والمراد بالاستشهاد على اعلال الواو القياس في عار
والقياس تصحيحها وروى الجوهري صدره وسائلة بظهر الغيب عني اعارت عينه الخ قوله واغيلت واغيمت
الخ اغيلت المراة بالغين المعجمة اذا سقت ولدها الغيل وهو اللبن الذي تكون للمراة حالة الحمل فهي مغيل
والاصمعي روى بيت امرء القيس فالهيتها عن ذي تمائم مغيل على هذا اي غالت لرضاء ولدها فهي مغيل واغيمت
السماء وغامت وتغيمت كلها بمعنى اي صارت ذات سحاب واغيم القوم اصابهم عطش وحر الجوف واطيبته
اي جعلت الشيء طيبا واحوشت الصيد اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة وهي التي يصاد بها قال في الصحاح
وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا اي صار بعضهم جار بعض وانما صحت في اجتوروا لانه في معنى
ما لا بد له من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاوروا فبني عليه ولو لم يكن معناهما واحدا لاعتلت
واطولت الشيء اذا املته طولا واحولت الدار اتى عليها حول فهي محول وكذلك حالت فهي محيل وكل
منهما مستشهدات مذكورة في كتب اللغة اعرضنا عنها مخافة التطويل قوله ونحو استحوذ اي استولى وغلب
استصوب اي وجد الشيء صوابا وصار صوابا واستجوب اي طلب جوابا استنوق الجمل اي صار ناقة وهو
مثل يضرب للرجل يكون في حديث وصفه شيء ثم يخلطه بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند
بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق
الجمل قوله حتى يذكر سفات وهيجه الخ قائله علقمة بن عبيدة سفات جمع سفة وهيجه اي حرك شوقه يوم
رذاذ بفتح الراء المهملة والذال المعجمة اي يوم مطر ضعيف والدجن السحاب ويوم صفته يوم رذاذ
اي ذو غيم وفاعل يذكر ضمير الظليم وهو النعامة وفاعل هيجه يحتمل ان يكون ضميرا راجعا الى التذكر ويوم رذاذ
مفعول فيه لتذكر ويحتمل ان يكون يوم رذاذ بصفة الشاعر ظليما يعني يسعى ذلك الظليم في طلب الماء والعلف

حتى يذكر صفات وهيج التذكر والشوق على الرجوع في يوم صفنة كذا وكذا والمراد بالاستشهاد ابقاء الياء
في المغيوم على حالها قوله وقال قد كان قومك يحسبونك سيدا الخ قايله عباس بن مرداس ساد قومه يسودهم
سادة فهو سيدهم اي كبيرهم ووزنه فَعْيِل وقال اهل البصرة فيعل وظنت الشي ظنا اي ظننته ويقول في
مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد يقولون اخال بالفتح وهو القياس كذا في الصحاح وعنت
الرجل اصبته بعيني فانا عاين وهو معين على النقص ومعيون على التمام اي مصاب بالعين قوله
والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء الخ اعلم ان ما في اخره الف اما اسم او غيره والاسم اما معرب او
مبني فالمبني يكتب بالالف لا غير نحو ما في جميع احسنا فيها وهذا واذا وهولاء فان هذه الاسماء حكمها حكم
الحروف من نحو لا ولو ما وهلا التي لا تحكم على الفها بانها منقلبة لعدم التصرف فيها فجميع هذا يكتب بالالف لا غير
اعني الحروف والاسماء المشبهة لها واما المعرب فاما ان يكون ثلاثيا او اكثر فان زاد على الثلاثة لم ينظر الى
اصله وكتب بالياء لا غير لان الواو ينقلب الى الياء في الرباعي فصاعدا واستثنى من هذا الاصل ما كان
قبل الفه ياء من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين وان كان المعرب ثلاثيا نظر الى اصله الذي
انقلبت عنه الالف فان كان ياء كتب بالياء كما قال العلامة تنبيها على اصلها ولتدل ايضا على جواز امالتها
وان كان من ذوات الواو كعصا كتب بالالف واما الفعل فالثلاثي منه ينظر الى اصله وما زاد فبالياء لا غير
كالاسم ويجوز ان يكتب الجمع بالالف على اللفظ فافهم فانه حسن قوله فالتوجيه ان يقال يقدر اذا انفصل
انفصالا الخ لا يخ عن حزازة لان لفظ انفصالا الا ان لم يكن سهوا حشوا لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه
سببا لاندفاع الاعتراضين الباقيين وليس كذلك بل اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان انكر الخ وبقوله
انه لم يقل وان انضم الخ ولعله اشار الى هذا الشارح بقوله وهذا موضع تامل قوله وقد شذ قوله هجوت زبان الخ
زبان اسم رجل لم تهجو لانك اعتذرت ولم تدع لانك هجوت وقول قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمى الخ
واخره ومحبسها على القرشي تشرى بادراع واسياف حداد الانباء الاخبار وتنمى تزيد واللبون النوق
ذوات اللبن وبنو زياد هم الربيع بن زياد العبشمي واخوته ومحبسها مصدر بمعنى الحبس معطوف على ما وعلى
القرشي يحتمل ان يتعلق بمحبسها فيكون معنى محبسها على القرشي ثباتها وقرارها على القرشي ويحتمل ان

يتعلق بتشرى فيكون على بمعنى من يعني ملكها بل تشرى من القرشي والقرشي عبد الله بن جدعان وتشرى تباع
وتوخذ قيمتها ادرع وسيوف والانباء تنمى جملة حالية وفاعل ياتيك لبون بني زياد على حذف المضاف اي
الم ياتيك خبر لبون بني زياد بما لاقت وفاعل لاقت ضمير اللبون ومفعوله محذوف ويجوز ان يكون فاعل ياتيك ما والباء
زائدة في المرفوع ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف وقصة هذا الشعر ان الربيع بن زياد غصب درعا
من قيس بن زهير فاغار قيس على ابل الربيع وساقها الى مكة وباعها من عبد الله بن جدعان بدروع وسيوف
وقول عبد يغوث بن الحارث بن وقاص وتضحك مني شيخة عبشمية الخ وقبله الا لا تلوماني كفى اليوم ما بيا
فما لكما في اللوم خير ولا ليا الم تعلما ان الملامة نفعها قليل وما لومي اخي من شماليا فيا راكبا اما عرضت
فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقيا احقا عباد الله ان لست سامعا نشيد الرعاء المعزبين المتاليا
وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معدوا علي وعاديا وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي اسيرا
يمانيا وقصته ان قبيلة تيم اللات اسروا هذا الشاعر وادعوا عليه انه قتل رجلا منهم وارادوا ان يقتلوه ففدى
نفسه بالف ناقة فخلوه وشرطوا عليه ان لا يهجوهم فانشد هذا الشعر كليلة قوله الا لا تلوماني يخاطب رفيقين
اليوم ما بيا اي كفاني من المشقة كوني اسيرا فلا تؤذياني باللوم قوله وما لومي اخي من شماليا اي ليس لومي احدا من شمالي
اي من عادتي قوله اما عرضت ما زائدة اي ان جئت الى عروض وهو اسم لمكة ونجران بالنون والجيم اسم بلد في
اليمن الا تلاقيا اي انا اسير لا تمكنني الوصول اليكم قوله احقا الهمزة للاستفهام ومعنى هذا البيت ان هولاء يقو
لون اشعر ايقولون قولا حقا اني لا اسمع نشيد جماعة من الرعاة العزاب الذين هم مثلي يعني لا انشد الشعر
كيلا نفتخر هولاء اي اهجوهم ولكن استمع الى من يقول شعرا غيري قوله عرسي اي زوجتي ومليكة اسمها معدوا عليه
وعاديا منصوبان على الحال يعني تارة اكون مغلوبا وتارة اكون غالبا قوله وتضحك مني شيخة عبشمية الشيخة
ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد الشمس كان لم اصلها بالتشديد وعاما اصله معنى فحذف احدى الياءين النسبة
وعوضت بالالف والاستشهاد في الابيات التي اوردها العلامة ان الشاعر اثبت الواو في تهجو والياء في
ياتيك والالف في لم ترا اثباتا شاذا ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها للجزم او يقال
ان هذه الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع والفرق قوله فاسود بني عامر عن وراثة الخ

قائل هذا البيت عامر بن الطفيل وقبله واني وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب
فما سودتني الا اي ما جعلتني قبيلة عامر سيدا لاجل كوني وارثا للسادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن
استحقاق وخصال في تصلح للسادة الموكب القوم الركوب اسوار تنبع واعلو والمراد بالاستشهاد
اسكان الواو في حال النصب مع اسمو وهو شاذ قوله وفي قول الشاعر ان تقرآن على اسماء ويحكما اي وصدره
يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيث كنتما لقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها
يدا او الضمير في بها للحاجة واليد هنا بمعنى النعمة يعني ان تفعلا علي نعمة وتوصلا حاجتي الى عشيقتي وتلك
الحاجة ان تقرءا اسلامي اليها ويحكما اي نفعا واصله ويحكمان فحذف النون لانه منصوب بان مقدرة اي
وان سالكما ان تحكما والمراد بالاستشهاد انه رفع ما بعد ان وهو تقرآن وعلامة رفعه ثبات النون قوله
قالت لها البيت للاعشى اي حلفت ورثى له اي رق له والكلالة الاعياء ومثال حفى من كثرة المشي على وزن
علم اي رقت قدمه او حافره والمصدر الحفى مقصور او الضمير في لها للناقة والمراد محمد رسولنا صلى الله عليه وسلم
والقياس ان لا تنصب التاء وهو المستشهد قوله وما اشبه ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان اما القلب ففي
اتقاء فان اصله اوقاي قلبت الواو تاء والياء همزة واما الحذف ففي نحو يفون فان اصله يوفيون فحذفت
الواو والياء لما مر قوله ولا تعاد في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اي افعال ارضيون ولا ارضيين
بل قيل ارضون وارضين لعروض حركة الواو والتاء فلم يرتفع السفاء الساكنين قوله قال فالهم تستوقد
النبل البيت من الحماسة وهو لبعض بني بولان من طي واوله نحن حبسنا بني جديلة في نار من الحرب
جحمة الضرم تستوقد النبل الحضيض الخ جديلة حي من طي وهو اسم امهم وهي جديلة بنت سبيع بن عمرو
من حمير الضرم جمع الضرمة وهي السعفة او الشيحة في طرفها نار يقال ما بها نافخ ضرمة اي احد وجحمة الضرم
اي كثرة الاشتعال والنبل السهم والحضيض القرار من الارض عند منقطع الجبل وفي الحديث انه اهدي الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئا يضعه عليه فقال ضعه بالحضيض فانما انا عبد آكل كما ياكل
العبيد يعني بالارض يجعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقادا اي نبعدها منا في الرمية حتى
يصل الى حضيض الجبل واسفله فتخرج النار منه لشدة رمينا ونصيبها بها نفوسا ثبت على الكرم والقياس

يثبت

يثبت وهو المراد قوله وليس علينا الا ان نقول لا اصل غوازي بالتنوين اي عند الحرفيين واما عند النحاة
لانصرفه فاصله غوازي بغير التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء واكتفي بالكسرة لانهم لما
كانوا يحذفونها في المزدوج خفة اكتفاء بالكسرة كالكبير المتعال في الجمع اولى فجيء بالتنوين عند سيبويه عوض عن
الياء او حركتها وعند المبرد للتمكن قوله ولان الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل وانما لم يدغم كما ادغم في حيي
وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح قوله وكانهم اعتمدوا على ان المراد بهذا البحث في المعتل
فسقط الاعتراض بنحو اسحنفر واسحنود واعشوشب واجلوذ واو بجاور رواو على انه لا اعتداد بالملحق فسقط
بنحو علو وعدو قوله والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام
واوين كقوي وثانيها ان يكونا يائين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياء كروى وشوى ورابعها
ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك بان استقريت
ابنية الفعل والاسم فلم يوجد فيها ما عينه ياء ولامه واو بل وجد الامر بالعكس نحو طويت وشويت قوله وانما جاء
في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم منه ان مجيء يفعل بالكسر منحصر فيما اذا كان العين
واوا اما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا او بالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين
ياء واللام واوا فالمسموع ليس في الكلام مثل قيوت اي ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو وكان في هذا النوع
من الاعتدال الا ان الياء اخف في النطق آخر الكلمة اشق من النطق بها ولما كون المتكلم جما في الابتداء بعيدا
في الانتهاء فبدوا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزلا على حال المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال
ابن الحاجب فتحرف التاء من الواو وسكون العين واوا نحو شوى لانه لم يجئ عين ولام واوين الا ما شذ نحو
القوى والصوى وانت خبير بما فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث
قال ولو ثبت ما عينه ولامه واوان كالقوة والجوة لغلب قوي وجوي بقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما
قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد العلامة انه انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط
خاصة واوا اما اذا كانت اللام ايضا واوا كما اجازه غير ابن الحاجب فلا يجيء من يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح
نحو قوي يقوى قوله ونظيره الجوى والنوى الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن يقال منه جوي الرجل

بالكسر فهو حُقُوٌّ والنُّوِيُّ جمع نَوًى بالكسر فيقال نوى المال بالكسر نويّ ثمّ اذا اعتبر اجتماع الواوين في الحقو والنوى للادغام
روما للخفة فلم يعل كما اعتبر في القوة قوله الا في يحيى وريّا اعلم انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعدا في الاسم
او في الفعل ياء كما مر نحو معزى ويعزى تنبيها على انها ستقلب ياء عند التثنية ونحوها او تنبيها على انها مما تمال
الا فيما كان قبل الالف ياء فانها تكتب بالالف نحو يحيا علما وريّا صفة كراهة اجتماع الياءين الا في نحو
يحيى وريّى علما فانها تكتب بالياء مع ان ما قبلها ياء للفرق بين يحيى علما وبينه فعلا وبين ريّى علما وبينها
صفة ولم يعكس لكثرة استعمال يحيى وريّى علما بخلاف الفعل والصفة مع كون الالف اخف من الياء وقياس
على يحيى كل علم مثله قوله قال عصوا ابا مريم الخ واوله فقلت لها عودي من ابن ثمامة وآخر من ثمامة وتروى وضعت
لها عودين من ضعة وعودا من ثمامة وهو لابن مفرغ كذا في الصحاح وقيل لعبيد بن الابرص عصوا ابا مريم
اي تحيروا به ولم يهتدوا الوجه كما تحيرت الحمامة بامر بيضتها والنشم بالتحريك شجر يتخذ منه القسيّ والثمام بضم
الثاء نبت ضعيف له خوص اي ورق او شبيه بالخوص وربما حشي به وسُدّ به خصاص البيوت الواحدة
ثمامة والضعة نوع من الشجر يصف الشاعر قومه بني اسد عند ملك من ملوك العرب وبين تحيرهم في امرهم لنعم
عليهم وبعينهم على اعدائهم يقول انهم تحيروا كما تحيرت الحمامة في امر بيضتها يعني ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة
في ان تطلب موضعا قويا تضع بيضتها فيه بل تضع على خشبات ضعيفة يلقيها الريح
قوله وكنا حسبناهم فوارس كهمس الخ كهمس ابو حي من العرب اي كنا ظننا انهم من بني كهمس اعطوا
حياة بعد موتهم زمانا كثيرا قوله قال سيبويه في استحيي حذفت الياء لالتقاء الساكنين لان الياء الاولى تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها توضيح اعلاله ان استحى اصله استحيي قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار استحيا ثم نقلت فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا ولعل علة قلبها انها في الاصل
متحركة وما قبلها في الحال مفتوح فالتقى الفان ساكنان فحذفت العين فصار استحى قوله قلت وفيه نظر
لانه كما يعلم حكم الياء الخ اي في قول المازني نظر لان الياء في استحى حذف لالتقاء الساكنين في قوله لم
تحذف لالتقاء الساكنين والا لرد هما اذا قالوا هو يستحيي ولنا وكذلك حذفت من يستحي لالتقاء الساكنين
لان الاصل يستحيي استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى

ساكنان فحذف الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان تنقل الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف
للتخفيف لا لالتقاء الساكنين بان تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير
يستحي وكذلك في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا للعلة التي ذكرنا ها فيصير استحايا ثم تحذف
الالف للتخفيف فيصير استحى ثم تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف
لا لالتقاء الساكنين فان قلت ما ذكره العلامة مبني على تقدير تقدم حذف الياء الثانية قلت وعليه ايضا
ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتأمل قوله وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم الخ وانما قال لانه يوهم لانه يحتمل
ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وح ينبغي ان يقول لانها تقلب
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها وضعا للظاهر موضع المضمر توضيحا وتاكيدا قوله والقسمة تقتضي ان
يكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني ان يكن ياء والثالث ان
يكن الفاء والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء والخامس ان يكون الفاء ياء والعين واللام
واوا والسادس ان يكون الفاء واللام ياء والعين واوا والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين
ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام
واوا هكذا و و و ا ا ا ي ي ي و ي ي ي و و ي و ي و ي و و و ي ي ي و
والظاهر انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية قوله والاولى ان
يقال حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله في غير المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل
على ان حكم المهموز حكم الصحيح في التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف الخ وعبارة
الشارح تشمل الجميع فلهذا قال والاولى قوله والله يبقيك لنا سالما الخ البرد نوع من الثياب والتبجيل
هو التعظيم يقول الله يبقيك لنا حال كونك سالما وحال كون برداك تبجيل وتعظيم اي حال كون التبجيل
والتعظيم بردين لك طابسين لك الاستشهاد انه ترك الواو في الجملة الاسمية الحالية وهي قوله برداك
تبجيل وتعظيم لكونها عقيب حال غير جملة ويحتمل ان يكون الحال الاولى وهي قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة
بالفعل على ما هو الاصح وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير صاحب الحال يكون بغير واو

البتة لانخراطه في سلك المزيد فترك الواو لا لكونها عقيب مال غير جلة بل لكونها من قبيل فوه الى فيّ قوله
بل هو سهو محض لان الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة الوصل الخ وجوابه ان قوله لم تعود الثانية
همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم ان لا تعود عند غيره لانه غير محصور غاية ما في الباب انه
بيّن عود الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اقتصاراً او لا نكون قوله اذا انفتح قيد احتراز
قوله وفي قراءة السبعة سال سائل بالالف وقيل هو اجوف واوي مثل خاف الخ قال ابن مالك
ليس سال في قراءة من قرأ سال سائل بعذاب واقع مخففا من سأل وانما هو مثل هاب وسال معتل
العين مرادف سأل مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال كهبت تهاب وقال ابو البقاء وسال
سائل مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي قوله قلت لان سل اكثر استعمالا من قولك جئر
في اجأر من الجؤار بمعنى الخوار يقال جأر الثور اي صاح ورأف في ارأف من الرأفة وهي اشد
الرحمة واذا كان سل اكثر استعمالا من جئر جعلوا حذف الهمزة في اسل في حكم الملتزم واجازوا ابقاء الهمزة
وحذفها في جئر لانه لم يكثر كثرة اسال ورأيت في بعض الكتب ان الاخفش حكى عن بعض العرب اسل
في سل وح لم يرد السؤال قوله ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما في ائمة فيه نظر لانه يوهم ان قلب الهمزة
الثانية في ائمة لانكسار ما قبلها وليس كذلك بل لانكسارها نفسها لان ابن الحاجب وغيره من علماء هذا الفن
ذكروا انه اذا اجتمعت همزتان في كلمة وتحركتا تارة تقلب بحركة ما قبلها كجاء وتارة تقلب بحركة نفسها
مثل أيمة اصله أأممة لانه جمع امام ولا علينا ان نذكر كيفية اعلال أيمة ليستفيد الناظر وان لم يذكره
العلامة فنقول ان اصل أيمة أأممة على وزن افعلة لانه زيد على فاء الكلمة التي هي همزة همزة
الجمع فصار أأممة نقلوا حركة الميم الى الهمزة عند قصد الادغام على القياس فصار أئمة ثم انهم لما
كرهوا اجتماع الهمزتين قلبوا الثانية ياء هذا ما ذكروه واما الجوهري فانه قال الامام هو الذي يقتدى
به وجمعه أيمة واصله أأممة على وزن فاعلة مثل اناء وآنية واله وآلهة فادغمت الميم فنقلت حركتها
الى ما قبلها فلما حركوها بالكسر جعلوها ياء وقرئ فقاتلوا أيمة الكفر قال الاخفش جعلت الهمزة ياء لانها
في موضع كسر وما قبلها مفتوح فلم تهمز لاجتماع الهمزتين قال ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همزه كما

هو راي الكوفيين هذا ما ذكره الجوهري فخذ بايهما شئت فان كل واحد منهما احسن من الآخر ويمكن ان يجاب
عن النظر المذكور بان مراد العلامة انه حذفت الكاف من جاء كما حذفت من ائمة مع قطع النظر عن كسر ما قبلها
او كسرها فان قلت لم لا يعتبر القلب قبل الادغام ولم يقولوا آئمة قلت لانه واجب دونه قوله الا في نحو قول الشعر
كقوله الم تر ما لاقيت والدهر اعصر الخ وهو لاعلم بن جرادة السعدي واعصر اسم رجل لا ينصرف لانه بمنزلة يقتل
واقتل وهو ابو قبيلة وقوله ومن يتمل يعال تملّيت عمري اي استمتعت منه يقول الم تر يا اعصر ما لاقيت مع الدهر ومن
يستمتع من عمره ويعش كثيرا يره ويسمع ما لم يكن رآه وسمعه وقوله الم تر استفهام تقرير بمعنى رأيت وما موصولة
والتاء في لاقيت خطاب لاعصر والدهر منصوب اما على انه معطوف على ما واما على انه مفعول معه واعصر منادى
حذف حرف ندائه ومن شرطيه ويتمل ويره مجزومان به ويسمع ايضا مجزوم بالعطف على يره والاستشهاد
انه همز يرى قوله وكقوله أري عيني ما لم ترأياه الخ البيت لسراقة البارقي الترهات الطرق الصغار غير الجادة
يتشعب عنها والواحدة ترهة ثم استعير في الباطل أري متكلم واحد من أرى يُري عيني مفعوله الاول وما لم
ترأياه مفعوله الثاني يقول رأت عيناي ما لم ترياه وعلمت بالطرق الصغار الاستشهاد انه همز ترأياه
قوله وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه فقال صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
الحلاب جمع محلبة وهي ما يحلب فيه ويروى في العلاب وهو جمع علبة وهي محلب من جلد ويجمع على علب ويحتمل ان يكون
قرأ من قرأ الضيف اي احسن اليه قوله صاح منادى حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ والاستشهاد
انه حذف الهمزة من رأى قوله واما فُعُل بضمهما فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا قال
الجوهري المكرمة واحدة المكارم وارض مكرمة للنبات اذا كانت جيدة لها قال الكسائي المكرم المكرمة
قال ولم يات مفعل في المذكر بضم العين الا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما وهما مكرم ومعون وقال
الفراء هما جمع مكرمة ومعونة وعنده ان مفعلا ليس من ابنية الكلام وقال في باب النون المعونة الاعانة
يقال ما عندك معونة ولا معانة ولا عون قال الكسائي المعون المعونة وقال الفراء هو جمع معونة وليس في
الكلام مفعل بواحد فعلى هذا يكون كلام العلامة مبنيا على ما ذكره الكسائي قوله وشذ المسجد الخ المسجد
اسم للبيت الذي بني للعبادة يسجد فيه او لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير قوله

قال الشاعر على ما رواه الكسائي فاصبح العين ركودًا الى العين جمع العيان وهي حدقة تكون في آلة
الغذان وهو فعل فيفعلوا الان التاء اخف من الواو وركودًا من ركد الماء ركودًا اسكن وكل ثابت في مكان
فهو راكد والاوشاز جمع الوشز بالتحريك وهو المكان المرتفع ورسخ الشي رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل
بالحاء المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة في ان ولا مقدرة بعدها اي اصبح الحدائد ثابتة
على المواضع المرتفعة لان لا يسخن في الموضع ذو الطين الرقيق قال في الصحاح ان كانت الواو من يفعل
فيه ثابتة نحو يوجل وييجع ويوسن ففيه الوجهان فان اردت به المكان والاسم كسرته نحو موجل بالجيم وموحل
بالحاء المهملة وان اردت به المصدر نصبت نحو موجلا وموحلا وكذا في بعض شروح المفصل فعلى هذا ما نقله
العلامة عن الكسائي مصدر لا اسم مكان وان اراد انه سمع موحلا بالفتح للموضع فلا دليل عليه والبيت الذي
استشهد به العلامة على ما رواه الكسائي اورده الجوهري محتملا لكليهما حيث قال الموحل بالفتح المصدر وبالكسر
المكان على ما قررنا قال فاصبح العين اي يروى بالفتح والكسر اي في الموحل فان قلت معنى البيت عند الناظم يوبد
ان يكون الموحل اسم مكان على ما ذكر لان في معنى المصدر جواز وج يكون معنى قول الجوهري يروى بالفتح والكسر
يروى بهما المكان لانه يروى بالفتح للمصدر والكسر للمكان فصح الاستشهاد به قلت قد يراد بالمصدر الظرف
قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اي قدومه فلا يكون
الاستشهاد به على ان الموحل اسم مكان جيدا قوله وروى ماوي وماقي العين بالكسر فيهما وفي كون ماقي العين
من هذا القبيل نظر لان ماقي العين طرفها مما يلي الانف والميم من نفس الكلمة وليس اسم مكان على مفعل
بالكسر قال الاندلسي ذكر الفراء ماوي الابل وذكر غيره ماقي العين قال السرافي وذلك غلط عندي لان الميم
اصلية وفي الصحاح موق العين طرفها مما يلي الانف واللحاظ طرفها الذي يلي الاذن والجمع اماق وامآق
مثل آبار وآبار وماقي العين لغة في موق العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة
وانما زيدت في آخره الياء للالحاق ولم يكون النظر لخفوته به لان فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق
بمفعل فلهذا جمعوه على ماقي العين على التوهم وقال ابن السكيت ليس في ذوات الاربعة مفعل بكسر العين
الا حرفان ماقي العين وماوي الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته

مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا القول ان لم يتاول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية
على ما عرفت هذا الكلام فالمراد ماقي العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو
ايضا غلط لو لم يأول على ما عرفت وفي كلام صاحب المفتاح ايضا اشارة الى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي
المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة لان اللفيف المقرون في حكم المنقوص علم ان صاحب
المظهر قال فيه اما المعتل الفاء فهو مفعل بفتح الميم وكسر العين سواء كان عين المضارع مفتوحة او مضمومة
او مكسورة واما المعتل اللام فهو مفعل بفتح الميم والعين سواء كانت عين المضارع مفتوحة او مضمومة او
مكسورة واللفيف المقرون كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام هذا وانت خبير بان هذا الكلام مخالف
لما وجد الشارح في تصانيف بعض المتاخرين والحق الحقيق بالقبول ان اللفيف المقرون يجوز فيه فتح العين
وكسرها جميعا بين الموجودين وصاحب الاساس ايضا صرح به حيث قال ان اسم الزمان والمكان من المقرون
قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص قوله فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة
بالفعل ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها بمعنى انها موضوعة لها كذا وليس يراد بها صدور الفعل في زمان او مكان
قوله وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه اي علم ان المراد من صيغة
المضموم الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث كما انه مراد من صيغة الجاري عليه فافهم قوله قال
مخرنجم الجامل والنوي وهو للعجاج واول هذه القصيدة اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري
يعني اتطرب طربا وانت قنسري وهو الشيخ الفاني وقيل الدواري مبالغة من جهة تشديد الواو والانسان
بيا النسبة اي يدور بالانسان احوالا ولا فعل له الا الدوران وهذا نسبة الى فعله والمخرنجم المجتمع والجامل الجيم
القطيعة من الابل مع رعاتها والنؤي حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر والجمع نؤى على فعول واصله نووي
يعني انتظار الفرج في حال كونك شيخا وفي حال ونكد دوران الزمان وانت ترى ديار الاحباب خربة خالية
كشف الظلام مجتمع الابل وموضع خيام الاحباب ومجالسهم عن اهلها قوله كالحرمش وغضرفوط الحرمش العجوز الكبيرة
والجمع الحامر والغضرفوط العظاءة الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة يقال لها بالفارسية كرباسو قوله مجي
على مثال محلب المذكور في بعض شروح الشافية انه بالحاء المهملة اسم لما يحلب وبالفتحة اسم لما يحلب فيه لكن

ما كان [illegible] هو منجلا الاسن لا سمي به الكر
لانه ينجلا [illegible] والفتح اعلى والمرقاة
بالفتح الا [illegible] فيه فجعله اي يجعل اسم
الموضع مخالفا لاسم الالة بفتح الميم وهي من رقت في السلم بالمراد اصعدت والمصفاة بالفتح موضع الرزب
ومن كسر الميم جعلها كالالة التي هي مشفاة الديك دل وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل يعني لم يجعلوا
بمن الاسماء متصلا بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين من اسمي المكان والزمان لان الاسم المشتق
من الفعل لم يجئ على وزن مفعل بضم الميم والعين بل هي اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الاسماء الجامدة
فلا يقال مدهن الالة التي جعلت للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيرها وهذا
مثل الكلمات التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي اربع كلمات المغفور والمغثور وكلاهما
بالغين المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشيء فيه حلاوة والثالثة المغرود وهي ايضا بالغين المعجمة وهو
نوع من الكمأة والرابعة المعلوق بالعين المهملة وهو مثل المعلاق وهو ما يعلق به شيء قال ابو
سعيد لا نظير لهذه الاربعة هذا آخر ما اردنا ايراده على فوائد
العلامة مما يحتاج اليه من كشف مشكلاتها وحل
معضلاتها وقد وقع الفراغ من تسويد
هذه المسودة على يد منشيها
محمد بن عمر الحلبي سنة
ثنتين وعشرين
وستمائة

[illegible]